

الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية  
للعلوم اللغوية العربية

جميع الحقوق محفوظة للناشر  
الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م  
بطاقة فهرسة

اورحمة، سلام / العادل، مصطفى  
الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية  
للعلم اللغوية العربية  
تأليف / سلام اورحمة، مصطفى العادل، ط ١- :  
دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م  
١٥٢ ص، ٢٤ سم  
رقم الإيداع: ٢٠٢٢ / ١٤٠٥٥  
تدمك: ٥-٧٥٣-٣١١-٩٧٧-٩٧٨

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة



القاهرة - محمول : ٠١٠٠٩٧٠٧٤٩٥

للنشر والتوزيع

E-mail: [mmaggour@hotmail.com](mailto:mmaggour@hotmail.com)

E-mail: [daralkalema\\_pdp@hotmail.com](mailto:daralkalema_pdp@hotmail.com)

[www.facebook.com/DarAlkalema](http://www.facebook.com/DarAlkalema)

الدار المغربية للنشر والتوزيع - المغرب

[addaralmagheribia@hotmail.com](mailto:addaralmagheribia@hotmail.com)



**بحوث محكمة**

**الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للعلوم اللغوية العربية**

**مؤلف جماعي**

**إعداد وتنسيق**

**سلام أورهمة مصطفى العادل**

**كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب**

**مراجعة وتقديم**

**الأستاذ الدكتور**

**محمد أزهرى**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### إهداء

إلى علمائنا الأجلاء، أهل العربية قديماً وحديثاً ..

إلى المؤسسين للعلوم اللغوية العربية ..

إلى نجوم سماء حضارتنا المزدهرة يوماً بالعلم ..

إلى القادمين الذين لم ولن تمنعهم العتمة السائلة من تقليب مجلدات

علومنا اللغوية العربية.



### أعضاء اللجنة العلمية

- د. محمد أزهرى، جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بني ملال - المغرب.
- د. أحمد قادم، عميد كلية اللغة العربية بالنيابة، مراكش، جامعة القاضي عياض - المغرب.
- د. امحمد إسماعيلي علوي، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب - بني ملال - المغرب.
- د. جمال والزين، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس - المغرب.
- د. خالد حسني، جامعة محمد الأول - كلية الآداب - وجدة - المغرب.
- د. زكرياء سلمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش - المغرب.
- د. سعيد العوادي، كلية اللغة العربية، مراكش - المغرب.
- د. شوقي المقرري، جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب.
- د. عبد الحميد أسقال، جامعة محمد الأول - كلية الآداب - وجدة - المغرب.
- د. عبد الرحيم بودلال، جامعة محمد الأول - كلية الآداب - وجدة - المغرب.
- د. عبد الفتاح شهيد، جامعة السلطان مولاي سليمان، الكلية المتعددة التخصصات - خريبكة - المغرب.
- د. عبد الكبير الحسني - كلية الآداب - جامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال - المغرب.

- 
- د. عبد المجيد طلحة، الكلية المتعددة التخصصات - الرشيدية - المغرب.
- د. عبد الواحد الدكيكي، جامعة المولى إسماعيل - كلية الآداب - مكناس - المغرب.
- د. فريد أمعشسو، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - وجدة - المغرب.
- د. فؤاد بوعلي، الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية - المغرب.
- د. لقاح عبد القادر، جامعة محمد الأول - كلية الآداب - وجدة - المغرب.
- د. محمد السهول، جامعة مولاي إسماعيل، الكلية المتعددة التخصصات - الرشيدية - المغرب.
- د. مولاي أحمد رفيق الخير، جامعة القاضي عياض، كلية اللغة العربية - مراكش - المغرب.
- د. فاطمة أخدمو - كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب.

### مقدمة المنسقين

البحث في الظواهر اللغوية والإنسانية والاجتماعية يحكمه جانبان: جانب علمي، وآخر معرفي؛ والأول منوط به البحث في وصف الظاهرة واستنباط قواعدها، أما الثاني فهو رؤية لما وراء الظاهرة، من خلال استحضار الأفكار القابعة وراءها.. إنه بحث في العقل المؤسس، وفي جملة العوامل الخفية التي شكلت الظاهرة.. إنه بحث في الأسس المعرفية التي كانت وراء تأسيس القواعد ووضع القوانين، ولا تُستثنى الصناعة اللغوية من هذا الوضع.

فقد تابعت دراسات الرعيل الأول من اللغويين العرب ومن تلاهم، من أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والسيرافي وأبي علي الفارسي وابن جني والزرجاني والجرجاني والزمخشري، ومن في طبقتهم من اللغويين الذين شرحوا وعللوا ودققوا وجرّدوا ورتّبوا وصنفوا؛ انطلاقاً من أسس معرفية وخلفيات فلسفية، جاءت معلنة بادية للعيان تارة، وخفية مضمرة تارة أخرى، فقاموا بخدمات جليلة، من خلال تبيان قوانين اللغة وقواعدها الصّرفيّة والنحويّة، ووصف أضوائها، ورصد دلائل ثروتها اللّفظيّة فيما صنّعوهُ من معاجم، بحيثُ استطاعوا الوصول إلى نتائج علمية دقيقة في ميدان الدراسات اللّغويّة، وتمكّنوا من بناء النظرية اللغوية العربية العامة.

ومن ثم، يأتي هذا المؤلف الجماعي صادراً من الإيمان بأن وراء هذه الدراسات اللغوية -بمختلف مستوياتها- أسساً معرفية ومرجعيات فلسفية، وُضع له عنوانٌ دال على مدلوله «الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للدراسات اللغوية العربية»، وهو يسعى إلى إبراز الأسس المعرفية والفلسفية

للدراستات اللغوية في مستوياتها: النحوية، والصرفية، والصوتية، والمعجمية، والبلاغية، والوقوف على المنطلقات والمرجعيات التي كانت وراء تأسيس القواعد؛ شرحًا، وتعليلاً، وترتيباً وتصنيفاً، اعتمدها هؤلاء العلماء -تصريحاً أو تلميحاً- في دراساتهم للقضايا اللغوية.

وفي الختام، نتوجه بكلمة شكر وتقدير لجهود الباحثين الأعزاء، وأعضاء اللجنة العلمية التي راجعت أبحاث الباحثين؛ لتخرج إلى القارئ الكريم في هذه الحلة الجميلة.

والشكر الخاص لأستاذنا الكريم الدكتور محمد أزهرى، الذي راجع الكتاب سطرًا سطرًا، وصححه، وأفاد الباحثين بتعديلات قيمة، ما كان الكتاب ليكون بهذا الشكل لولا جهوده العظيمة في تدقيق الأبحاث ومراجعتها، كما أنه قدم للكتاب بمقدمة مفصلة في موضوعه، فأثار جوانب مهمة مما يعالجه الكتاب. والحق أن الكلمات لا تعبر عن الشعور الذي غمرنا به عندما وصلتنا مراجعته القيمة، وتقديمه المنهجي الدقيق، فنسأل الله أن يحفظه، ويبارك في علمه، وصحته، وأهله، وأن يجازيه عنا خير الجزاء. والله من وراء القصد.

والله الموفق للصواب

كتبها: سلام أورهمة ومصطفى العادل

في ٢٠ يوليو ٢٠٢١

مراجعة وتقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد أزهرى<sup>(١)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، خالق الخلق أجمعين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وأكرم المرسلين، أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، خير من نطق بأجود لسان، وعبر بأحسن بيان؛ تكريماً له من الواهب المنان، إلى يوم الدين.

أما بعد: فالكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم، هو ثمرة جهد جماعي، قامت به صرّة من الباحثين الشباب الغيورين على لغتهم، تنادوا جميعاً أن هلموا للإسهام ببحوث جادة في العلوم اللغوية العربية؛ بغية الكشف عن أسسها المعرفية، ورصد مرجعياتها الفلسفية. وهم ينتسبون -علمياً- إلى خمس جامعات مغربية؛ بحكم انتمائهم إلى بعض بنيات البحث بها، أو تحضيرهم لأطروحاتهم الجامعية بمؤسسة من مؤسساتها العلمية. وتلك الجامعات هي:

جامعة محمد الأول، بوجدة.

وجامعة سيدي محمد بن عبد الله، بفاس.

وجامعة القاضي عياض، بمراكش.

وجامعة عبد المالك السعدي، بتطوان.

وجامعة ابن طفيل، بالقنيطرة.

(١) عميد كلية اللغة العربية بمراكش، سابقاً. أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، المغرب، حالياً.

وبلغ مجموع تلك البحوث عشرة، ركزت على محورين كبيرين، هما:

أولاً: محور التداخل والتكامل المعرفي في العلوم اللغوية العربية:

ضم بحوثاً، تناول أحدها التداخل بين الدرس اللغوي والشرعي، وتطرق آخر للتكامل المعرفي في بنية الفكر اللغوي، وبحث آخر في حدود التكامل المعرفي في الإعراب بين المعنى والعلامة لدى عالم بارز هو عبد القاهر الجرجاني.

ثانياً: محور الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية لتلك العلوم:

توزعت بحوثه بين بحوث عامة وبحوث خاصة، ومن البحوث العامة: الدراسات اللغوية العربية القديمة؛ النشأة ودواعي التأسيس. أما البحوث الخاصة، فاجتهد أصحابها في إبراز تلك الأسس والمرجعيات، في علم محدد، لدى علم محدد أو أكثر، من خلال مصادر محددة. وهكذا ركز بحث منها على علم الأصوات، وهو: «الدراسة الصوتية في رسائل الفلسفة العربية: رسائل إخوان الصفا وابن سينا نموذجين»، وركز بحثان على علم النحو، وهما: «بنية الجملة في اللغة العربية: دراسة في المرجعيات الصورية المؤسسة للغة النحوية»، و«الأسس العقلانية المؤسسة للتبويب النحوي السيويهي»، وركز بحث على علم المعجم، وهو: «الأسس اللغوية والمنهجية للدرس المعجمي العربي: قراءة في المنجز الخليلي»، بينما ركز بحثان آخران على علم البلاغة، وهما: «البلاغة العربية القديمة: سيرورة التأسيس والتأثر»، و«جينالوجيا البلاغة العربية: بحث في أصول الدرس البلاغي العربي وأسسه».

ومن ثم، يلاحظ أن هذه البحوث كلها حاولت أن تغطي علومًا عدة، من خلال مصادر بعينها، وأعلام معينين. وهذا مظهر من مظاهر التداخل والتكامل، يبدو أن بصمة منسقي هذا العمل -سلام أورهمة ومصطفى العادل- واضحة المعالم، سواء في اختيار المحور العام، أو في تناول جزئياته. فلهما الشكر الوافر، والخير العامر. والشكر موصول إلى بقية الباحثين العشرة الذين خاضوا غمار هذه التجربة العلمية، واقتنعوا أيما اقتناع بالعمل الجماعي، وما له من أدوار إيجابية في مجال البحث العلمي، أساسها التنسيق، وعدتها التعاون، وثمرتها تبادل الخبرات والتجارب، وفي ذلك خير كثير لأمتنا.

وتأتي هذه التجربة بعد تجربة سابقة سنة ٢٠١٩م، قام بإعدادها وتنسيقها الباحثان الشابان الجادان: مصطفى العادل وبنونس عليوي، وأسفرت عن كتاب جماعي، يضم بحوثًا محكمة في الأدب واللغة، تحت عنوان:

«قضايا في اللسانيات والأدب وتحليل الخطاب»<sup>(١)</sup>

وتجربة أخرى قام بإعدادها وتنسيقها الباحث مصطفى العادل والباحثة هدى اعمارة، أسفرت عن كتاب جماعي يضم بحوثًا أخرى في كتابات الشيخ علي الطنطاوي، بعنوان:

«أبحاث لغوية وأدبية في كتابات الشيخ علي الطنطاوي»<sup>(٢)</sup>

(١) صادر عن عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠٢١.

(٢) صادر عن عالم الكتب الحديث بالأردن، ضمن منشورات مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢١.

وقد أسفر هذا الجهد الجماعي الثالث عن إنجاز هذا الكتاب الذي جاء بعنوان:

### «الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للعلوم اللغوية العربية»

وهو موضوع خاض فيه الخاضعون، وبحث فيه الباحثون، قديمًا وحديثًا؛ ومع ذلك ما يزال يغري الدارسين، فما عليهم إلا أن يولوا وجوههم شطره، وأقلامهم نحوه. ومعلوم أنه لا يمكن أن يدرك تلك الأسس والمرجعيات إلا «مَنْ كَثُرَ نَظْرُهُ، واتسع علمُهُ، وفهمَ مذاهب العرب وافتنانها في الأساليب، وما خصَّ الله به لغتها دون جميع اللغات؛ فإنه ليس في جميع الأمم أُمَّةٌ أوتيت من العارضة والبيان، واتساع المجال، ما أُوتِيَتْهُ الْعَرَبُ»<sup>(١)</sup>.

وكان القاسم المشترك بين بحوث هذا الكتاب هو اجتهاد أصحابها - كل حسب طاقته ووسعه - في الكشف عن تلك الأسس والمرجعيات التي كانت وراء تأليف علمائنا الأفاضل كتبًا ورسائل في العلوم اللغوية العربية المختلفة.

### فما المراد بالأسس والمرجعيات؟

#### ١ - مفهوم الأسس:

الأسس لغة: جمع أساس. ومن معانيه: أصل الشيء وقاعدته<sup>(٢)</sup>. قال

(١) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، شرح ونشر: السيد أحمد صقر، ط: ٢، مكتبة دار التراث، ١٩٧٣م، ص ١٢.

(٢) جاء في كتاب العين: «الأسس: أصلُ تأسيسِ البناء». الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، كتاب

أحمد بن فارس: «الهمزةُ والسَّيْنُ يدلّان على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأسُّ: أصلُ البناء، وجمعه أساس. يقال للواحد: أساس، بقصر الألف، والجمع: أسُسٌ<sup>(١)</sup>. قالوا: الأسُّ: أصل الرجل، والأسُّ: وجهُ الدهر، ويقولون كان ذلك على أسِّ الدهر»<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم يقال: «أسَسَ بنيانه: جعل له أسًّا، وهو قاعدته التي يُبْتَنَى عليها. يقال: أسُّ وأسَّسٌ»<sup>(٣)</sup>.

الأسُّس اصطلاحًا: أخذ المفهوم الاصطلاحي لـ «الأسس»، من معناه اللغوي: أصل الشيء وقاعدته. جاء في (معجم اللغة العربية المعاصرة): «أساس: [مفرد]: ج أسُس: مبدأ عام تعتمد عليه طائفة من الظواهر أو القضايا»<sup>(٤)</sup>.

العين، ترجمة وتحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط، ١، ٢٠٠٣-١٤٢٤، دار الكتب العلمية، بيروت، / أس، ج. ١، ص ٦٩. ومن ثم يقال: «بنى بيته على أساسه الأول»، الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م، أسس، ص ٦.

(١) ذكر الخليل صيغاً أخرى لجمع «الأساس»، فقال: «والجمع: الأساس، وفي لغة: الأسُسُ: والجميع الأساس». المصدر السابق. وقال الراغب الأصفهاني: «وجمع الأسُّ: إسَّسٌ، وجمع الأساس: أسُسٌ». الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، أس، ص ١٣.

(٢) أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، (د.ت)، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، أس، ج ١، ص ١٤.

(٣) الراغب الأصفهاني: معجم مفردات ألفاظ القرآن، أس، ص ١٣.

(٤) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩ هـ =

ويقصد بالأسس في هذا الكتاب: مجموع الركائز التي يقوم عليها علم من العلوم، أو فن من الفنون، بحيث لا تقوم له قائمة من غير تلك الركائز؛ أي مجموع المبادئ التي تقوم عليها أية معرفة.

وقد تضمنت عناوين بعض الكتب مصطلح «الأساس»، بصيغة المفرد، أو «الأسس» بصيغة الجمع، قديماً وحديثاً، كما في: «أساس البلاغة» للزمخشري، و«أسس النقد الأدبي عند العرب»، للدكتور أحمد أحمد بدوي.

ويُعبّر عن تلك «الأسس» بمصطلحات أخرى، على سبيل الترادف التقريبي، فيقال:

«الأصول»<sup>(١)</sup>: كما في «أصول الفقه»<sup>(٢)</sup>، و«أصول التفسير»، و«أصول النحو»، و«أصول النقد»<sup>(٣)</sup>.

و«القواعد»: كما في «قواعد التفسير».

و«المبادئ»: جاء في (معجم اللغة العربية المعاصرة): «أساسيات: [جمع]: قواعد وأصول، مبادئ أساسية». «الإلمام بأساسيات العلوم ضروري»<sup>(٤)</sup>.

٢٠٠٨م، أس، ٩٢/١.

(١) جاء في كتاب التعريفات للجرجاني: «الأصل: ما يبتني عليه غيره»، ص ٢٨، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

(٢) «هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه»، الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ٢٨.

(٣) كما في كتاب: «أصول النقد الأدبي»، أحمد الشايب.

(٤) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أس، ٩٢/١.

بينما فرّق علماء آخرون بين مفاهيم كل مصطلح من تلك المصطلحات. فهذا أبو هلال العسكري -مثلاً- يميز بين «الأصل» و«الأس»، فيقول: «إنَّ الأُسَّ لا يكون إلا أصلاً، وليس كلُّ أصلٍ أُسًّا؛ وذلك أنَّ أُسَّ الشيء لا يكون فرعاً لغيره، مع كونه أصلاً؛ مثال ذلك أنَّ أصل الحائط يسمى أُسَّ الحائط، وفرع الحائط لا يسمى أُسًّا لعرفه»<sup>(١)</sup>.

## ٢- مفهوم المرجعيات:

«المرجعيات»، لغة: جمع «المرجعية». وهي مأخوذة من «المَرَجِع» المأخوذ بدوره من الرجوع. و«الرجوع: العَوْدُ إلى ما كان منه البدء؛ مكاناً، أو فعلاً، أو قولاً، وبذاته كان رجوعه، أو بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله»<sup>(٢)</sup>.

وترد «المرجعية» بأحد هذين المعنيين:

١- اسم مؤنث منسوب إلى مرجع: «الأسس المرجعية لعملية السلام».

٢- مصدر صناعي من مرجع: «خلفية تاريخية سابقة»<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٤، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م، ص ١٥٦.

(٢) الراغب الأصفهاني: معجم مفردات ألفاظ القرآن، رجع، ص ١٩٣.

(٣) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، رجع، ١/ ٨٦٣. وورد معنى آخر للمرجعية في هذا المعجم، وهو: «مرجعية دينية: سلطة جهة أو شخص ترجع إليه طائفة دينية فيما يخصها، أو يشكل عليها من أمرها».

و«المرجع» اصطلاحًا: هو: «ما يرجع إليه في علم أو أدب أو كتاب»<sup>(١)</sup>.  
 أي: العودة إلى ما بين العلم - أي علم - وبين ما تم استقاء مادته منه، والوقوف  
 على ما بينها من علاقة. فقد تكون المرجعية دينية، أو فلسفية، أو تاريخية، أو ما  
 إلى ذلك.

وقد شكل البحث في الأسس والمرجعيات الخاصة بعلوم اللغة العربية  
 أكبر هاجس لدى باحثينا في هذا الكتاب، فميزوا فيها بين العام والخاص:  
 فالنسبة للأسس والمرجعيات العامة، اتفق باحثونا على إرجاعها إلى  
 وحدة المصدر، وهو مصدر ديني أساسًا؛ إذ كان القاسم المشترك لعلوم اللغة  
 العربية كلها هو خدمة الدين الإسلامي، وخدمة القرآن الكريم والحديث النبوي  
 الشريف.

وبالنسبة للأسس والمرجعيات الخاصة، اجتهد كل واحد من باحثينا في  
 سبر أغوار كل مجال علمي من تلك المجالات؛ بحكم خصوصية كل علم  
 من علوم اللغة العربية، دون إغفال التطرق لما بين تلك العلوم كلها من  
 علاقات وأواصر، هي التي عبروا عنها بالتداخل والتكامل.

وبهذا يتضح للباحث الحصيف أن الخوض في أي علم من تلك العلوم  
 لا ينبغي أن يحيد عن البحث في أسسه ومرجعياته؛ بغية إحكامها وتأصيلها.  
 فهذا مجال من مجالات البحث له أهميته، على غرار بقية المجالات الأخرى

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ١ / ٣٣١.

التي يُبحث فيها عن موضوعات كل علم على حدة، وعن مصطلحاته، ومناهج تناول ذلك كله.

وأخيراً، أسأل الله ﷻ أن يوفق هؤلاء الباحثين المسهمين في هذا الكتاب، حاضراً ومستقبلاً، وأن يعينهم على إنجاز أعمال علمية أخرى. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

﴿إِنَّ يَٰعَلَمَ ٱللَّهِ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠].

صدق الله العظيم.

كتبه العبد الفقير

راجي عفوَ ربه الكبير

محمد عبد العزيز أزهرى

رحم الله عبداً دعا له بالرحمة

ببني ملال، يوم الثلاثاء ٠٨ محرم ١٤٤٣ هـ

الموافق لـ ٢٤ غشت ٢٠٢١ م.



## الدراسة الصوتية في رسائل الفلسفة العربية: رسائل إخوان الصفا وابن سينا نموذجين

إدريس شريفى علوى<sup>(١)</sup>

### ملخص:

تبرز أهمية الاشتغال على الدرس الصوتي لدى الفلاسفة المسلمين من خلال نموذجي إخوان الصفا وابن سينا فيما يلي:

١- الاطلاع على الخلفيات النظرية للدرس الصوتي عند الفلاسفة المسلمين.

٢- رصد ملامح المنهجية الفلسفية في الدراسة الصوتية لدى إخوان الصفا وابن سينا.

٣- العناية بجنس الرسائل الفلسفية؛ باعتبارها حمالة قضايا فلسفية وفكرية، وكذا لغوية.

٤- بسط أوجه التشابه والاختلاف بين طريقة ابن سينا وطريقة إخوان الصفا في عرضهما للقضايا الصوتية.

٥- مد جسور التواصل بين الدراسات الصوتية العربية القديمة والدراسات الصوتية الحديثة.

ويأتي هذا البحث ليجيب عن إشكالية عامة هي: ما مميزات الدرس

(١) أستاذ مبرز وباحث بسلك الدكتوراه، جامعة القاضي عياض - كلية اللغة العربية - مراكش.

الصوتي عند الفلاسفة المسلمين من خلال نموذجي رسائل إخوان الصفا  
ورسائل ابن سينا؟

ومحاولة مني للإجابة عن الإشكالية العامة للبحث، وكذا أسئلته الفرعية،  
انتهجت سبيل خطة، قسمت البحث من خلالها إلى خمسة محاور، هي:

أولاً: تصور ابن سينا وإخوان الصفا للصوت.

ثانياً: الفرق بين الحرف والصوت عند ابن سينا وإخوان الصفا.

ثالثاً: مخارج الأصوات وصفاتها في الرسالتين.

رابعاً: معايير تقسيم أنواع الأصوات عند ابن سينا وإخوان الصفا.

خامساً: الدراسة الصوتية في الرسائل الإسلامية في ضوء اللسانيات  
الحديثة.

وتوسلت في كل ذلك بمنهج يجمع بين الوصف والمقارنة، فيكون الوصف  
للمنهج المتبع في الدرس الصوتي عند الفلاسفة المسلمين، والطريقة المعتمدة  
في وصف النظام الصوتي العربي. أما المقارنة فستكون من خلال مقابلة النتائج  
المتوصل إليها من خلال دراسة المتين المعنيين، والبحث في تأثيرات  
المرجعية الصوفية والطبية لأصحابها من جهة، ومقابلة بعض قضاياها مع  
ما جاء في الدراسات الصوتية الحديثة من جهة ثانية.

## مقدمة

يعد جنس الرسائل من أنفس الآثار التي تحمل بين طياتها خصائص الحضارة الإسلامية، والجهود العلمية المبذولة من علماء الزمن الذي كتبت فيه. وقد تكون الرسالة خاصة إذا كانت موجهة إلى شخص ما، كما قد تكون عامة إذا رمت إلى تصوير المشروع الفكري لصاحبها. ومن أشهر الرسائل في الثقافة الإسلامية رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، التي تناولت قضايا مختلفة، تتعلق بالكلام، والعقيدة، والصوت، وغيرها من القضايا التي عرضت لها؛ من أجل الانتصار لتلك الغاية التي كان تصبو إليها، وهي إقامة الصلح بين الدين والفلسفة. ومن بين تلك الرسائل أيضًا رسالة ابن سينا «أسباب حدوث الحروف» التي حاول من خلالها الشيخ الرئيس أن يمد جسور التواصل بين الدراسة الصوتية وعلم التشريح والطب.

وقبل أن نعرض للقضايا الصوتية في رسالة أسباب حدوث الحروف ورسائل إخوان الصفا، لا بأس أن نعرض أولاً على الأسباب الثابتة وراء تأليفهما. ففن الرسائل - كما هو معلوم - يكون بغاية الإهداء لشخص ما، أو استجابة لحاجة، أو طلبًا للبسط في موضوع؛ لذلك تكون غايته دقيقة، ومنهجه ثابتًا. ولم تكن رسالة أسباب الحروف ورسائل إخوان الصفا بدعًا من هاته القاعدة؛ إذ إن الشيخ الرئيس قد ألف الأولى استجابة منه لرغبة العالم النحوي الجبان<sup>(١)</sup>. كما أن الثانية لإخوان الصفا تلخصت في الرغبة

(١) جاء في تعريفه في معجم الأدباء لياقوت الحموي: أبو منصور بن الجبان، أحد حسنة

الشديدة لدى أصحابها في استمالة الأنصار لبناء مدينتهم الروحانية الفاضلة؛ لذلك أتى أسلوبها بسيطاً وميسراً، هدفه التأثير، لا وعورة الفهم والتناول.

أما القضايا الصوتية التي رصدناها في الرسالتين، وعرضناها لها في محاور هاته الدراسة، فقد توزعت بين مباحث تقليدية تخوض في مخارج الأصوات وصفاتها، ومباحث أخرى ترمي إلى المقابلة الفونيتيكية بين اللغات، ورصد ما بينها من تشابهات وتباينات، ومباحث ثالثة تبحث في الجانب الوصفي والتأثيري للأصوات.

#### ١ - تصور ابن سينا وإخوان الصفا للصوت:

لا يحتاج الدارس كبير عناء ليدرك التصور الأولي لابن سينا في نظره إلى الصوت؛ إذ إن عنوان الرسالة هو عتبة دالة يوضح هذا التصور. فالصوت عند ابن سينا أمر يوجد بالحدوث، الذي يكون من خلال التصادم الحاصل بين شيئين، وهو ما سماه ابن سينا في رسالته «القرع»<sup>(١)</sup>. ومعنى ذلك أن الصوت لا يكتسب وجوده الذاتي من داخله؛ بل من خلال علاقات خارجية،

---

الري وعلماؤها الأعيان، جيد المعرفة باللغة، باقعة الوقت وفرد الدهر، وبحر العلم وروضة الأدب. تصانيفه سائرة في الآفاق. كان من ندماء الصاحب بن عباد، ثم استوحش منه. وصنف أبنية الأفعال، وشرح الفصيح، والشامل في اللغة، قرئ عليه في سنة ستة عشرة وأربعمائة.

(١) يميز ابن سينا بين مصطلحين اثنين، هما القرع والقلع؛ فالأول يكون باصطدام جسمين اثنين، فينتج عنهما الصوت. أما الثاني فيكون بإبعاد جسم عن جسم آخر؛ مما يؤدي إلى القلع، وهو سبب آخر لحدوث الصوت.

يكون الصوت فيها نتيجة لا علة. ولكي يظهر الفرق أكثر بين القرع والقلع بوصفهما سبباً لحدوث الصوت وليساً صوتاً، نقدم تفسير ابن سينا لحدوث الصوت؛ حيث يقول في رسالته: «أظن أن الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعة بسرعة وقوة، من أي سبب كان». وما يستشف من هذا التفسير لحدوث الصوت عند ابن سينا أن تموج الهواء ما هو إلا سبب لهذا الحدث؛ أي أن الصوت ليس تموجاً للهواء فقط؛ بل إن العلاقة بين هذين الجزأين هي علاقة السبب والنتيجة، وهذا السبب هو القرع، وينعته ابن سينا بالسبب الأكثرى لحدوث الصوت<sup>(١)</sup>. وفي استعماله لاسم التفضيل «أكثر» دلالة على المفاضلة بين شيئين هما هنا سبباً لحدوث الصوت. فالذي يريده ابن سينا من ذلك أن القرع سبب غالب في حدوث الصوت؛ لكنه ليس السبب الوحيد؛ بل يضاف إليه القلع، الذي يحدث التباعد بين الأجزاء. وهذا الذي ذهبنا إليه نجد تأييداً له فيما ورد عند إبراهيم أنيس؛ حيث يقول معلقاً على ما ورد عند ابن سينا في تفسيره لحدوث الحرف: «إن ابن سينا يتردد في الإدلاء بحكم قاطع حاسم ويتجلى ذلك في استعماله فعل الشك «أظن»؛ لكنه، فيما هو، كان أميل إلى القول إن الصوت شيء ثالث. لا هو نفس القرع والقلع، ولا نفس التموج»<sup>(٢)</sup>. لكن هذين العنصرين الأخيرين يشكلان في اجتماعهما مع العضو المستقبل للذبذبات العملية الصوتية ككل، والتي يلخص ابن سينا

(١) ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله: رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد

حسان الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ٥٦ ٥٧.

(٢) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، ١٩٧٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ص ١٣٩.

حدوثها قائلاً: «ثم ذلك الموج يتأدَّى إلى الهواء الراكد في الصماخ (الأذن الداخلية)، فيموجه فتحس به العصبة المفروشة في سطحه»<sup>(١)</sup>.

ويلتقي تصور إخوان الصفا للصوت مع تصور ابن سينا؛ إذ بينوا أن سبب حدوث الصوت يعود إلى «قرع يحدث في الهواء من تصادم الأجرام ... متى كان صدمها بشدة وسرعة؛ لأن الهواء عند ذلك يندفع مفاجأة، ويتموج بحركته إلى الجهات الست بسرعة، فيحدث الصوت»<sup>(٢)</sup>. ويستحق أن يكون هذا النظر المتقدم من ابن سينا وإخوان الصفا في النظر إلى ماهية الصوت وأسباب حدوثه أن يكون من صميم النظر الأكوستيكي أو الفيزيائي للأصوات<sup>(٣)</sup>.

## ٢- الفرق بين الحرف والصوت عند ابن سينا وإخوان الصفا:

يميز ابن سينا بين الصوت والحرف من جهة السبب الذي يكون وراء حدوث كل واحد منهما، ويقول في ذلك: «أما نفس التموج فإنه يفعل الصوت ... وأما حال التموج من الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه فتفعل الحرف»<sup>(٤)</sup>. فالشيخ الرئيس يجعل فاعل

(١) ابن سينا، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٢) إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، مراجعة: خير الدين الزركلي، دار القلم، بيروت، لبنان: ج ١، ص ١٨٨.

(٣) بشر، كمال: علم الأصوات، ٢٠٠٠، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، ص ١٢٣.

(٤) ابن سينا، مصدر سابق، ص ٥٩-٦٠.

(سبب) الصوت هو التموج ذاته، عكس سبب الحرف الذي يرجعه إلى حال التموج، لا التموج في حد ذاته؛ أي أن الحرف هو حالة الصوت وفق التشكلات المختلفة التي تميزه عن صوت آخر، وهو «هيئة للصوت عارضة له، يتميز عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تمييزاً في المسموع»<sup>(١)</sup>. ويظهر حرص ابن سينا الشديد على التمييز بين الصوت والحرف من خلال تخصيصه فصلاً كاملاً من الرسالة موضوع الدراسة، عنونه بـ «في سبب حدوث الصوت»؛ للحدث عن الصوت، في حين خصص باقي الفصول للحدث عن هيئاتها (الحروف). ويذهب الدكتور مبارك حنون إلى أن ابن سينا جعل الحرف هو ما يعرض للصوت، فيقطع استمراره واتصاله وامتداده واستطالته، وما يعرض للصوت هو عضو من أعضاء النطق؛ كالحلق واللسان والشفة، التي تشكل حواجز وعوارض توقف زمن الهواء<sup>(٢)</sup>.

ومن التميزات الأخرى التي يقدمها ابن سينا هي جعله الصوت غير دائم وثابت، فهو يحدث ويزول. يقول موضعاً ذلك: «فالصوت ليس أمراً قائم الذات ثابتاً موجوداً، يجوز فيه ما يجوز في البياض والسواد والشكل في أحكام الثبات»<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن سينا، مصدر سابق، ص ٦٠.

(٢) حنون، مبارك: مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، ٢٠٠٢، مجلة الدراسات المعجمية، عدد ١، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٢.

وعليه، فالصوت عند ابن سينا يلتقي مع ما ذهب إليه ابن جني، الذي اعتبر الصوت عرضاً يخرج من النفس مستطيلاً، حتى يعرض له في أحد المخارج عارض يثنيه عن امتداده، ويسمى المقطع أينما عرض له «حرفاً»<sup>(١)</sup>.

وفي الجانب الثاني، نجد إخوان الصفا لم يميزوا بين الصوت والحرف حين عدوا أصوات العربية ثمانية وعشرين صوتاً أو حرفاً. ودليل ذلك قولهم: «اعلم أن الحروف اللفظية إنما هي أصوات تحدث في الحلقوم والحنك، وبين اللسان والشفيتين، عند خروج النفس من الرئة بعد ترويحها الحرارة الغريزية، التي هي في القلب، وهي ثمانية وعشرون حرفاً في اللغة العربية، وأما في سائر اللغات فربما تزيد وتنقص»<sup>(٢)</sup>. وقد صنفت الجماعة الحروف إلى ثلاثة أصناف: فكرية تتمظهر في الجانب الروحي غير المادي، ولفظية مادية تدرك بالحواس، وخطية تتعلق بجانب الرسم والتشكيل<sup>(٣)</sup>.

ويبدو من خلال النص أعلاه، والتصنيف الذي أتى بعده، أن الجماعة قد خلطت بين الجوانب الفيزيائية للصوت، والجوانب المتعلقة بالكتابة والخط. وهذا الخلط لم يسم تصور الجماعة وحدها؛ بل إن العديد من اللغويين يطلق المصطلح الواحد، ويعني به الجانبين معاً.

(١) ابن جني، أبو الفتح: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، ١٩٨٥، دار القلم، دمشق، ط ١، ص ٦.

(٢) إخوان الصفا، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٣١٥.

## ٣- مخارج الأصوات وصفاتها في الرسالتين:

تميز الوصف الصوتي لمخارج الأصوات العربية وصفاتها عند الشيخ الرئيس بتفرده، وقد أعان ابن سينا اللغوي في ذلك ابن سينا الحكيم العارف بعلم التشريح، ووظائف كل عضو في الجسد الإنساني. ويطالعنا المصطلح الصوتي كأول تميز تفرد به ابن سينا عن سابقه، فقد اختار مصطلح (المحابس)<sup>(١)</sup>، بدل المصطلحات الأخرى الشهيرة التي جاءت عند اللغويين والفلاسفة قبله. وفي اعتقادنا أن هذا الاصطلاح يملك من الجدارة والكفاءة ما يجعله خياراً موفقاً للحديث عن محابس الأصوات. فالدلالة اللغوية لجذر الكلمة (ح-ب-س) تفيد التوقف، وتعطيل النشاط والحركة، والوقوف لمدة زمنية. وهذا عينه ما يصيب الصوت الذي ينطلق مستطيلاً - كما قال ابن جني - قبل أن يحبس عند الشفتين، أو غيرها من المحابس، التي تثنيه وتحبسه عن امتداده ونشاطه.

ويشكل الفصل الرابع من رسالة ابن سينا - قيد الدراسة - تصوره لعدد المحابس وصفات الأصوات، وهو في هذا التصور يتميز عن الدراسات اللغوية السابقة لسيبويه وابن جني، وغيرهما ممن عني بهذا الحقل العلمي. ونقدم فيما يلي مجمل محابس أصوات العربية، كما عرضها ابن سينا في رسالته، والحروف التي تخرج منها<sup>(٢)</sup>:

(١) يأتي الحبس عند ابن سينا ومشتقاته للدلالة على مخارج الحروف، أما المخرج فيشير عنده إلى مجرى الهواء وطريقه.

(٢) ابن سينا، مصدر سابق، ص ١١٤ وما بعدها.

- ١- الحَنَجْرَة: وتخرج منها حروف الهاء والعين والحاء.
  - ٢- بين اللهاء والحنك: يخرج منها صوتا الخاء والقاف.
  - ٣- الرطوبة الحنكية: الغين والكاف.
  - ٤- طرف اللسان وسطح الحنك: الجيم والشين والضاد.
  - ٥- بين اللسان وثلثي السطح المفروش تحت الحنك والمنخر: الصاد والسين والزاي.
  - ٦- سطح اللسان وأطراف الأسنان: الثاء والذال والطاء.
  - ٧- طرف اللسان: اللام.
  - ٨- سطح اللسان: الراء.
  - ٩- آخر الثنية العليا مع الشفة: الفاء والواو.
  - ١٠- الشفتان: الباء والميم.
  - ١١- طرف اللسان وعضو آخر أرطب من الشفة: النون.
  - ١٢- إطلاق الهواء دون حابس معترض لسبيله: الألف المصوتة وأختها الفتحة، والواو المصوتة وأختها الضمة، والياء المصوتة وأختها الكسرة.
- أما حديثه عن صفات الأصوات، فقد تركز على صفتين رئيسيتين، هما: (الحدة والثقل)؛ حيث يقول: «أما نفس التموج فإنه يفعل الصوت، وأما حال التموج في نفسه من اتصال أجزائه وتملسها، أو تشظيها وتشذبها فيفعل «الحدة»

و«الثقل»؛ أما الحدة فيفعلها الأولان، وأما الثقل فيفعله الثانيان<sup>(١)</sup>. ويفسر إبراهيم أنيس هذا النص، فيرى أن صفة الحدة عند صاحب «الأسباب» تكون ناتجة عن اتصال أجزاء الجسم المقروع وتماسكها؛ أي حين تكون كثافته كبيرة كالأجسام الصلبة، أما في حالة الكثافة القليلة فإن الصوت يكون ثقيلًا<sup>(٢)</sup>.

وعلى الطرف الثاني، نجد أن جماعة إخوان الصفا قد تميزت أيضًا بجهازها المصطلحي الصوتي الخاص بها؛ فعبر منتسبوها عن مخارج الأصوات بـ «تقطيع الصياح»، ويبدو من خلال هذا المصطلح أن الجماعة تنظر إلى الصوت باعتباره صياحًا/ هواء منطلقًا من الرئة التي عدوها مستودع النفس، حين قالوا: «والصوت من الجسم في الرئة بيت الهواء»<sup>(٣)</sup>. ويتعرض هذا الهواء في مساره إلى مجموعة من التقطيعات التي تخرجه في هيئات مختلفة، هي الأصوات المتباينة.

وعلى عكس ما وجدناه من تحديد لمحابس/ مخارج الأصوات عند ابن سينا، فإن جماعة إخوان الصفا لم تول اهتمامًا لعدد المخارج، ولا لصفات الأصوات. ومرد ذلك إلى المرجعية الفكرية التي حكمت التوجهين. فإذا كان الاهتمام بعلم التشريح ومعرفة الأعضاء قد وجه اهتمام الشيخ الرئيس للمخارج وصفاتها، فإن الذي وجه الجماعة كان هو البحث في الصوت،

(١) ابن سينا، مصدر سابق، ص ٥٩.

(٢) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، ١٩٧٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٤٠.

(٣) إخوان الصفا، مصدر سابق، الجزء ٢، ص ٤٢٨.

لا من جانب مصدر الصدور وسببه؛ بل من جانب الوظيفة والأثر الذي يخلقه هذا الصوت في النفوس. فربطوا بين الصوت والموسيقى التي تحرك النفوس إلى الأعمال الشاقة، والصنائع المتعبة، ورأوا أن بعض الألحان والأنفاس الناتجة عن بعض الأصوات تسكن سورة الغضب، وتحل الأحقاد، وتوقع الصلح<sup>(١)</sup>.

كان هذا عن المخارج، أما فيما يتعلق بصفات الأصوات، فنجد الجماعة قد وقفت عند ثنائية الحدة والثقل في الصوت؛ حيث يقول أعضاء الجماعة: «وأما الحاد والغليظ من الأصوات، بإضافة بعضها إلى بعض، فهي كأصوات نقرات الزير وحدته، بالإضافة إلى نقرات المثني والمثنى إلى المثلث والمثلث إلى البم، فإنها تكون حادة»<sup>(٢)</sup>. ونستشف من هذا النص العناية الكبيرة للجماعة الإخوانية بالموسيقى. فعلاوة على تحديدهم صفتي الحدة والثقل كصفتين مميزتين للأصوات الصادرة عن الأعضاء البشرية، غير مجددين في ذلك عما جاء في كتب من قبلهم، نجدهم قد تفردوا بالحديث عن تلك الصفات في الآلات الموسيقية، ممثلة في صور وأنغام مختلفة باختلاف الأوتار. كما أن هذا النص يؤكد نظرة الجماعة الواحدة للصوت، سواء أكان إنسانياً أم غير إنساني. وعليه، فلا تختلف صفتا الحدة والشدة في الصوت الموسيقي عن نظيرتها في الصوت الإنساني.

(١) وحدي علوي، حنان: الموسيقى وملامح الدرس الصوتي في رسائل إخوان الصفا، شبكة ضياء، ص ٤.

(٢) إخوان الصفا، مصدر سابق، ج ١، ص ص ١٦٨ ١٦٩.

٤- معايير تقسيم أنواع الأصوات عند ابن سينا وإخوان الصفا:

٤-١- تقسيمات ابن سينا للأصوات:

٤-١-١- الأصوات العربية والأصوات غير العربية:

يشير ابن سينا في الفصل الخامس من الرسالة الموسومة بـ «في الحروف الشبيهة بهذه الحروف وليست في لغة العرب» إلى عدد من الحروف التي سمعها في لغات أخرى غير اللغة العربية. ويبرز ذلك في قوله: «وهاهنا حروف غير هذه الحروف، تحدث بين حرفين فيما يجانس كل واحد منها بشركة في سببه»<sup>(١)</sup>. وما يستشف من هذا القول أن أغلب هاته الحروف التي يعرض لذكرها في هذا الفصل، تتميز بالمزج بين حرفين لاشتراك بينهما؛ إما على مستوى المخرج، أو على مستوى الصفة. ونجمل فيما يلي أهم تلك الحروف التي أحصاها ابن سينا:

أ- الكاف الخفيفة:

وهي الكاف التي يستعملها العرب بدل القاف؛ إذ إنها تحدث مكان حدوث الكاف، غير أنها أدخل قليلاً، والحبس فيها أضعف<sup>(٢)</sup>. ويتنشر استعمال هذا الحرف -حسب ابن سينا- في اللغات الفارسية والتركمانية، لكن لما حدث تداخل بين الأنظمة الصوتية للغات المختلفة، تمكن هذا التلوين الصوتي من اللسان العربي.

(١) ابن سينا، مصدر سابق، ص ٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

## ب- الحروف الشبيهة بالجيم العربية:

وقد توزعت هاته الحروف بين لغات مختلفة، عرفها ابن سينا من خلال اطلاعه الواسع، ومعرفته الدقيقة باللغات الأخرى. وأول تلك الحروف هي «الجيم التي يفعلها إطباق من طرف اللسان أكثر وأشد وضغط للهواء عند القلع أقوى»<sup>(١)</sup>. وهذه الجيم حسب إبراهيم أنيس هي التي يرمز لها في الإنجليزية بـ (ch)، وهي غير (sh) التي تنطق (ش). أما باقي الحروف التي رصدها ابن سينا، والتي رأى بينها وبين الحروف العربية شبهًا، فيرجعها إبراهيم أنيس إلى أصل يوناني<sup>(٢)</sup>.

## ج- السين الزائفة / الزاي السينية:

يرجع ابن سينا أصل السين الزائفة في رسالته إلى اللغة الخوارزمية، وهي سين جهر بها قليلاً، فأشبهت الزاي. يقول عنها ابن سينا: «ومن ذلك سين زائفة، تكثر في لغة أهل خوارزم، وتحدث بأن تتهياً الهيئة التي عن مثلها تحدث السين، ثم يحدث في العضلة الباطحة للسان ارتعاد، كما يحدث في الزاي، يلزم ذلك الارتعاد مماسات خفية غير محسوسة، يحتبس لها الهواء احتباسات غير محسوسة، فتضرب السين بذلك إلى مشابهة الزاي»<sup>(٣)</sup>. ويوضح هذا القول ما يحدث في هاته السين من ارتعاد، يقربها من حرف

(١) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢) أنيس، إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣) ابن سينا، مصدر سابق، ص ١٢٩.

الزاي المرتعد. أما الزاي السينية فينسبها الشيخ للغة الفارسية، وهي على عكس الزاي السينية، همس بها قليلاً، فأشبهت السين. يقول عنها ابن سينا: «تسمع في اللغة الفارسية عند قولهم: «زرف» (وفي رواية «زرد»)، وهي سين لا تقوى، ولكن تعرض باهتزاز سطح طرف اللسان والاستعانة بخلل الأسنان»<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن نلخص ما قاله ابن سينا في وصفه لهذين الصوتين فيما يلي:

(١) السين الزاي = (سين + جهر وارتعاد).

(٢) الزاي السين (سين + همس واهتزاز).

٤-٢- تقسيمات إخوان الصفا للأصوات:

أما إخوان الصفا فلم يعنوا كثيراً بهذا التقسيم الذي يقوم على التمييز بين أحرف عربية وأحرف غير عربية، والسبب - كما نرى - هو تناولهم الصوت في جانبه الموسيقي، والموسيقى - كما نعلم - هي الصوت الكوني الذي تتنفي فيه الإثنيات والجغرافيات. ونجد تصنيفاتهم للأصوات تنهض على هذا المعيار الموسيقي؛ باعتبار الموسيقى لديهم سرّاً كل صناعة<sup>(٢)</sup>. وفيما يلي رصد لأبرز تلك التميزات التي قدمها إخوان الصفا:

٤-٢-١ - الأصوات المنفصلة والأصوات المتصلة: فالأولى هي التي

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٢) ديفو، جيوم: رسائل إخوان الصفا، ٢٠١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٠٧.

يفصل بين لحظات حدوثها فاصل زمني محسوس، أما الثانية فهي التي ينتفي فيها هذا الفاصل الزمني، وتكون متواصلة الحدوث. ولتوضيح ذلك يتوسل إخوان الصفا بالآلات الموسيقية للتمثيل لكل نوع، فيقولون: «فالمنفصلة هي التي بين أزمان حركة نقراتها زمان سكون محسوس، مثل نقرات الأوتار وإيقاعات القضبان، وأما المتصلة فهي مثل أصوات النيات والنواعير، وما شاكلها».

٤-٢-٢- الأصوات المفهومة وغير المفهومة: فالأولى هي الأصوات الحيوانية، والثانية هي أصوات سائر الأجسام، مثل الحجر والمدر وسائر المعدنيات. وتنقسم الأولى بدورها إلى قسمين: منطقية وغير منطقية. فالثانية هي أصوات وليست منطقتاً، وهي تصدر عن الحيوانات غير الناطقة. أما الأولى فتتنقسم أيضاً إلى دالة وغير دالة. فالثانية كالبكاء والضحك والسعال والأنين، أما الأولى فهي الكلام والأقاويل<sup>(١)</sup>.

٥- الدراسة الصوتية في الرسائل الإسلامية في ضوء اللسانيات الحديثة:

٥-١- ابن سينا:

يمكن أن نجمل مختلف القضايا الصوتية لدى الشيخ الرئيس من منظور علم الأصوات الحديث فيما يلي: التقابل الفونيمي - العلاقات التناسبية للفونيمات - الملامح الصوتية الفارقة.

(١) إخوان الصفا، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤١٩.

٥-١-١- التقابل الفونيمي: يظهر هذا التقابل حينما يتحدث ابن سينا في رسالة «أسباب حدوث الحروف» عن التغيرات والظروف المواكبة لتحقيقات الأصوات؛ إذ يستعين في التمثيل لتلك التغيرات بأصوات اللغات الأخرى، والمقابلة بينها، كما رأينا -مثلاً- عند حديثه عن أصوات اللغة العربية ومقابلتها بأصوات اللغات الأخرى. فالتعبير الفونيمي التقابلي «سين صادية» يقابل (SS) حيث تشير (S) إلى الحرف (السين)، ويشير المتغير الصوتي (S) إلى الصاد.

ويرى الدكتور محمد الضالع أن ابن سينا قد أدرك قضية التقابل الفونيمي، وأنه استعان بأصوات لغات أخرى يعرفها؛ ليعين تقارب الأصوات المتغايرة من بعضها البعض لدرجة التداخل؛ بسبب تحايد صوتي، وهذا ما يطلق عليه Neutralization<sup>(١)</sup>.

#### ٥-١-٢- العلاقة التناسبية بين الفونيمات:

وتهتم بالعلاقات بين فونيمات النظام الصوتي؛ كأن تصنف الفونيمات بناء على صفتي الجهر والهمس، أو الإطباق والانفتاح، أو غيرها من صور التمييز. ونمثل على ذلك بما يلي:

$$ت / ط = د / ض = س / ص = ز / ظ.$$

فما تختلف فيه فونيمات التاء والذال والسين والزاي عن فونيمات الطاء

(١) جرادات، ناصر أحمد: الأصوات اللغوية عند ابن سينا: عيوب النطق وعلاجه، ٢٠١٥، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٣١.

والضاد والصاد والظاء هو صفة الإطباق والانفتاح. فالفونيمات الأولى منفتحة والثانية مطبقة. ويمكن أن نعبر عن ذلك بعلاقات رياضية كالتالي:

$$\text{ت} = \text{الظاء} - \text{إطباق} + \text{الظاء} = \text{التاء} + \text{إطباق} / \text{س} = \text{الصاد} - \text{إطباق} + \text{الصاد} = \text{السين} + \text{إطباق} /$$

$$\text{د} = \text{الضاد} - \text{إطباق} + \text{الضاد} = \text{الذال} + \text{إطباق} / \text{ز} = \text{الظاء} - \text{إطباق} + \text{الظاء} = \text{الزاي} + \text{إطباق}.$$

ونلاحظ هذا الوعي الصوتي بالعلاقات بين فونيمات النظام الصوتي الواحد عند ابن سينا في قوله مثلاً: «ونسبة الكاف إلى الغين هي نسبة القاف إلى الخاء»؛ حيث ك/غ = ق/الحاء؛ فالكاف والحاء مهموستان والغين والقاف مجهورتان.

#### ٥-٢- إخوان الصفا:

اهتمت الرسائل الصفوية بدراسة الخصائص المادية أو الفيزيائية لأصوات الكلام. ولئن لم يسموا الأشياء بمصطلحات علم اللغة الحديث، غير أن وعيهم بالعمليات الصوتية والعوامل المؤثرة في عملية التصويت يكاد يطابق ما جاء به علم اللغة الحديث.

التردد: أدرك إخوان الصفا التردد، ويظهر ذلك في حديثهم عن الحركة البسيطة والسريعة في رسائلهم؛ «فالسريعة هي التي يقطع المتحرك بها مسافة بعيدة في زمان قصير، والبطيئة هي التي يقطع المتحرك بها مسافة أقل منها في

ذلك الزمان بعينه»<sup>(١)</sup>. ويوضح هذا النص مفهوم التردد، وتتابع الأصوات في الصوت الواحد، واهتزازها بشكل دوري. هذا ما أكدته النظرية الصوتية الحديثة؛ حيث يوجد بين كل حركة وحركة سكون، حتى وإن لم يكن ظاهرًا.

٥-٢-١ - سرعة الصوت: من القضايا التي أثارها كذلك إخوان الصفا في رسائلهم مسألة سرعة الصوت، وقد كانت لهم نظرة ثابتة في التحدث عن هذا المكون في علاقته بالضوء<sup>(٢)</sup>. ويظهر من خلال هاته المقارنة العلمية الدقيقة حجم الوعي الذي يتأسس عليه النظر الصفوي في غياب أي آلات حديثة لقياس الصوت عندهم. وربط إخوان الصفا عن معدل سرعتي الضوء والصوت أثناء حديثهم عن ظاهرتي الرعد والبرق؛ حيث تكون السرعة التي تنتشر بها الموجة الصوتية أدنى من معدل سرعة الضوء، ويفسرون ذلك برؤية ضوء البرق قبل سماع هزيم الرعد.

(١) إخوان الصفا، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٢) حسين، علي خليف: منهج الدرس الصوتي عند العرب، ٢٠١١، دار الكتب العلمية، لبنان، ص ٤٦.

### خاتمة

تأسيسًا على ما تقدم، يظهر الدور الجلي الذي قدمه ابن سينا وإخوان الصفا للدرس الصوتي العربي، وكفاءتهما التحليلية والتفسيرية لعملية التصويت، رغم ضعف الإمكانيات المتوفرة في تلك الفترة. ويمكن إجمال أهم خلاصات هذه الدراسة فيما يلي:

١- توسل كل طرف بتخصصه في النظر إلى القضايا الصوتية؛ حيث برز دور التشريح عند ابن سينا، وبرزت النزعة الصوفية الروحية عند إخوان الصفا في تفسير القضايا الصوتية.

٢- إدراك كل من ابن سينا وإخوان الصفا لمجموعة من القضايا التي عالجها المحذون؛ كعلاقات التناسب والتردد، وعلاقة الصوت بالضوء. اهتمام ابن سينا بالجانب التشريحي أثناء حديثه عن مخارج الأصوات وصفاتها، وعناية إخوان الصفا بالجانب الموسيقي في تلك الأصوات، وما تحدثه من حالات شعورية مختلفة.

اعتماد معايير مختلفة في تصنيف الأصوات عن تلك المعايير التي جاءت عند اللغويين وعلماء التجويد، فنجد إخوان الصفا قد عنوا بالأصوات غير الإنسانية، ومرد ذلك إلى عنايتهم بالآلات الموسيقية، في حين يظهر هذا التفرد عند ابن سينا في تقديمه وصفًا تشريحيًا مختلفًا للأصوات.

وما من سبيل إلى إنكار الخدمة الجليلة التي قدمتها الرسالتان في التعريف ببعض جوانب الدراسة الصوتية العربية. لقد استطاعت الرسالتان أن تصنعا لهما مكانًا في بيئة كانت تحارب الفكر السنوي والصوفي، دون النظر إلى طبيعة المنجز العلمي لأصحابه.

## لائحة المصادر والمراجع

- إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وعلان الوفا، مراجعة: خير الدين الزركلي، دار القلم، بيروت، لبنان.
- أنيس، ابراهيم: الأصوات اللغوية، ١٩٧٥، مكتبة الأنجلو المصرية.
- بشر، كمال: علم الأصوات، ٢٠٠٠، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة.
- جرادات، ناصر أحمد: الأصوات اللغوية عند ابن سينا .. عيوب النطق وعلاجه، ٢٠١٥، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ابن جنى، أبو الفتح: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواوي، ١٩٨٥، دار القلم، دمشق.
- حسين، علي خليف، منهج الدرس الصوتي عند العرب، ٢٠١١، دار الكتب العلمية، لبنان.
- حنون، مبارك: مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، ٢٠٠٢، مجلة الدراسات المعجمية، عدد ١، منشورات الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط.
- ديفو، جيوم: رسائل إخوان الصفا، ٢٠١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- وحدي علوي، حنان: الموسيقى وملامح الدرس الصوتي في رسائل إخوان الصفا، شبكة ضياء.



## التكامل المعرفي في بنية الفكر اللغوي: بناء النظرية النحوية العربية نموذجاً

رشيد سيعدي<sup>(١)</sup>

### ملخص:

يخوض البحث في إشكالية التكامل والتداخل المعرفي بين العلوم الإسلامية وعلوم اللغة، من منظور تأسيسي ونقدي في آن. والهدف هو بسط مواضيع التداخل ومواطن التكامل بين علوم الوحي وعلوم اللغة، ثم بيان أهمية هذا التكامل في تشكيل بنية العقل العربي المسلم، وفي بناء النظرية النحوية العربية أيضاً.

وتتأسس فرضية البحث على الإشكال في حد ذاته؛ إذ إن الإشكال هو ذاته الافتراض الذي نروم التحقق منه، من خلال نماذج وقضايا نمحص من خلالها الفرضية. مفاد الافتراض أن معظم الدراسات المؤسسة لبنية التفكير العربي كانت متداخلة فيما بينها؛ فالنحو والبلاغة وأصول الفقه وعلم الكلام، هي أساس العقل النظري العربي؛ ومن ثم أساس النظرية النحوية العربية، بدليل أن دراسة القرآن الكريم كانت تتطلب تضافر العديد من المعارف وصنوف العلوم، بدءاً من التفسير وأصول الفقه وعلم الكلام والحديث، إلى النحو والصرف والمعجم والمنطق وغيرها. وهذا معناه أن فكرة التكامل المعرفي، متأصلة في

(١) باحث في اللسانيات المعرفية ونحو الخطاب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - المغرب.

بنية التفكير العربي؛ ومن ثمة، فهي مؤسسة للنظرية النحوية العربية. نعالج الإشكال وفق منهج وصفي ونقدي وتحليلي؛ بغرض محاورة الأرضية التأسيسية للعلاقة بين العلوم الإسلامية وعلوم اللغة. وتكمن أهمية البحث في إعادة الاعتبار للحظة التأسيس الأولى للنظرية النحوية العربية، وهو ما يمكن أن يسهم في فهم كثير من الظواهر النحوية؛ بل وإعادة قراءتها في ضوء نظرية التكامل المعرفي التي نرى أن النظرية النحوية العربية قامت عليها.

### تمهيد

تتأطر نظرية التكامل المعرفي ضمن فلسفة الفكر، وضمن فلسفة العلم أيضاً؛ باعتبارها -أولاً وأخيراً- «قضية فكرية ومنهجية؛ من حيث إنها ترتبط بالنشاط الفكري والممارسة البحثية وطرق التعامل مع الأفكار»<sup>(١)</sup>. ويمكن أن تتحدد نظرية التكامل المعرفي ضمن مجالات معرفية متنوعة؛ بالنظر أولاً للغرض من تناول هذه النظرية، وبالنظر ثانياً للمنهج المتبع في معالجة هذه النظرية. وبهذا الاعتبار قد تتحدد نظرية التكامل المعرفي ضمن مجال نظري تجريدي؛ كالمجال الفلسفي، أو أحد مباحثه؛ كعلم الوجود أو علم المعرفة أو علم القيم، أو المجال الصوفي ضمن أحد مباحثه؛ كمبحث وحدة الوجود ووحدة المعرفة، أو التكامل بين الروح والجسد، والعقل والقلب، والحس والذوق. كما أن نظرية التكامل المعرفي قد تتحدد ضمن مجال تطبيقي عملي، كما في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

إن التكامل المعرفي ليس إطاراً نظرياً فضفاضاً؛ وإنما هو جهد في التحليل، واجتهاد في التفكيك والنقد وإعادة التركيب، وفق قاعدة «الأرضية المشتركة» ووحدة الأصول. بمعنى أن التكامل المعرفي يقتضي القدرة على تفكيك القضية، «وتحديد عناصرها، وفهم آليات عملها وافتراساتها النظرية الكامنة»<sup>(٢)</sup>.

(١) حسن فتحي ملكاوي: منهجية التكامل المعرفي، مقدمات في المنهجية الإسلامية، ٢٠١٦

الطبعة ٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ٢١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢.

التكامل المعرفي -فضلاً عن بعده النظري العقلي والفكري- له بعد عملي إجرائي. يتمثل في «توظيف الأبنية الفكرية التي يقوم عليها التكامل في فهم الظواهر أو القضايا موضع الدراسة، وتمييز العناصر المميزة للمعرفة في إطارها التكاملي، وتسهيل نقل هذه المعرفة إلى الآخرين»<sup>(١)</sup>.

ومعنى ذلك أن للتكامل بعدين أساسين؛ بعد نظري مجرد، وبعد عملي تطبيقي. والفرق بينهما يشبه الفرق بين «العالم الفيزيائي الذي يكتشف القانون العلمي والعالم التكنولوجي الذي يطور الآلة التي يقوم عليها القانون من جهة، والمعلم الذي يعلم مادة الفيزياء، والفني الذي يعمل في المصنع الذي تستخدم فيه الآلة من جهة أخرى»<sup>(٢)</sup>.

إن نظرية التكامل المعرفي لا تعني بتاتاً التشبيك والجمع بين مجالات علمية ومعرفية متنافرة ومتباينة، بقدر ما ترتبط بحسن التركيب، والتأكيد على مناطق التماس والالتقاء بين هذه العلوم؛ أي البحث عما يخدم القضية موضع الدراسة، بالاستفادة من أكثر عدد من المعارف والتخصصات العلمية بطريقة عملية ناجعة لأغراض محددة ودقيقة وواضحة.

والتكامل المعرفي في المجال العلمي مهم أكثر من غيره من المجالات؛ إذ إن العلم ذاته قائم على التكامل. وقد صنف بوير boyer العمل العلمي إلى أربعة مجالات: «الأول: الاكتشاف، وهو ما يوافق الجهود المعرفية في

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٢) فتحي حسن ملكاوي، المرجع نفسه، ص ٢٢.

إجراءات البحث في حقول معرفية معينة، والثاني: التطبيق، وهو التأمل في إمكانية الاستعمال العملي للمعرفة المكتشفة، والثالث: التعليم، وهو نقل المعرفة وتوريثها من جيل إلى الجيل الذي يليه، والرابع: التكامل بوصفه نشاطاً يتم فيه دمج التركيب في المعنى، وهو المجال الذي يعطي العمل العلمي في مجالاته الثلاثة السابقة معانيه ودلالاته في الواقع، ويعقب على ذلك بتأكيد طبيعة التكامل وأهميته بالقول: إنه من خلال التكامل فقط يصبح البحث جديراً بالثقة»<sup>(١)</sup>.

إن اختيارنا لمفهوم التكامل دون غيره، وتأكيدنا عليه، نابع من اعتبارات منهجية محددة، أهمها أن مفهوم التكامل أنجع من التداخل أو التفاعل؛ وذلك لأنه:

أولاً: إن التداخل أم التفاعل قد لا يعينان بالضرورة النجاعة أو الفائدة. فقد تتداخل الأشياء والمعطيات والمعارف دون أن يعني بالضرورة حصول فائدة مرجوة؛ بل إنه قد يؤدي إلى الالتباس. كما أن التفاعل لا يضمن أن يكون إيجابياً؛ فقد يكون سلبياً، في حين أن من معاني التكامل الفائدة والنجاعة والكمال والتمام؛ أي تمام القصد، وليس تمام المعرفة أو العلم. فالمعنى هنا أن المعارف تتكامل لتحقيق غاية مرجوة مقصودة عن طريق البحث عن المشترك الأفضل والأنجع من ضمن المتعدد من المعارف

(1) Boyer, Ernest. Scholarship reconsidered, Priorities of Professoriate. 1990 Princeton, NJ, Carnegie Foundation for the Advancement of Teaching.

نقلاً عن: حسن ملكاوي، المرجع السابق، ص ٢٣.

والعلوم. وقد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فالتمام والكمال هنا هو تمام القصد والغاية، لا تمام البحث والعلم والمعرفة.

وبقدر ما أسهمت الحداثة في تنوع المعرفة وإثرائها، طرحت تحديات الإحاطة بهذه المعرفة. ولم يعد المشكل في مدى توفر المعلومة والمعرفة؛ بل في القدرة على توظيفها توظيفاً مناسباً، وفي القدرة على استيعابها؛ مما أدى إلى تفتيت العلوم إلى تخصصات فرعية، تجزئ المعرفة إلى حقول متنوعة؛ من أجل القدرة على التعامل معها، وحسن استثمارها.

وهذا ما قاد في نهاية المطاف إلى بروز «أنظمة تربوية ومجتمعات مغرقة في التجزئة والتخصص الفرعي، وأنتجت -من ثمة- أفراداً يركزون بطريقة مبالغ فيها على أجزاء الحقيقة المختزلة، والراهنة، والمباشرة، ويفتقدون بطريقة متزايدة الوحدة التاريخية للصورة الكبيرة الكلية الأقل وضوحاً.. أي أنه في الوقت الذي أصبحنا فيه أناساً نعرف أكثر فأكثر عن الأشياء الأقل فالأقل، فإننا في الوقت نفسه -للأسف- أصبحنا أناساً نعرف أقل فأقل عن الأكثر فالأكثر»<sup>(١)</sup>.

ولتجاوز هذا المأزق المنهجي المعرفي، فإن العالم بدأ يسير باتجاه

(1) Utke, Allen. »The (Re) Unification of Knowledge: Why? How? Where? When?« In

Perspectives on the Unity and Integration of Knowledge, edited by Benson, G., R. Glasberg and B. Griffith, New York: Peter Lang, 1998. p.28

«التفكير الشمولي عن الحقيقة المطلقة»؛ إذ تتداخل المادة والعقل لإحداث انقلاب منهجي وإبدال معرفي، يبتعد عن التأكيد على الأنا الفردية؛ لإعادة الاعتبار للنحن الجماعية، ضمن ما يمكن تسميته بالوحدة الكونية التي تؤكد على أهمية دراسة أجزاء الحقيقة؛ من أجل بلوغ الحقيقة المطلقة في كليتها. ففي النهاية كل جزء يرتبط في حقيقته بجزء آخر، كما أن «المعرفة والمعلومات تهبط بالكل نحو الأجزاء (من الواحد إلى المتعدد)، وأن الكل يساوي مقداراً أكبر من مجموع الأجزاء»<sup>(١)</sup>.

ومن شأن هذا الإبدال المعرفي الجديد «البراديجم» أن يقدم طريقة فهم جديدة للوصول إلى نظام الحقيقة. ومن سمات هذا النظام أنه «متكامل في بنيته وخصائصه»، وهو ما يشكل إيذاناً بظهور ميلاد تصور جديد / قديم للمعرفة والعلوم، تتحقق ضمنه وحدة المعرفة؛ اعتباراً من أن مستقبل العلوم سينتهي بوحدتها في آخر المطاف، تماماً كما بدأت موحدة. وما من شك في أن وحدة المعرفة أساس منطقي لتكاملها.

## ١. فلسفة التكامل ومنطلقاته النظرية:

### أ. التكامل في السياق المعرفي العربي الإسلامي:

من الشائع أن تستعمل بعض المصطلحات دون تحديد مفاهيمها، وبما أن المصطلحات مفاتيح العلوم، فلا مناص من ضبط دلالاتها اللغوية

(١) حسن فتحي ملكاوي، المرجع السابق، ص ٢٥ بتصرف.

ومفاهيمها الاصطلاحية. ومن بين هذه المصطلحات: «التكامل المعرفي»؛ فقد يرد استعماله للدلالة على الموسوعية، وللتدليل على الثقافة الواسعة لشخص ما. وفي الثقافة العربية والإسلامية مثلاً نجد العديد من العلماء المسلمين ممن اتصفوا بالموسوعية والتكامل المعرفي؛ لكونهم برزوا في مجالات اللغة والأدب والفقه وعلوم القرآن والحديث والتاريخ والطب والفلك والرياضيات، وغيرها من المجالات المعرفية. فالإمام الطبري مثلاً كان مفسراً ومؤرخاً وفقهياً وشاعراً. كما أن ابن خلدون برز في علم الاجتماع، وهو مؤرخ، وكان قاضياً لقضاة مصر، فضلاً عن إمامه بعلوم الاقتصاد والتربية. أما ابن سينا فقد كان فيلسوفاً وطبيباً في آن. ثم ابن رشد الفيلسوف والطبيب والفقيه. وابن تيمية الفقيه الأصولي والمحدث في الحديث العالم بالمنطق والتصوف. ووفق هذا المنوال كان علماء المسلمين والعرب يبدعون في أكثر من مجال.

وهذا يعني أن علماء المسلمين الأوائل كانوا سباقين للحديث عن التكامل بين العلم والعمل. فإذا كان ابن رشد قد فصل في إمكانية الاتصال بين الحكمة (الفلسفة والعقل) والشريعة (الوحي والنقل)، فإن ابن تيمية أكد على أهمية التكامل بين المنقول والمعقول، متحدثاً عن التعارض بين «صحيح المنقول وصريح المعقول». كما أن أقطاب الصوفية جمعوا بين الطريقة (القلبية الذوقية) والحقيقة (العقلية الحسية).

ماذا يعني ذلك؟ يعني -في السياق العربي الإسلامي على الأقل- أن

ظاهرة التخصص ظاهرة مستجدة؛ بحكم التطور الهائل في المعرفة وحقولها وأصنافها، وهو ما يصعب معه على عالم واحد أن يلم بكل المعارف والتخصصات.

وتنطلق نظرية التكامل المعرفي عند العلماء المسلمين من مبدأ «وحدة المصدر»، سواء تعلق الأمر بعلوم الوحي أو العلوم الحقة. فهي كلها من مصدر واحد، هو الله تعالى، سواء عن طريق الوحي المباشر للأنبياء والرسل، أو من خلال تسخير الطبيعة بكل تجلياتها للإنسان، وتيسير اكتشافها واكتسابها بالنظر والتأمل والعقل؛ لكي يؤدي مهمته الأساسية في الكون.

وعلى العموم، يمكن اختصار التجربة العربية الإسلامية في تمثيلها لمفهوم التكامل في التركيز على ثلاثة مستويات:

- التكامل بين مصدري المعرفة؛ الوحي والوجود (التجربة).

- التكامل بين أدوات المعرفة؛ العقل والحس (الواقع).

- التكامل بين المصادر والأدوات.

لقد نشأ النحو بعدما استوت مختلف العلوم الأخرى، مثل أصول الفقه والحديث وعلم الكلام، وقد استقى معظم أدواته ومفاهيمه من هذه العلوم. وبعيداً عن الجدل حول استفادة النحو من المنطق الأرسطي، فإن المؤكد أن العقل العربي له منطقته الخاص، القائم على فكرة العلة والغاية والقياس؛ أي أن مقولات العقل العربي المسلم مرتبطة بطبيعتها باللغة. وقد كان العلماء المسلمون يطلقون كلمة العلم ويقصدون بها مختلف أنواع المعرفة والعلوم.

## ب. التكامل في السياق المعرفي الغربي:

من المعلوم أن العلماء في الحضارة اليونانية أيضًا اتصفوا بالموسوعية والتكامل، واشتهروا بها، إلا أن بوادر التكامل المعرفي في السياق الغربي قد لاحت منذ القرن الثاني الميلادي؛ حين تفتن (تورقيون) إلى أهمية الجمع بين العهد القديم والعهد الجديد، بعد المخاض الذي شهدته الدول الغربية والحروب والنزاعات المستمرة بينها، فاتجهت هذه الدول إلى التكامل بينها. وقد اتخذ هذا التكامل مسارين مختلفين: «تكامل جزئي ذري، يتحكم فيه البراديجم الجزئي أو الذري، الذي يخص كل دولة على حدة، يمكن أن نصلح عليه «التكامل المعرفي الوطني»، وتكامل كلياني، يتحكم فيه براديجم كلياني، يتجه نحو الحضارة بجمع الجهود من أجل أن يمسك بزمامها، وهو ما يمكن أن نصلح عليه بالتكامل المعرفي الحضاري»<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن ثمة من انتبه إلى أهمية التكامل المعرفي بين العلوم، في العصر الحديث. فمنذ منتصف القرن العشرين، لاحظ اللورد البريطاني سنو snow اتساع الهوة، وضعف التواصل بين المختصين في العلوم الإنسانية والمختصين في العلوم الطبيعية والتطبيقية، فألف تقريره المعروف «الثقافتان: the two cultures؛ داعيًا إلى التكامل المعرفي بين الثقافتين»<sup>(٢)</sup>، وهو ما دفع

(١) عمار قاسيمي: التكامل المعرفي - مقارنة مفهومية، ٢٠١٧ مجلة الشباب، العدد ٨، سبتمبر، ص ١٨٧.

(2) Snow, C. P. *The two Culture*, London: 1993 Cambridge University Press.

العلماء إلى بناء نسق متكامل، يجمع بين المبادئ والنظريات من جهة، وبين التطبيق والإجراء من جهة أخرى؛ ذلك أن العلم في السياق الغربي هو «مجموعة من القوانين المكتشفة بالبحث التجريبي، والتي يمكن التحقق منها، والتي تعبر تعبيراً مباشراً عن العلاقات بين الظواهر، وتتعدد العلوم بتعدد الظواهر؛ إنسانية طبيعية وبيولوجية»<sup>(١)</sup>.

وبهذا المعنى، فإن هذا المصطلح المركب يمكن اختزاله في لفظ واحد، وهو العلم «ثم القيام بتشعبه وتفريعه وتوسيعه ومقارنته بالمفاهيم المقاربة، فتولد شعب العلم التي تنصهر في بوتقة واحدة هي العلم»<sup>(٢)</sup>؛ بل إن ما يسمى بفلسفة العلوم ما هو - في حقيقة الأمر - إلا تعبير ضمني عن سمة التكامل المعرفي بين العلوم التي خرجت من رحم الفلسفة؛ إذ بعدما تشعبت وتطورت، عادت تنشأ العودة إلى الأصل الذي تولدت عنه في المبتدأ.

وإلى جانب فلسفة العلوم، ثمة مصطلح آخر، في هذا السياق، يتداخل مع مفهوم التكامل المعرفي، وهو تاريخ العلوم، يهدف إلى البحث في الخط الرابط بين مختلف العلوم والحقول المعرفية. والبحث في البنية الفلسفية المتحكمة في إنتاجها، والمسؤولية عن آليات اشتغالها.

نقلاً عن: حسن ملكاوي، المرجع السابق، ص ٢٠.

(١) عمار قاسيمي، المرجع نفسه، ص ١٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٤.

كما أن ازدهار العلوم في مطلع القرن العشرين جعل حاجة الفيزياء إلى النظريات والطبيعات وحاجة البيولوجيا إلى الكيمياء، فظهرت العلوم البينية التي تؤكد أن التقدم في علم ما إنما هو ناتج بالضرورة عن التقدم في علم آخر أو علوم أخرى.

إن فكرة التكامل أو نظرية التكامل أعمق من مجرد ربط صلات وعقد علاقات بين علوم مختلفة في الوسائل ومتفقة في الهدف ومتحدة في المصدر، وإنما قد تمتد لتعلن أن التكامل ينشأ أيضًا بين العلوم ومنبتها الاجتماعي وسياقها الفلسفي والمعرفي. وأن عزل أي علم أو معرفة عن هذا المنبت والسياق، إنما هو تجزيء للعلم والمعرفة<sup>(١)</sup>.

## ٢. التأسيس التكاملي للنظرية النحوية العربية: السياق والخصائص:

شكل ظهور الإسلام نقلة نوعية في مجال الثقافة والفكر العربيين؛ لما منحه من دفعة قوية نحو إعمال النظر والعقل والتفكير في الظواهر الطبيعية والمجتمعية؛ بغية استخلاص القوانين المتحكمة فيها.

فإذا كان مستوى التفكير العربي قبل الإسلام لم يرق لمستوى التجريد وعقلنة الظواهر الطبيعية والإنسانية؛ إذ تم التعامل معها بنوع من السطحية الأقرب إلى النظر العفوي البدوي المشتت والتلقائي والعشوائي الذي لا يلزم

(١) هناك مدرسة تسمى الإجماليين، تعتقد أن كل العلوم -بما فيها العلوم الطبيعية- يتم بناؤها اجتماعيًا، وتتصف بأنها أدوات؛ أي أنها أدوات ووسائل للعمل، وأن فائدتها العملية هي التي تقرر قيمتها.

نفسه بالتعليل والغائية، فإن الإسلام قد أسهم في تجميع بنية العقل والتفكير العربي في بنية واحدة، ذات تصور كلي دال وشامل وموحد؛ أي أنه عقلن الفكر العربي، بجعله فكرًا غائيًا تعليليًا ومنظمًا ومتسقًا ومنسجمًا.

وإن كنا نفترض عدم الجزم في عشوائية الفكر العربي قبل الإسلام<sup>(١)</sup>؛ إذ الراجح أنه كان غير منظم في بنية تصورية واحدة، فلا يعقل أن ينجز لنا عقل ثقافي منجزًا ثقافيًا وأدبيًا رفيعًا يمثل الشعر الجاهلي، ولا سيما المعلمات، وما تنطوي عليه من قيمة معرفية معتبرة، فيكون عقلًا عشوائيًا. ولذلك نفترض أنه لربما اتسم بعدم التنظيم والافتقار لأدوات التعليل العلمي ووسائل البرهنة المعروفة، ولم يكن ضعيفًا من الناحية الثقافية. ومعنى ذلك أنه «ليس مما يستقيم في العقل مثلاً أن يبلغ فن كفن الشعر درجة عالية من الاستواء والنضج في العصر الجاهلي في بيئة فقيرة وهزيلة ثقافيًا»<sup>(٢)</sup>.

ولم تكن النظرية النحوية بمنأى عن هذا التأثير، فانطبعت بالأثر الإسلامي في التفكير العلي والسببي والغائي؛ ومن ثمة، تأثر النحو بالقرآن الكريم وعلومه، ما نتج عنه اتصاف النظر اللغوي بالخاصية العقلية التي تبتغي التفسير العقلي للقوانين المؤطرة للاستعمال اللغوي. ومن نماذج هذا التأثير نذكر مفهوم العلة الذي تم اقتباسه من أصول الفقه وعلم الكلام؛ ومن ثم محاولة تحديد علاقة

(١) عز الدين إسماعيل: المكونات الأولى للثقافة العربية، دراسات في نشأة الآداب والمعارف العربية وتطورها (د.ت)، بعض الملامح العلمية لدى العرب، ص ١٨٣.

(٢) عز الدين إسماعيل، المرجع نفسه، ص ١٠.

العلة بالقياس الفقهي، وبالمنطق من خلال نظرية العامل.

ومن المعلوم أن النشاط العلمي العربي الإسلامي في بداياته الأولى، الذي امتد تقريباً منذ صدر الإسلام إلى أواخر الدولة الأموية، قد انقسم إلى ثلاثة اتجاهات: «اتجاه ديني، بحث في تفسير القرآن الكريم والحديث والتشريع ونحوه؛ وآخر في التاريخ والقصص والسير ونحوها؛ واتجاه ثالث فلسفي، بحث في المنطق والكيمياء والطب وما إليها ... وهذه الاتجاهات الثلاثة لنواة الحركة العلمية المتكونة آنذ كانت تتساند، ويعاون بعضها بعضاً .. (إذ) إن المفسرين والمحدثين والفقهاء كانوا يستعينون بالشعر والأدب على تفهم معاني القرآن والحديث»<sup>(١)</sup>.

وهذا يثبت أن النظر النحوي في العلم اللغوي لم يكن مختصاً فقط بالنحاة، وإنما أيضاً بالمفسرين والبلاغيين وعلماء الأصول والفقهاء وعلماء الكلام وغيرهم، بمعنى أن التخصص في علم محدد لم يكن واردًا في تلك الفترة؛ لأنه - أي التخصص - دور يأتي بعد تنظيم البحث، وهو ما لم يتأتَّ بعدُ في ذلك العصر؛ «فقد كان القرن الأول الهجري يمثل مرحلة الومضات العفوية الخلاقة، أما القرن الثاني والثالث ... فشهدا التنظيم والتقسيم وتأصيل القواعد والاستدلال منها، بينما جاوز القرن الرابع القواعد المجزأة المفرقة إلى المبادئ الفلسفية الشاملة»<sup>(٢)</sup>.

(١) السعيد شنوكة: في العلة وأصول اللغة والنحو، ٢٠٠٧ عالم الفكر، المجلد ٣٦، يوليو - سبتمبر، العدد ١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص ٧٠ و٧١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٩.

وإذا كان الفكر العربي قبل الإسلام، كما ألمحنا إلى ذلك سلفاً، يتسم بالافتقار للدقة وحسن التنظيم، والربط بين الظواهر وعللها؛ فإنه - منذ صدر الإسلام إلى الفترة العباسية - صار يتجه نحو التعليل والتدقيق والتمحيص؛ بغية الوصول إلى القوانين والقواعد المتحكمة في الظواهر، متأثراً في ذلك بطبيعة التفكير العقلي الجديد، الذي جاء به الإسلام من خلال القرآن الكريم، الذي أدت الحاجة إلى فهمه وتمثل مضامينه إلى ظهور علوم إسلامية وعلوم أخرى مرتبطة بها، مثل القراءات القرآنية والتفسير والبلاغة.

فإذا كانت القراءات القرآنية «تقصد ضبط أداء النص القرآني، والتفسير يهدف إلى فهم معانيه ومعرفة أحكامه، فإن البلاغة بموازاة ذلك، تتوخى دراسة أوجه الإعجاز بصورة خاصة ... وقد تميزت هذه العلوم في أواخر القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني؛ باعتماد منهج علم الكلام وعلم أصول الفقه، وهما علما يتسمان بالطابع العقلي؛ لكنه عقل من صميم البيئة الإسلامية، ومستمد من معين البيئة العربية وما أصلها فيها القرآن الكريم من أسس ومرجعية وآفاق فكرية»<sup>(١)</sup>.

وبسبب التداخل بين الأمم والحضارات الأخرى، مثل الفرس والروم، فقد ظهرت نزوعات الوثنية والزرادشية أواخر الدولتين الأموية والعباسية، وهو ما جعل المسلمين يدفعون حججهم ومجادلتهم باعتماد اللغة، فارتكزوا

(١) السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص ٧٢.

«على الجدل وخاضوا في التعليل»<sup>(١)</sup>، مستندين إلى حث الإسلام على التعليل عبر آيات كثيرة تحض على استعمال العقل في اعتبار الموجودات ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴿٢﴾﴾ [الحشر: ٢]. وأيضا قوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴿١٨٥﴾﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ومثله: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥﴾﴾ [الطارق: ٥]. ومجمل هذه الآيات تتضمن تحريضا صريحا على إعمال العقل وتدقيق النظر والفكر فيما خلق الله تعالى من موجودات؛ ولذلك فقد شككت أولى بدايات عقلنة الفكر العربي.

والمعول على إثباته هنا بذكر الآيات، إنما هو إثبات وحدة الأصول التي انبنى عليها الفكر العربي الإسلامي، وخاصة النظرية النحوية العربية، مع تأكيد طابعها العقلي الغائي والتعليلي والقياسي. من هذا المنطلق يمكننا فهم أن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف مثلاً مصدراً رئيساً من مصادر التعليل في الثقافة العربية الإسلامية. ومن ذلك أيضاً أن بعض الأحاديث النبوية جاءت على شكل قضية شرطية «المقدم فيها علة للتالي»<sup>(٢)</sup>. فقد روي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»<sup>(٣)</sup>. ومن هنا ترسخ الاعتقاد أن خاصية

(١) السعيد شنوكة، المرجع نفسه، ص ٧٢.

(٢) جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين، مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إستمولوجية، ١٩٩٤، الإسكندرية، ص ٩.

(٣) محيي الدين أبو زكريا يحيى النووي: صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذبه وحققه وضبطه: أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية

التعليل في القرآن الكريم وفق منطوق بعض الآيات المشار إليها أعلاه ووفق نص الحديث السالف تشكل بداية «يقظة العقل الإسلامي»<sup>(١)</sup>.

ولعل أوثق العلوم التي كان لها بالغ الأثر في تشكيل النظرية النحوية العربية هما: علم الكلام وعلم الأصول. وقد كان بينها وبين النحو تأثير متبادل أخذًا وعطاءً. وقد ألمح الزجاجي إلى هذا التأثير الذي أحدثه علم الكلام مبكرًا في النحو، لا سيما بعد تقدم التعليل في النحو، بقوله: «قال قائل قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين والحركة لا تبقى وقتين، وأصحابكم البصريون يعيرون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها. إن الحركة لا تبقى زمانين، وإنه محال قول من قال: فعل دائم، وقد جعلتم أنتم أيضًا الأفعال ثلاثة أقسام، فقلتم: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال؛ فأما الماضي والمستقبل فمعقولان، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال، وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه»<sup>(٢)</sup>.

وبخصوص أصول الفقه، فقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي معاصرًا للإمام أبي حنيفة إمام الفقهاء في عصره، وصاحب «القياس الفقهي إحدى وسائل التعليل؛ إذ يعد أول من أدخل هذا المبحث الفقهي إلى الدرس اللغوي بالكوفة؛ بغرض توظيفه في التعليل»<sup>(٣)</sup>.

والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر (د.ت)، ص ٢٠.

(١) جلال شمس الدين، المرجع نفسه، ص ١٠.

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ١٩٨٦، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ص ٨٦.

(٣) جلال شمس الدين، المرجع نفسه، ص ١٠ و ١١.

ومما ورد لدى الطبري أبي جعفر أيضاً أن أبا عمر الجرمي قال: «أنا مذ ثلاثين أفتي الناس في الفقه من كتاب سيويه ... وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيويه تفقه في الحديث؛ إذ كان سيويه يتعلم منه النظر والتفتيش .. وذكر ابن جني أن كتب محمد بن الحسن رَحْمَةُ اللَّهِ إِنَّمَا يَنْتَزِعُ أَصْحَابُنَا مِنْهَا الْعِلْلَ؛ لِأَنَّهُمْ يَجِدُونَهَا مَنْشُورَةً فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ»<sup>(١)</sup>.

يتضح إذن المناخ المعرفي الذي تأسست في ضوئه النظرية النحوية العربية، ونشأت في حضنه الدراسات النحوية، في ظل مناخ ثقافي تكاملي متمسك بتداخل العلوم، وتكامل بعضها مع بعض أخذاً وعطاء، وفق علاقة تفاعلية جدلية. وهكذا كانت لحظة التأسيس الأولى للنظرية النحوية العربية. وهو أمر أضحى لزاماً أخذه بعين الاعتبار؛ بل ووضعه نصب أعين النحاة العرب الجدد والباحثين اللغويين، الذين غالباً ما يغفلون لحظة التأسيس الأولى ورهاناتها اللحظية والزمنية، وكذا السياقات المحيطة بها، والعوامل الثقافية المرتبطة بها.

ومما اتسمت به هذه البيئة الثقافية والفكرية الحاضنة للنظرية النحوية، أنها ذات طابع ديني مرتبط بظهور الدين الجديد، ونشر الدعوة الإسلامية، والحفاظ على «النص القرآني من أهواء التحريف وأخطاء اللحن»<sup>(٢)</sup>. وقد

(١) السعيد شنوكة، المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٢) تمام حسان: الأصول - دراسة إيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ١٩٩١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص ٢٣.

تجسد هذا الهاجس المرتبط بالخوف على القرآن الكريم من الفتنة، في موقف عثمان بن عفان رضي الله عنه، الذي أمر الحفاظ الثقات بكتابة ما تفرق في الصحف وسعف النخل، وتوحيد القراءة القرآنية على مصحف واحد، واستبعاد ما عداه من القراءات الأخرى، التي كادت المفاضلة بينها أن تؤدي إلى فتنة كبيرة في دين الناس.

وهنا يظهر جلياً الأثر الديني الحاسم في تأسيس النظرية النحوية العربية؛ إذ إنه لولا تباين القراءات القرآنية في الأمصار، ومفاضلة القراء بعضهم البعض، لما تم تجميع ما تفرق من القرآن الكريم في مصحف واحد، ولما استفرغ أبو الأسود الدؤلي جهده لتنقيط «المصحف ضبطاً لإعرابه»<sup>(١)</sup>؛ خشية عليه من اللحن بعد الفتح الإسلامي، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس والأمم الأخرى. وبهذا، شكل تعدد القراءات القرآنية حافزاً للغويين من أجل العمل على تقعيد النظرية النحوية العربية وضبطها وتأسيسها.

وكان من الطبيعي أن تكون رهانات اللغوي ومعه النحاة متأثرة بهذه الغايات الدينية. وقد امتد هذا المناخ الذي نشأت فيه الدراسات النحوية إلى حدود الدولة العباسية، وهو مناخ سيطرت عليه العلوم الإسلامية؛ لكنها كانت متداخلة ومتكاملة مع باقي العلوم الأخرى، لا سيما العلوم اللغوية والنحوية على وجه التدقيق. فالثقافة آنذاك كانت بنية واحدة ونسقاً واحداً،

(١) تمام حسان، المرجع نفسه، ص ٢٣.

بمعنى أنها كانت «كتلة واحدة ممتزجة من تفسير وحديث وفقه، وما يلزمها من لغة وشعر»<sup>(١)</sup>.

يظهر جلياً مما تقدم أن القرآن الكريم قد شكّل «محور الجهد الثقافي العربي من ألفه إلى يائه»<sup>(٢)</sup>؛ إذ إن غاية نشر الدين الجديد، والحفاظ عليه، والتمكين له، أدت إلى استنفار العرب لجهدهم؛ من أجل إنشاء «ثقافة قومية يجعلون بها الرسالة التي أغدقت عليهم نعمة الفتح والغلبة رسالة مقبولة لدى المغلوبين المثقفين»<sup>(٣)</sup>. ومعنى ذلك أن الإسلام جزء من بنية الذات القومية والثقافية العربية؛ بل إن الإسلام -في واقع الأمر- هو من حفّز العرب على تأسيس وعي قومي، يؤسس لذات عربية ذات بنية فكرية / ثقافية وتصورية موحدة ومتجانسة لمواجهة ثقافة الأمم الأخرى أو على الأقل التفاعل معها، والظهور أمامها بمظهر الثقافة العريقة والقوية والفاعلة والمنسجمة.

وفق هذا التصور إذن نفهم كيف أسهم البعد الديني في توجيه البعد القومي العربي؛ ومن ثمة تسريعه لتأسيس النظرية النحوية العربية تأسيساً علمياً ينتقل بالنحو من الاستعمال الواقعي المتفرق إلى التععيد النظري المنسجم. وهذا لا يمنع من الإقرار بوجود حياة معرفية وفكرية نشيطة لدى العرب قبل الإسلام؛ لكنها -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- لم ترق إلى

(١) السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٢) تمام حسان، المرجع نفسه، ص ٢٥ و ٢٦.

(٣) تمام حسان، المرجع نفسه، ص ٢٥.

مستوى البحث في الأسباب والنظر في الغايات والمآلات، وربط العلة بالغاية، أو ربط الظواهر بأسبابها العاملة فيها. لقد كان نظراً بسيطاً عفويّاً وتلقائياً، يفتقد للتنظيم ولوحدة التصور. وهو ما جعل العقل العربي حينئذ عقلاً مشتتاً وشارداً عن النظر العليّ والسببي والغائي؛ إذ لا توجد أية إشارات على أن العلوم التي لها أساس منطقي وعقلي مثل الطب والفلسفة والمنطق كان لها حضور معتبر لدى العرب في تلك الحقبة، وهذا لا يعد قدحاً في النشاط المعرفي لعصر ما قبل الإسلام، بقدر ما هو توصيف للحياة الفكرية للعرب الذين عاشوا في مناطق جغرافية مترامية بين الشمال والجنوب. ومن دون شك، فإن الإسلام قاد -بشكل لافت- إلى تأسيس بنية العقل العربي على أساس وحدة النسق الثقافي والتصور الفكري.

لقد كان القرآن الكريم الذي فيه ما لا ﴿يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] بحاجة ماسة لعلم ينكبُّ على التعمق في استكناه ما تضمنه القرآن الكريم من علم وتأويله للناس بعد شرحه وتفسيره، وهو ما عَجَّلَ بظهور علم التفسير، بمثل ما شكّل علم الحديث وقواعده، وتدقيق أسانيده، وتمحيص روايته وطرق تلقيه وأخذه، مُكْمَلًا للكتاب الكريم، وشارحاً له وما ورد فيه، مُخَصَّصًا ما جاء في صيغة العموم، ومُبيِّنًا ما استعصى فهمه.

وإذا كان القرآن قد نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (١٦٥) [الشعراء: ١٩٥]، فقد ظهرت الحاجة الملحة لفهم هذه اللغة التي نزل بها، ودراستها للوقوف على

بلاغتها وسر إعجازها؛ ما جعل الجهود تتجه أيضاً لدراسة الشعر الجاهلي، باعتباره ملحمة العرب الخالدة وديوانهم الجامع لتاريخهم وعاداتهم وقيمهم قبل ظهور الإسلام. ليس هذا فحسب؛ فالقرآن الكريم أيضاً كان محفّزاً رئيساً للخوض في تاريخ العرب وأيامهم الأولى، وما سبقهم من أمم أخرى؛ بسبب ما ورد فيه من «أساطير الأولين»؛ لاتخاذها عبرة من وقائع الأمم الأولى والسالفة. كما أن القرآن الكريم نصٌ مُعجز بلغته وببلاغته وأسلوبه، وجمعه بين الحقيقة والمجاز. وهنا تبدّت الحاجة الملحة لدراسة مجاز القرآن الكريم، وهو ما مهدّ الطريق لبروز علم البلاغة بأقسامه ومباحثه المعروفة.

وهكذا يتضح أن القرآن الكريم مثل البوصلة الموجهة للدارسات الدينية واللغوية والثقافية في ذلك الوقت؛ أي أنه شكّل الموجه الرئيس والمحفّز الأساس لظهور مختلف العلوم والمباحث العلمية والفكرية. وهذا ما يزكي الافتراض بكون العرب قد بنوا مجدهم، «وبنيانهم الثقافي الأصيل على القرآن»<sup>(١)</sup>، بمعنى أن التفكير اللغوي العربي يمثل مجهوداً واحداً موجّهاً نحو دراسة النص القرآني، بشهادة المفكرين العرب القدامى أنفسهم<sup>(٢)</sup>.

ومن البين أن العامل الديني شجع العرب على حفظ نص القرآن الكريم، بينما جعلهم العامل القومي يحنون ثمار القرآن الكريم. وسيسهم العامل

(١) السعيد شنوكة، المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٢) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية - بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ٢٠٠١، المؤسسة العربية للتوزيع، وكلية الآداب جامعة منوبة، تونس، ط ١، ص ٣٣.

السياسي - خاصة بعد تفرع الدولة الإسلامية، وتحولها من خلافة إسلامية إلى ملك عضود خاص بالعرب دون غيرهم - إلى دفع الموالي أيام الدولة الأموية إلى تعلم النحو؛ من أجل الوصول إلى مراكز القرار السياسي والاقتصادي في الدولة الإسلامية، التي احتكر فيها العرب النفوذ والسلطة والمناصب العليا، فتعلموه وبرعوا فيه، والدليل أن جمهرة النحاة منهم، سرعان ما حوّلوا النحو العربي «من منهج علمي إلى منهج تعليمي، وشتان بين المنهجين. وبالسعي إلى تحقيق الغاية التعليمية وجدنا المؤدبين من النحاة يكتبون المختصرات منذ عهد الكسائي، لا ليؤدبوا بها أبناء الخلفاء وأبناء أعيان الدولة فقط؛ ولكن ليجعلوا تعلم اللغة في متناول من شاء من الموالي والمولدين على حد سواء... فكيف النحاة نحوهم وتفكيرهم النحوي بكيفيات هذه الظروف»<sup>(١)</sup>.

وهكذا أسهمت رغبة الموالي في التمكن السياسي من مفاصل السلطة في العصر الأموي، والمشاركة في الحياة العامة، إلى إقبالهم على تعلم لغة الدين والدولة، وهو ما أسهم في الدفع بعجلة النهوض باللغة العربية. وهو ما تأتى لهم في العصر العباسي؛ كونهم أتقنوا لغة الدين والدولة والسلطة. وبهذه الطريقة لم تعمل السياسة على دفع «الدراسة النحوية فحسب؛ بل أدت إلى ازدهارها وإخضاعها للتطبيق والانحراف بها إلى الطابع التعليمي»<sup>(٢)</sup>.

(١) تمام حسان، المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٢) تمام حسان، المرجع نفسه، ص ٢٨.

ويظهر أن القرن الأول الهجري كان قرن التأسيس التكاملي لبنية الفكر العربي، ومعه العلوم اللغوية، ولا سيما النظرية النحوية العربية، التي نشأت جنباً إلى جنب مع باقي العلوم الإسلامية، خاصة علم أصول الفقه وعلم الكلام. ولعل تأثير علم الكلام البين في النظرية النحوية العربية؛ بالنظر لنزوعه نحو المحاججة والمجادلة والمدافعة العقلية، أقوى دليل على أن النظرية النحوية وبنية النسق النحوي العربي ذات طبيعة عقلية خالصة. بمعنى أن البعد العقلي للنظرية النحوية ملمح أصيل في ذاتها، بالرغم من الدعاوى الكثيرة التي تذهب لتأثير النحو الأرسطي في التععيد للنظرية النحوية العربية. طبعاً قد نتفق في وجود تأثير أرسطي يطبع بنية النحو العربي؛ لكنه تأثير لاحق؛ إذ إن الأصل هو سبق تأثير علم الكلام في طبع النحو العربي بالملامح العقلية.

ونحن نرجح إلى حد كبير الفكرة التي مفادها أن السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي ينعكس على الوعي الفكري والعقلي والنظري للعلوم. معنى ذلك أن هذا السياق -بمختلف أبعاده- يوجه اهتمامات العلوم ورهاناتها؛ بل وطبيعة تفرعها وآليات اشتغالها. ومن ثمة، فمن القصور المنهجي والعملي إغفال لحظة التأسيس الأولى في مسار نشأة العلوم، ولا سيما العلوم اللغوية، ومنها النظرية النحوية العربية.

ومجمل القول، إن مركزية النص القرآني كانت الموجه الأساسي لمختلف العلوم آنذاك؛ إذ إن وحدة الهدف والرهان كانت تجمعها جميعاً.

وهذا الرهان المرتبط بمركزية النص القرآني، كان المحفز الرئيس لمختلف الدراسات الفقهية والبلاغية واللغوية وغيرها، وهو ما يثبت أن وحدة الرهان مرتبطة بطبيعة السياق الذي تولدت عنه هذه العلوم، وهو سياق متداخل ومترابط، وموجّه بوحدة الغاية، وهي فهم القرآن الكريم وشرحه واستيعابه، والدفاع عن مركزيته في الحقبة الجديدة التي رسم معالمها وتوجهاتها الدين الإسلامي الجديد.

وبهذه الطريقة شكلت وحدة الغاية وتجانس الكتلة الثقافية ركيزة في توحيد بنية العلوم؛ بل وتشكيل أولى ملامح فلسفة التكامل العلمي المرتكز على وحدة التصور والهدف؛ ما جعل من العلوم الإسلامية واللغوية ذات نسق علمي وإبستمولوجي واحد. فإذا كانت القراءات القرآنية قد أمدت «النحو بالنقل والاعتماد على الرواية، (فقد) أمدته علمًا أصول الفقه والكلام بالطابع العقلي الذي جعل العقل فيه لا يتوقف عند ظواهر اللغة بالوصف المباشر، وإنما يتعداه إلى التفسير العقلي الموصل إلى القوانين التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي... وما دامت صلة النحو قوية بهذه العلوم، فإن منهجه لم يكن نقلًا محضًا ولا عقلاً محضًا»<sup>(١)</sup>. فمعلوم أن علم الكلام هو «علم الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية»<sup>(٢)</sup>. وعليه، فقد أفاد منه علم النحو «منهج التعليل وعقلنة الظواهر»؛ لكون علم الكلام يقوم على أن

(١) السعيد شنوقة، المرجع نفسه، ص ٧٥.

(٢) عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ٢٠٠٥، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ص ٤٢٩.

«الحوادث في عالم الكائنات، سواء كانت من الذوات أو من الأفعال البشرية أو الحيوانية، فلا بد لها من أسباب متقدمة عليها، بها تقع في مستقر العادة، وعنهما يتم كونه»<sup>(١)</sup>.

ومع بدايات القرن الثاني الهجري، بدأت هذه العلوم تتجه نحو تمييز بعضها عن بعض، لا سيما في عهد الدولة العباسية؛ إذ إنه ومنذ سنة ١٤٣ هـ، بدأ علماء الإسلام «يدونون الحديث والفقه ويضعون المصنفات، وفيها كثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا العصر أيضًا ظهرت علوم دنيوية أخرى، مثل الطب والفلسفة، إلى جانب الطبيعيات والكيمياء والمنطق والإلهيات. فانقسمت العلوم إلى نوعين؛ دينية تمحورت حول القرآن والحديث، ودنيوية تمحورت حول الطب والفلسفة.

وفي هذه المرحلة بالذات، اتجه الجهد النظري نحو تنظيم المسائل العلمية الجزئية المبعثرة وتدوينها وتقسيمها وتصنيفها، وتأصيل قواعدها، والاستدلال عليها، خاصة العلوم الدينية واللغوية والأدبية، ومنها النحو العربي.

(١) عبد الرحمن ابن خلدون، المرجع نفسه، ص ٤٢٩.

(٢) السعيد شنوكة، المرجع نفسه، ص ٧٤.

ولعل العمل الفكري والنظري الذي قام به سيبويه في الكتاب ومقدمته خير دليل على ما بلغه «الدرس النحوي في القرن الثاني الهجري من نضج، ارتقى به إلى مستوى تجريد المفاهيم الجوهرية المؤسسة للنظرية النحوية العربية. فباب الإسناد هو من هذه الأبواب التي تفصح عن نزعة صاحب الكتاب إلى الانطلاق من تصور عام للأبنية الدلالية وأقسام عناصرها، وذلك بتجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال؛ بحثاً عن اندراجها في نظام متكامل، رغم اختلاف معطياتها، متماسك رغم تنوع مكوناته، أو بوضع جهاز نظري يعقلن ما يبدو فوضوياً، ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحد، يفني بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته، ومهما كان مجال تصرّف المتكلم فيه»<sup>(١)</sup>.

بهذا المعنى، كان سيبويه فقيهاً لغوياً، اتسم بالنظر العقلي المجرد، فخاض في العلل، وبحث في الأسباب، ودقق في العوامل المؤسسة للنظرية النحوية العربية. ذلك أن «النحو علم قياسي، ومسبار لأكثر العلوم لا يُقبل إلا ببراہين وحجج»<sup>(٢)</sup>.

ومن ثمة، فالبحت فيما وراء اللغة ونحوها وصرفها وأصواتها ودلالاتها، إنما هو بحث في النظرية العامة للغة، تلك النظرية التي تنير للمشتغلين في

(١) خالد ميلاد، المرجع نفسه، ص ٥٢.

(٢) الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق: الايضاح في علل النحو، ١٩٧٩، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ص ٤١، ٤٥.

اللغة طريقهم في التعليم والبحث والنظر والتعليل. أما علم الكلام فهو «علم الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية»<sup>(١)</sup>، وهو علم وطيد الصلة باللغة. هذا فضلاً عن أن «التنظير الموروث يقوم على الصورة العامة لأصول الفقه في الإسلام، التي تبنى الأحكام على النص المتمثل بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ثم القياس ثم الإجماع ... وهذا التنظير ليس متعارضاً مع النحو العربي بشكل عام»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عبد الرحمن ابن خلدون، المرجع نفسه، ص ٤٢٩.

(٢) حسن خميس الملقح: الحجاج في الدرس النحوي، ٢٠١١، عالم الفكر، المجلد ٤٠، العدد ٢، أكتوبر دجنبر، ص ١١٩ و ١٢٠.

### خاتمة

نشأت الدراسات اللغوية ضمن هذا السياق التكاملي الذي ميز الحركية العلمية والنشاط البحثي للثقافة العربية، فتكونت معها النظرية النحوية العربية. ومن غير المنطقي إغفال هذه اللحظات التأسيسية الأولى للنظرية النحوية العربية، التي تبين من خلال ما سبق أنها نشأت في مناخ ثقافي ومعرفي تكاملي بين علوم مختلفة.

ومن غير الواضح متى بدأت نزعة التخصصات تطفو في الدراسات العربية، إلا أن المؤكد أن تأثيرها كان كبيراً على المنجز الثقافي العربي، ولا سيما النحوي منه. فقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة في مجال العلوم المعرفية وفي اللسانيات أساساً أن البحث فيها يتجه نحو التكامل المعرفي بين مختلف الحقول المعرفية. وقد شكّلت الثورة المعرفية في أواخر القرن العشرين منطلقاً لإعادة الاعتبار للتكامل المعرفي في دراسة الظواهر اللغوية. ولم يعد بالإمكان دراسة اللغة والظواهر النحوية بمعزل عما استجد في علم الأعصاب والأحياء والحاسوب وعلم النفس والفلسفة، وغيرها من العلوم. هي عودة إذن إلى الأصل، لحظة البدء، وإلى طفولة الزمن المعرفي؛ حيث منشأ العلوم واحد، وغايتها واحدة.

وإذا كنا في هذا المقال قد سعينا إلى بناء تصور نظري حول الأصول الفلسفية لمفهوم التكامل وبداياته وسياقه في الفكر العربي والغربي، وسعينا إلى التفصيل في مكامن التكامل بين العلوم الإسلامية والعلوم الأدبية واللغوية

في بنية الفكر العربي الإسلامي لحظة التأسيس، فإننا سنسعى في مقال لاحق إلى التفصيل في المفاهيم الإجرائية للنظرية النحوية التي استقتها من أصول الفقه وعلم الكلام وعلم التفسير والحديث الشريف، وغيرها من روافد الثقافة الإسلامية في عصر التأسيس والتكامل، مثلما سنسعى إلى تبيان ملامح التكامل المعرفي في الدراسات اللسانية الحديثة.

## لائحة المصادر والمراجع

- تمام حسان: الأصول - دراسة إيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ١٩٩١، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إيستمولوجية، ١٩٩٤، الإسكندرية.
- حسن خميس الملقح: الحجاج في الدرس النحوي، ٢٠١١، عالم الفكر، المجلد ٤٠ العدد ٢، أكتوبر دجنبر.
- حسن فتحى ملكاوي: منهجية التكامل المعرفي، مقدمات في المنهجية الإسلامية، ٢٠١٦ الطبعة ٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ٢٠٠١، المؤسسة العربية للتوزيع، وكلية الآداب جامعة منوبة، تونس، ط ١.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو، ١٩٨٦، تحقيق: مازن المبارك، ط ٥، دار النفائس.
- السعيد شنوقة: في العلة وأصول اللغة والنحو، ٢٠٠٧، عالم الفكر، المجلد ٣٦، العدد ١، يوليو - سبتمبر.
- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، ٢٠٠٥، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

- عز الدين إسماعيل: المكونات الأولى للثقافة العربية، دراسات في نشأة الآداب والمعارف العربية وتطورها (د.ت)، بعض الملامح العلمية لدى العرب.
- عمار قاسيمي: التكامل المعرفي - مقارنة مفهومية، ٢٠١٧، مجلة الشباب، عدد ٨، سبتمبر.
- محي الدين أبو زكريا يحيى النووي: صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذبه وحققه وضبطه: أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر (د.ت).

## حدود التكامل المعرفي في الإعراب بين المعنى والعلامة لدى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)

د. بن عبد الله الحفياني<sup>(١)</sup>

### ملخص:

يهدف المقال إلى الكشف عن مفهوم الإعراب عند عبد القاهر الجرجاني، وبيانه بياناً معلوماً؛ اعتماداً على مستويات متعددة:

المستوى الأول: تعدد مرجعيات الجرجاني الثقافية واللغوية، وأثرها في نظرتة لمفهوم الإعراب.

والمستوى الثاني: بيان طبيعة المثلث الذي حكم به الجرجاني - دلالة المصطلح، وهو مثلث الماهية والوظيفة والقصد.

وثالث المستويات يرتبط بمخرجات مصطلح الإعراب عند الجرجاني التي تتراوح بين كونه وظيفة من وظائف العامل النحوي، وكونه دليلاً على المعاني التي يوجبها العامل النحوي في لفظ المعمول، مع ضرورة فصله بين المعاني والمقاصد المختلفة.

وأخيراً مسؤوليته المباشرة في بناء المعنى الدلالي للجمل، من خلال خضوع النظم والتأليف والترتيب لقوانين النحو وأحكامه، وبناء على ذلك، سيكون من واجب المقال محاولة التحقق من الفرضيات التالية:

(١) أستاذ مبرز بمركز تحضير شهادة التقني العالي - تاونات - المغرب.

هل القول بكون الإعراب علامة على عمل العامل، يعفيه من تبعات التأثير في دلالة اللفظين المتعلقين ببعضهما (العامل والمعمول)؟ وإذا سلمنا بهذا التأثير في المعنى، فما طبيعة هذا المعنى؟

هل يقتصر على مجرد المعنى النحوي؛ كالفاعلية والمفعولية أم يشمل المعنى التصوري المجرد الذي يحققه العامل المعنوي، أم إنه يتعدى ذلك إلى بناء المعنى الدلالي للجمل أو التركيب، بغض النظر عن أي سياق، مقالياً كان أم مقامياً؟

## مقدمة

لقد آلت مخرجات بعض النظريات اللسانية الحديثة إلى أن اللغات الطبيعية كلها لغات معربة، بمعنى أنها تمتلك القدرة على التمييز بين طبيعة الشكل المورفولوجي لوحدها المعجمية، وبين الوظائف النحوية والأدوار الدلالية التي تؤديها هذه الوحدات داخل الجملة، إلا أن الخصيصة التي تمتاز بها العربية عن غيرها أنها لغة تحقق الإعراب، بمعنى أن مقولاتها النحوية تستقل بوظائفها التركيبية، وتعبّر عن أدوارها المحورية؛ اعتباراً للحركات الإعرابية المتعاقبة على أواخرها، وبذلك فهي لا تخضع لمنطق الرتبة في تحقيق ذلك إلا فيما تعذر فيه ظهور هذه العلامات؛ كالمبنيات والممنوعات من الصرف وغيرها. ووفق هذا يمكن أن تنجلي الفاعلية من المفعولية، سواء تقدم موقع المقولة المعبرة عنه في التركيب أو تأخر، وهذا سبيل ما يحمل عليها من الفروع كذلك كالمبتدأ والخبر، وسائر ما يقتضيه الفعل في الاسم من مفعولات.

وتنبئ هذه الميزة للعربية عن فرادة قوانينها التركيبية، ومرونة أنساقها المشكّلة للرتبة؛ تأليفاً وتعليقاً من جهة، وعن غموض ظاهرة الإعراب، أو على الأقل اتساع دلالة مصطلحها ليشمل اللفظ والمعنى، وما يحتمل من تقاطعاتها وما يرد من جهة ثانية، وهو النبأ الذي وقر به اليقين في تلازم العربية والإعراب، التلازم المعلوم الذي تدل عليه شواهد كثيرة، أدها المجانسة الصوتية بين لفظ العربية والإعراب، وأعلاها وسم النحو الذي انتحى به العرب سمت هذه اللغة في كثير من الأحيان بعلم الإعراب، وقصر

دلالاته عليه، حتى لكأن النحو من دونه، لا يرقى إلى مرتبة العلم، بحسب ما تواتر من رسومه وحدوده، ثم إن بين هذا الأعلى وذاك الأدنى من الوشائج ما يعز على الوصف والكشف.

حري بنا إذن أن ننظر إلى الإعراب نظرة كلية غير مجتزأة، وفق ما استحقه من مكانة عند نحويي العربية، باختلاف طبقاتهم ومدارسهم، وما اعترى هذا الاختلاف الزماني والمذهبي من تطور للدلالة المصطلح وتنازع حول طبيعته، أهو باللفظ أعقد، كما يدل عليه ظاهر الإجراءات الإعرابية البسيطة داخل الجملة، أم إنه لا كمال للمعنى إلا بقوانينه، كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة؟

وانطلاقاً من نظرة عبد القاهر الجرجاني له، التي تجعله من وظائف العامل المعبرة في التأثير في لفظ المعمول، واقتضاء المعنى وإيجابه، والفصل بين المعاني والمقاصد في أحيان كثيرة، لكن هذا الربط الظاهري للإعراب بالعامل لا يعفيه من التبعات الدلالية؛ إذ يكفي أن نقول إن العامل نفسه عند الجرجاني لا يقتصر على ما كان من العمل لفظياً، بل إن عمله يشمل المعنى والحكم بدلالات متفاوتة؛ لكنها تتناصر جميعها لتشكيل معاني النحو وأحكامه وقوانينه المعبرة عن النظم، وما يرتبط به من التعليق والتأليف والترتيب والائتلاف، وما يتمخض عن ذلك من بناء الدلالات التي ترقى إلى أن تكون محايثة للتأويل النحوي الذي نحت منه عبد القاهر نظريته في الإعجاز القرآني والبلاغي، فكانت خير شاهد على نبوغه وريادته في ذلك.

وفي كل الأحوال، فإن الخصوصية التي حضر بها الإعراب عند الجرجاني لم تكن بمعزل عن التكامل المعرفي الذي انتحاه في تراثه بين العلوم التي نبغ فيها، وهي النحو والبلاغة بالأصالة، والتفسير والصرف والعروض بالتبع، ولم يكن مفصولاً عن السياقات الفكرية والخلفيات العقديّة التي طبعت شخصية هذا العلم الفذ، خصوصاً ما تعلق بمذهبه الشافعي في العبادات، وميله الأشعري في العقيدة، وما تتطلبه المناقحة عنهما من جدال وحجاج. وبناء على ذلك، سيكون من واجب المقال محاولة التحقق من الفرضيات التالية:

هل القول بكون الإعراب علامة على عمل العامل، يعفيه من تبعات التأثير في دلالة اللفظين المتعلقين ببعضهما (العامل والمعمول)؟ وإذا سلمنا بهذا التأثير في المعنى، فما طبيعة هذا المعنى؟

هل يقتصر على مجرد المعنى النحوي؛ كالفاعلية والمفعولية، أم يشمل المعنى التصوري المجرد الذي يحققه العامل المعنوي؟ أم إنه يتعداهما إلى بناء المعنى الدلالي للجملة أو التركيب بغض النظر عن أي سياق، مقالياً كان أم مقامياً؟

**المحور الأول: مفهوم الإعراب لدى عبد القاهر الجرجاني:**

من المهم أن نشير -قبل النظر في دلالة مصطلح الإعراب لدى الجرجاني- إلى الملاحظات المرتبطة بسؤال الأولية والبدايات، قياساً إلى بعض مصطلحات شبكته المفهومية الوثيقة الصلة به؛ كالنقط والإعجام وحركات الإعراب والكلام وأقسامه، كالآتي:

✓ إن الإعراب، رغم عمدته في النحو، إلا أنه لم يكن أسبق من الحركات التي هي آله، على الرغم من الغموض الذي يشوب هذه المرحلة التاريخية من عمر المصطلح النحوي؛ نظرًا لتعدد الروايات وتضاربها، وهو ما يشكل نوعًا من البياض التاريخي، الذي يستحيل معه الحسم في تاريخ محدد لظهور المصطلحات النحوية وصياغتها، كما كان ذلك في النحو نفسه، إلا أن الإشارات التي تفيد بكون أول ما وضع من النحو هو النقط والإعجام وحركات الإعراب، أو ما يفيد معناها على الأقل في صنيع أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) في القصة المشهورة، أكبر من أن ينالها الجحود والإنكار. وقد كان عمل أبي الأسود أو غيره من نحاة هذه المرحلة إيذانًا ببداية النحو وجهازه المفهومي الوصفي والتفسيري. ونظير ذلك ما ذهب إليه بعض الدارسين، ومنهم عشير عبد السلام، حين رأوا أن الخطوات التأسيسية للنحو كانت من خلال النقط وحركات الإعراب، «وكانت عملية وضع النقط على الحروف التي تنسب إلى نصر بن عاصم، ثم كانت عملية وضع الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات المنسوبة إلى أبي الأسود الدؤلي، وهي عمليات أسست للنحو العربي»<sup>(١)</sup>.

فالحركات - التي هي آلة الإعراب، وعلامة دخول العامل - كانت أول ما جادت به قرائح النحاة وأفكارهم؛ بوصفها اللبنة الأولى لصرح لن يكون

(١) عشير، عبد السلام: تطور التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ١٣.

تمامه إلا بما لا يحصى من المصطلحات. «لقد نشأت الحركات إذن، وهي أساس الإعراب، الذي هو من أبرز سمات النحو على يد أبي الأسود الدؤلي، وقيل على يد غيره»<sup>(١)</sup>. ليس المهم في النص إنباؤه عن مؤسس الحركات على سبيل التعيين؛ لأن دون ذلك استكناه كتب أصحاب الطبقات، وهو جهد كبير، خاض فيه الخائضون، فسددوا وقاربوا ورجحوا... لكن المهم هو تركيزه على أن أول النحو علمًا ومصطلحات كان هو حركات الإعراب، وهو رأي تسنده أدلة كثيرة، منها:

✓ إذا كانت المرحلة الأولى من دراسة العربية انصبت على النقط والإعجام؛ لتمييز ما تشابه من الحروف في الرسم، كالجيم والحاء والخاء مثلاً، فإن الأولى بعد فصل المتشابه من الحروف، أن يعتمد إلى الفصل بين الحركات المتعاقبة على الحروف، وتمييز بعضها من بعض.

✓ إذا كانت علة وجود النحو نفسه هي فساد الألسن والطبائع، بكثرة اللحن والخطأ؛ فذلك مدعاة لضبط حركات الإعراب وتعيينها بحسب ما يناسبها؛ لأن اللحن إنما يكون بنصب ما حقه الرفع، ورفع ما حقه النصب أو الجر، وكذا الباب.

✓ لا يمكن أن يكون تقسيم الكلام إلى أقسامه الثلاثة المعتبرة هو أول ما وضع من مصطلحات النحو؛ لأن الحاجة لم تكن في البداية داعية إلى

(١) مصطفى، محمد إبراهيم محمد: القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، دار الكلمة، ٢٠١٢، ص ١٧.

ذلك؛ إذ كان حفظ الألسن من الضلال اللغوي دونه ضبط النقط والإعراب، ثم تأتي قسمة الكلام بعد حصول المقصود من الأولين.

✓ إذا كان المفهوم سابقاً على العلامة التي تسميه، أو اللفظ الذي يعينه ويصفه، فإن الموصوف في صنيع أبي الأسود حين طلب من تلميذه أن يضع النقط عند الحروف بحسب حركات فمه بين الضم والفتح والكسر، هو ذلك المعنى أو المفهوم الذي يستحيل التعبير عنه إلا بألقاب هذه الحركات. «فقد ذكر مصطلحات (الفتحة والضممة والكسرة)، ولكنه قصد حركة فمه أثناء النطق بالحركات الإعرابية. إذن، يمكن أن نقول إن هذه القصة تؤكد أن وضع الحركات بدأ صوتياً، وانتهى -كما سنرى- عند غيره إلى مصطلحات نحوية تستعمل إلى يومنا هذا؛ لذا تعد من المصطلحات المستقرة من أول وضعها»<sup>(١)</sup>.

✓ لا يستقيم بعد الذي تقدم ما أورده بعض الباحثين من كون أول مصطلح نحوي وضع هو الإعراب، معتمدين على ورود لفظه في بعض آثار الصحابة، أمثال عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بمعنى مرتبط بالعربية فصاحة وبيانا؛ كقول مرزا يوحنا الخامس: «نستنتج من هذا أن مصطلح الإعراب هو أول مصطلح وضع في النحو»<sup>(٢)</sup>. والداعي إلى رد هذا

(١) الخامس، يوحنا مرزا: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠١٢، ج ١ / ٧٩.

(٢) نفسه: ١ / ٣٥.

القول: أن الإعراب لم يستعمل بادئ الأمر بدلالته الاصطلاحية المعلومة عند النحاة بوصفه اختلافاً في أواخر الكلم لاختلاف العامل؛ وإنما ورد بدلالته اللغوية المعجمية البسيطة التي تقترن بالإفصاح عن الشيء وبيانه. وهو في هذا يجري مجرى مصطلح النحو نفسه، الذي لم يرد عند نحويي الطبقتين الأولى والثانية بمن فيهم أبو الأسود بمعناه الاصطلاحى، الذي تبنى فيه أحكامه على مقاييس مستنبطة من كلام العرب. وإنما تم تداوله بمعناه اللغوي الدال على القصد والجهة والمقدار والمثل، وهو ما يعبر عنه الدكتور عوض القوزي بقوله:

«وأما ورود هذا اللفظ في عباراتهم فهو لا يتعدى المعنى اللغوي (القصد والناحية)، أو بمعنى التمثيل في الكلام، كقولنا لمن تضرب له الأمثلة: (نحو كذا وكذا أو نحو قول الشاعر كذا)، وما أشبه ذلك. وربما يكون هذا المصطلح قد انتقل إلى العلم من هذه الطريق، وذلك بعد أن ألفته الألسنة والأسماع، فاستطاع ابن أبي إسحاق رجل الطبقة الثالثة البصرية وعبقريها أن ينقله هذه النقلة؛ ليعبر به بوضوح عن علم العربية. في حين أصبح الإعراب جزءاً داخلياً فيه، لا مرادفاً له، كما كان من قبل»<sup>(١)</sup>.

✓ من الأمور التي تؤيد ذلك أيضاً أن الإعراب في حقيقته معنى لا لفظ يعبر عنه بالحركات. فكيف يستقيم أن يشكك في الروايات التي تنسب

(١) القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ١٩-٢٠.

إلى علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تقسيمه الكلام إلى أقسامه الثلاثة المعروفة، بذريعة أن التقسيم فلسفي لا تستوعبه طبيعة المرحلة، ثم يتم الاطمئنان في الوقت نفسه إلى كون الإعراب بمفهومه التجريدي أول هذه المصطلحات، مع أنه ورد -طبعا بدلالته المعجمية- عند الصحابة قبل علي بن أبي طالب؟ أوليست تجريدية الإعراب أبعد في الاستحالة في الوجود من فلسفية أقسام الكلام؟

وبغض النظر عن سؤال الأسبقية التاريخية الذي لا يستطيع حسمه بالنزح اليسير مما ذكر من معطيات، فقد أسهب النحاة في الحديث عن الإعراب إسهاباً كبيراً؛ باعتبار مركزيته في علم النحو كما تقدم، فعرفوه التعاريف اللازمة لمصطلحه؛ ماهية ووظيفة، وفق ما يتجاذبه من اللفظ والمعنى، مما هو معلوم، ولا سبيل إلى اجتراره في هذا المقام.

وقد ورد الإعراب عند عبد القاهر الجرجاني بالمعاني نفسها على وجه التقريب في مستويي اللغة والاصطلاح، وهي تسهم جميعها في بيان طبيعة الدلالة المتميزة التي يمتاز بها عن سائر مصطلحات أبواب النحو، مع فارق بسيط، متمثل في شحن المصطلح بكل دلالة تجعله خاضعاً للتقاطعات والخلفيات العلمية التي ميزت التراث العربي، وطبعت شخصية الجرجاني على الخصوص، علاوة على ارتباطه بشئائيه اللفظ والمعنى، التي أسست للنزاع الحاصل عند النقاد على اختلاف مذاهبهم، واللغويين على اختلاف مشاربهم، وجماع هذه المعاني ثلاث: التعبير عما يختلج في النفس من المعاني والإفصاح عن ذلك، ثم الدلالة على كونه من وظائف العامل المعبرة، بالإضافة

إلى اعتباره معنى، والدلالة -أخيرًا- على علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب، وهو قرين النحو إذا استقل عن التصريف.

وفيما يلي تفصيل بعض هذه المعاني كما وردت عنده:

#### ■ معاني التعبير:

تنظم هذه المعاني في مستوى الدلالة المعجمية البسيطة للمصطلح، والجامع بينها هو التعبير عما غمض وفسد، والقدرة على البيان والإفصاح، وإيصال المراد من القصد. ومن ذلك التعبير عما في الضمير، وإيضاح المعاني، والكشف عن المقاصد؛ وبيان ذلك قول الجرجاني: «اعلم أن معنى الإعراب على وجهين؛ أحدهما: أن يكون من قولهم (أعرب عن نفسه)، إذا بين ما في ضميره وأوضحه؛ لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعاني ... والمعرب: الفصيح الذي يكشف عن مقاصده ويوضحها»<sup>(١)</sup>.

فليس الفصيح بهذا المعنى الذي يتتقى ألفاظه فصيحة، وإنما الذي يعرب عنها بالشكل الذي يجليها ويكشف عن أغراضها ودلالاتها، وهو ما يؤيده في موضع آخر بقوله: «الإعراب أن يعرب المتكلم عما في نفسه، ويوضح الغرض، ويكشف اللبس»<sup>(٢)</sup>، فلا يكون ثمة إيضاح لهذه الأغراض

(١) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث ٢٠٠٩، ج ١ / ٧٤-٧٥.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، شركة القدس، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٧٢.

المختلجة في النفس وما يقترن بها من المقاصد إلا إذا رفع اللبس عنها، وزال الغبش. وقد يأتي الإعراب لإزالة الفساد ورفع الإبهام، وهو ما يعبر عنه بالقول: «والوجه الثاني: أن يكون (أعرب) منقولاً من قولهم: (عربت معدته): إذا فسدت؛ فكأن المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام»<sup>(١)</sup>.

إن المتوقف عند مجرد منطوق النصوص الآتفة دون استكناه مفاهيمها، يمكن أن يستقر به الفهم عند معنيين منفصلين للإعراب، لا ثالث لهما، هما التعبير وإزالة الغموض والفساد. والحال أن الإعراب بهذه الكيفية ليس من قبيل الوارد عند عبد القاهر؛ إذ ما الحاجة إلى إزالة الفساد والغموض عن الشيء الذي لا ترجى مزيته أو تتضح أغراضه؟ وإنما المزية المحصلة من التأليف بهذه الكيفية التي يسهم فيها الإعراب، أن يعبر الكلام عن أغراض المتكلم المختلفة على وجه من الكمال اللغوي المتحقق من خلال السير على هدي قوانين النحو وأحكامه؛ ثم ما نفع التعبير عن هذه المقاصد، إذا كانت هي نفسها ملتبسة وفسادة؟ وهل يستقيم أن يكون التعبير عن الفاسد الغامض إعراباً؟ من أجل ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار أمرين اثنين؛ يتعلق أولهما بكون ما تمخض عن الحدود السابقة، لا يعدو أن يكون معنى واحداً، هو الإفصاح عن المعاني وتأدية الكلام على وجه من وجوه موافقة العربية. في حين يفصح الثاني عن كون الدلالات المعجمية البسيطة للمصطلح عند الجرجاني، ليست منفصلة عما يمكن أن يرد له من دلالات فنية اصطلاحية،

(١) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد، مصدر سابق ١ / ٧٥.

وإنما هي تؤسس لذلك، وتفضي إليه ضرورة، بالنظر إلى تعيينها لأحد أضلاع مثلثه، المتمثلة في القصدية، من حيث إن الإعراب - في تصوري - عند الجرجاني لا يعدو أمورًا ثلاثة، هي الماهية ممثلة في المعنى، والوظيفة المقترنة بعمل العامل في الكلام، والقصد، وهو التعبير الآنف ذكره دونما فساد أو غموض؛ وإذ قد كشف هذا المستوى من التعريف القصد، على الأقل، في دلالة البسيطة، فعسى أن يأتي بيان جوهره مقترنًا بالماهية والوظيفة الاقتران الذي يفصح عن بنيته وطبيعته في القادم من الصفحات.

#### ■ الإعراب معنى يتحقق بالعامل:

يعرف الجرجاني العامل بقوله: «وكل ما رفع أو نصب أو جر أو جزم سمي عاملاً»<sup>(١)</sup>، وهو تعريف عام، بالنظر إلى خصوصية العامل نفسه عند الجرجاني، الذي يمكن أن يقتصر على ما يوجب الفاعلية والمفعولية والإضافة، ويمكن في الآن ذاته أن يتسع، فيتجاوز العمل في ألفاظ المعمولات، فيعمل فيها أو لا يعمل، بحسب قوته أو ضعفه، لكنه مع ذلك يعمل في المعنى أو في الحكم، كما هو مفصل في التراث النحوي للجرجاني<sup>(٢)</sup>. وأياً كانت طبيعة هذا العامل وعمله الذي يمكن التسليم بها، فإن الذي لا ينفك منه هو الإعراب؛ لأنه

(١) الجرجاني، عبد القاهر: الجمل في النحو، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠، ص ٥٨.

(٢) ينظر: قضية أقسام الحروف في العمل من كتاب المقتصد للجرجاني، مصدر سابق، الصفحات ٦٧-٦٨-٦٩.

إذا لم يحصل موجهه، «فلن يكون للعامل تأثير في اللفظ»<sup>(١)</sup>، وتختلف صور هذا التأثير وتتناثر في مجموعة من تعاريف مصطلح الإعراب في تراث عبد القاهر؛ وهي جميعها تثبت في الآن ذاته أن الإعراب معنى جوهره الاختلاف الذي لا يكون إلا بتعاقب الحركات على آخر اللفظ، وهما أمران يتناصران لبيان ما تقدم من صلة الإعراب بالعامل، مع بيان كيفية إسهام العامل في تحقيقه، من خلال تأثيره المباشر في أواخر الكلم، بحيث إن مصطلح الإعراب لا يكون إلا باختلاف آخر الكلمة بين الرفع والنصب والجر، التي لا تكون إلا بعامل حال كون الاسم متمكناً. وتسعفنا حدود الإعراب في النصوص المختلفة في التأكد من هذه الصلة بين العامل والإعراب؛ بوصف تحقيقه وتحققه من وظائف العامل الملازمة له.

ومن جماع تلك النصوص قوله: «وحد الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أولها، كما رأيت من اختلاف آخر (زيد) لاختلاف ما دخل عليه من (جاءني ورأيت والباء)»<sup>(٢)</sup>.

فالإعراب متحقق بما يتعاقب على آخر الكلمة من حركات مختلفة. وهذا الاختلاف هو بسبب اختلاف العوامل، وتفسير ذلك قوله: «الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، ثم الاختلاف على ضربين: اختلاف

(١) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ١ / ٩٦.

(٢) الجرجاني: الجمل، مصدر سابق: ٤١.

بالحركات واختلاف بالحروف، فمثال الأول (جاءني زيد) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيد)، وإنما كان هذا الاختلاف الذي نراه من أجل العوامل الداخلة عليه التي هي (جاءني) و(رأيت) و(الباء)، وهي كما لا يخفى مختلفة؛ لأن كل واحد منها يقتضي في الاسم معنى غير ما يقتضيه الآخران<sup>(١)</sup>.

يقدم النص بياناً لمسؤولية العامل في تحقيق الإعراب، من خلال الاختلاف الظاهر على أواخر ألفاظ المعمول، وهو الاختلاف الذي يكون بحركات الإعراب المختلفة، أو ما ينوب منابها ويقوم مقامها من الحروف. ومن الأدلة على كون العامل يؤدي وظيفة تحقيق الإعراب، أن آخر الكلمة قد يختلف، فلا يكون اختلافه دليلاً على الإعراب. ومما جاء في هذا الأمر: «فإن قلت: فكيف قال: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، فقيد ولم يطلق، فيقول: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم؟ فالجواب: أن آخر الكلمة قد يختلف ولا يكون ذلك الاختلاف إعراباً»<sup>(٢)</sup>.

ولم يستحق هذا الاختلاف المذكور أن يكون إعراباً؛ لأنه لم يكن من عامل، «فإنما قال: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل؛ لينفصل من هذا الاختلاف الذي وصفنا؛ لأن ذلك ليس له عامل. ألا ترى أن الفتح في قولك: (من الرجل) ليس له عامل، كما يكون النصب في قولك (رأيت زيداً)

(١) الجرجاني، عبد القاهر: شرح الجمل في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص ٤٩.

(٢) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ٧٦/١.

ب (رأيت)»<sup>(١)</sup>. وذلك حال المبنيات التي قد تختلف حركات البناء على آخرها، لكنه اختلاف غير منسوب للعامل، وليس بسببه.

ويقدم حد البناء مؤشراً قوياً على علاقة العامل بالإعراب على الوجه الذي بيناه سابقاً، ومؤداه تحرر الآخر من أي ارتباط بالعامل، وعدم اختلافه لاختلافه، يقول الفارسي في هذا الشأن: «البناء خلاف الإعراب، وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل»<sup>(٢)</sup>.

ويعقب الجرجاني على هذا التعريف مؤكداً عدم تغير صورة الكلمة بالرغم من دخول العوامل المختلفة بقوله: «اعلم أن البناء نقيض الإعراب، لأن حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة، فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة»<sup>(٣)</sup>. فكل هذه النصوص تنتظم في سياق واحد؛ لإثبات علاقة العامل بوظيفة تحقيق الإعراب، إلى جانب دلالتها على مفهومه وماهيته.

ومن ثمة، فإن الداعي إلى القول بتحقيق العامل للإعراب أن العامل مسؤول عن إظهاره دون إيجاده؛ لأن الإعراب في الحقيقة معنى وليس لفظاً، يقول عبد القاهر: «وبعد، فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ؛ ولهذا قال: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل»<sup>(٤)</sup>.

(١) نفسه.

(٢) نفسه: ٧٨ / ١.

(٣) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ٧٨ / ١.

(٤) نفسه: ٧٥ / ١.

فكونه معنى هو الذي جعل العامل يحققه في اختلاف الحركات المتعاقبة بسببه، فكان الإعراب حاصلًا بهذه الحركات أو الحروف التي تقوم مقامها، ودليله قوله: «وذلك أنا قد أثبتنا الإعراب عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف»<sup>(١)</sup>.

وتنبع مركزية هذا المعنى في الإعراب اعتبارًا لأصالته؛ فالكلام كله مبني على معانٍ ثلاثة، هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وما عداها فمحمول عليها وليس بأصل، ومن ذلك قوله: «اعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، وما خرج من هذه فمحمول عليها وليس بأصل»<sup>(٢)</sup>.

وإنما يأتي العامل للتمييز بين المعاني التي يقتضيها في المعمول، والفصل بينها عن طريق حركات الإعراب المختلفة أو ما يقوم مقامها؛ إذ لو لم يقع الإعراب الذي أصله اختلاف الآخر لاختلاف العامل كما تقدم، ما كان ممكنًا تمييز هذه المعاني عن بعضها.

وقد أورد الجرجاني بهذا الخصوص نصوصًا كثيرة، تختلف عباراتها أحيانًا، لكنها تدندن حول هذا المقصد الذي ذكر، ومنها قوله: «اعلم أن أصل الأسماء الإعراب، وأصل الأفعال والحروف البناء؛ لأجل أن الاسم

(١) نفسه: ١ / ٧٧.

(٢) الجرجاني: الجمل، مصدر سابق: ١٠٣.

تكون فيه معان توجب الاختلاف؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد»<sup>(١)</sup>.

فاختلاف الحركات المتعاقبة بين الرفع والنصب والجر هو الذي يمكن من تمييز الفاعلية من المفعولية والإضافة. ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى الإعراب الذي يسم آخر الكلمة بعلامة تدل على معنى دون آخر؛ ولذلك يقول الجرجاني: «اعلم أن الذي له احتياج أن يكون للاسم إعراب، أنه كان من شأنه أن تعتوره معان لا يكون في طبيعته دليل عليها، فالأصل في ذلك الفاعلية والمفعولية والإضافة»<sup>(٢)</sup>.

فلو أن أواخر الكلم كانت على صورة واحدة، كأن تكون جميعها ساكنة، ما أمكن التمييز بين الفاعل والمفعول، مثلاً. ومما جاء معبراً عن هذا المعنى قوله: «فلو قدرنا ألا يكون هاهنا إعراب، لم ينفصل الفاعل من المفعول؛ إذ لو قيل (ضرب زيد عمرو) بإسكانهما، لم يعلم الفاعل منهما من المفعول»<sup>(٣)</sup>.

واستحالة الفصل مع التسكين متأية من كون الفعل يقتضي في الاسم، كما بيناً أنفاً الفاعل كما يقتضي المفعول، ومنه قوله: «والدليل على ذلك أنه لو لم يكن في الكلام إعراب، لكان لا يكون هاهنا دليل ينفصل الفاعل عن المفعول، من حيث كان الفعل الواحد يقتضي الفاعل والمفعول، كقولك

(١) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ٨٣ / ١.

(٢) الجرجاني: شرح الجمل، مصدر سابق: ٢٤١.

(٣) الجرجاني: شرح الجمل، مصدر سابق: ٢٤١.

(ضرب زيد عمرًا). ولو لم تجعل آخر الذي تجعله فاعلاً مخالفاً لآخر الذي تجعله مفعولاً، لم يعلم أحدهما من الآخر»<sup>(١)</sup>.

فاختلاف الآخر ضرورة لازمة لإقامة هذا الفصل. ومعلوم أنه لا يتحقق هذا الاختلاف إلا بدخول العوامل المختلفة على الكلمة التي ترفعها تارة وتنصبها تارة وتجرها تارة أخرى، فيكون تغير العامل مدعاة لتغير الحركة، ويكون تغير الحركة مدعاة لتغير المعنى، يقول عبد القاهر: «إذا قيل لك في قولك: (جاءني زيد): ما الإعراب؟ فقل: اختصاص الضمة بهذه الحال. ومعنى الاختصاص: أنها تزول في قولك: (مررت بزيد)، فكل واحدة منها قد خصت للدلالة على معنى، فهي تزول بزوال ذلك المعنى، وتأتي صاحبها الموضوعة للمعنى الثاني، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث»<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك، يكون اختلاف حركات الإعراب سبباً رئيساً في تواتر المعاني المختلفة التي يقتضيها العامل في معموله، وأن الفصل بينها لا يكون إلا عبر الاختلاف الذي يدين، فيما أعرب من الكلم للعامل دون سواه. ومن الأمور التي تزكي هذا المعنى وتثبتته، ما يحدثه عمل الفعل في كل من الفاعل والمفعول؛ فإنه إنما عمل فيهما مجتمعين من أجل معرفة ارتباط المعنى الذي اشتق منه بكليهما، فكان عمله في الفاعل مؤكداً للمعنى من جهة وقوعه منه (الفعل يقع من الفاعل)، وكان عمله في المفعول مبرزاً للمعنى من جهة

(١) نفسه: ٢٤٢.

(٢) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ١ / ٧٦.

وقوعه عليه (الفعل يقع على المفعول). وبيان ذلك قوله: «فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباسه من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول؛ ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه»<sup>(١)</sup>.

يتضح -إذن- أن صلة هذا الإعراب بالعامل تكمن في كون تحققه لا يكون إلا بالعامل كما تقدم. تفسير ذلك أن الإعراب يكون بالحركات، أو ما يقوم مقامها، ولا يمكن لهذه الحركات أن تتوالى على آخر اللفظ وتتعاقب عليه، إلا بدخول العوامل المختلفة. وما يزيد من هذه الصلة أن حركة الاسم المعرب وسكونه -كما دلت على ذلك النصوص السالفة- لا يكونان إلا بعامل، في حين قد يختلف آخر المبني، ولا يكون اختلافه بسبب العامل. وبهذا يحقق مصطلح الإعراب فائدتين مهمتين:

الأولى: كونه من وظائف العامل المنظورة؛ إذ كان سبيله الاختلاف.

والثانية: إسهامه في بيان آثار العامل؛ لأن كون المعمول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً بسبب العامل، يفيد أن الرفع كان بعلامة هي الضمة أو ما تنزل منزلتها وكذا الحال مع الباقي.

وأما ارتباطه بالمعنى، فإنه بالرغم من ورود لفظه في النصوص المتقدمة إلى حد التواتر، واقتترانه بموجب الإعراب ودخول العامل؛ فإنه لا يرقى مع

(١) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ١٣٦.

ذلك إلى القول إن الإعراب عند الجرجاني، في هذا المستوى من التحليل على الأقل، يعبر عن الجانب الدلالي في المعنى، الذي يفهم منه خضوع دلالة الكلمات المتألفة في الجملة إلى منطق الإعراب وحكمه ليفصل في طبيعتها؛ وإنما المقصود بالمعنى ما تقدم من موجبات الإعراب التي يقتضيها العامل في المعمول؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة، التي اصطلح على العوامل الموجبة لها بالحقيقية؛ تمييزاً لها عن العوامل التي تعمل في غيرها، دون اقتضاء أي معنى فيها؛ كنواصب الفعل وجوازمه وحروف الجر وغيرها ... وإذ قد تبين عنصران من الإعراب وهما القصد والوظيفة؛ فإن السؤال الملح للمرحلة المقبلة مرتبط بالماهية؛ باعتبار تعدد أوجهها ومعانيها، فهل بإمكان الإعراب أن يعبر عن معانٍ أخرى غير المعنى النحوي الذي تم إظهاره سلفاً؛ كالتعبير عن التجرد في العوامل المعنوية، وبيان المعنى الدلالي الذي يرد في السياقات المختلفة، أم أنه سيظل حبيس الجانب اللفظي الذي يسمه بكونه مجرد علامة على دخول العامل؟

### المحور الثاني: الإعراب بين العلامة والمعنى:

لست أقصد من العلامة والمعنى فقط ما يمكن أن يقع في الفهم من تراوح الإعراب بين التعبير عن الأثر<sup>(١)</sup> الذي يحدثه العامل، وسبيله الاختلاف عبر

(١) يقصر السكاكي الإعراب على الأثر فقط، ويسمي العامل فاعلاً والمعرب أو المعمول قابلاً، وذلك قوله: «يظهر من هذا أن الغرض في هذا الفصل إنما يحصل بضبط ثلاثة: القابل والفاعل والأثر، فلنضمه ثلاثة أبواب؛ أحدها في القابل، وهو المسمى عند

الحركات، ثم ما يقتضيه الاختلاف بهذه الكيفية من معان قد لا ترقى إلى مفارقة التركيب إلا فيما ندر، وهي معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهو الأصل في الإعراب علامة ومفهوماً، كما تقدم بيانه، بل إن القصد يمكن أن يتوجه بالتبع إلى الإعراب باعتباره علامة<sup>(١)</sup> بالمعنى المصطلحي لها الذي يعتبرها الصورة اللفظية لكل لفظ يتشكل في سياق تداولي خاص، وإلى المعنى بوصفه المعادل الموضوعي للمفهوم، وهو المعنى الخاص الذي يعبر عنه كل مصطلح، وهو ما يعني أن النظر في الإعراب علامة ومفهوماً - من هذه الزاوية - يفضي إلى محاولة بيان طبيعة المصطلح وبنيته وتطوره، باعتباره مصطلحاً، لا باعتباره باباً من أبواب النحو المعلومة فقط. ولا شك أن النظر بهذه الكيفية يفضي إلى القول بكون الإعراب عند عبد القاهر تخلص من عفوية البداية، وأصبح مصطلحاً معبراً عن مفهوم علمي دقيق، مشكل من أقطاب ثلاثة، هي: القصد والوظيفة والماهية، كما تقدم بيانه؛ إذ ليس هناك أدنى شك في أن الإعراب علامة على دخول العامل، وأما كونه أثراً من آثاره اللفظية المتمثلة في الرفع والنصب والجر والجزم، أو ما يقوم مقامها من الحروف، فأظهر من أن يطاله اللبس أو يستوعبه الوهم؛ لأن اللغة نفسها

=  
أصحابنا معرباً، وثانيها في الفاعل، وهو المسمى عاملاً، وثالثها في الأثر، وهو المسمى إعراباً». مفتاح العلوم: ١٢٦.

(١) وأقصد بالعلامة الصورة الصوتية للمصطلح، وهي ما يقابل الدال بالنسبة للعلامة اللغوية، وإن شئت التقريب أكثر قلت: إن العلامة هي ما يعبر به عن المفهوم أو المعنى الخاص، سواء كانت لفظاً أو رمزاً أو تعبيراً أو شيئاً مما شاكل ذلك.

تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه<sup>(١)</sup>. ناهيك عن ارتباطه بالمعنى النحوي الذي يقتضيه، بالإضافة إلى غرض الإفصاح عن المعاني، والتعبير عنها ورفع اللبس.

وتبقى مسألة تراوح الإعراب عند الجرجاني بين العلامة والمعنى شائكة، إذا لم يعلم القصد من المعنى على وجه التحديد.

والأصل في ذلك أن يعلم أن «الإعراب هو العلامة الضرورية للدلالة على تلك المعاني النحوية»<sup>(٢)</sup>، وأن هذا التجاذب بين القطبين، إذا قصد به الوقوف عند المعنى النحوي السالف ذكره، ليس شيئاً ذا بال؛ لأن العلامة والمعنى آتئذ سيكونان معبرين عن أصل واحد، هو الصورة اللفظية والصورة المعنوية للتركيب، في تعلق كلمه بعضه ببعض، لكن إذا انزاح المعنى عن دلالة النحو إلى التعبير عن قضية التجرد أو قضية الدلالة؛ فإن ذلك سيكون مدعاة للتساؤل حول طبيعة العلاقة بين العلامة والمعنى في صنيع الجرجاني. فقضية التجرد مثلاً من القضايا المرتبطة بالعوامل المعنوية، التي هي عوامل غير لفظية، ولا حظ للسان فيها، وإنما تعرف بالقلب. وإذا شئنا استعارة عبارة ابن جني، قلنا: إن العامل المعنوي ما كان عمله غير متعلق بلفظ

(١) الجرجاني: أسرار البلاغة، مصدر سابق: ٣٧٦.

(٢) الحسيني، شكري العراقي: الثابت في مفهوم الإعراب عند النحاة العرب القدامى، ضمن الكتاب الجماعي لأعمال ندوة: الإعراب: المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم ١، يونيو ١٩٩٧، ص ٢٩.

يصحبه، فعمله يظهر على آخر المعمول، دون أن يكون هو نفسه لفظاً معلوماً في موقع ما من الكلام أو الجملة<sup>(١)</sup>. وبهذا المعنى عرفه النحاة<sup>(٢)</sup>. ولم يكن عبد القاهر مخالفاً لإجماعهم؛ فلذلك كان تصوره لهذا العامل مبنياً أساساً على أنه معنى أولاً، وعلى أنه معرّى من اللفظ أو غير لفظ ثانياً، وأنه لا يوجد بالخارج ثالثاً. وهذا ما تواترت نصوص المتن في إثباته، كما في قوله: «اعلم أن العوامل على ضربين: عامل لفظي وعامل معنوي لا حظ للسان فيه»<sup>(٣)</sup>. وإنما انقطع حظ اللسان فيه؛ لأنه لا يلفظ به ما دام غير لفظ، ولا يكون معه لفظ؛ ولأنه معنى كذلك، وقد حازت هذه العوامل اهتماماً كبيراً في تراث الجرجاني، وإن كان مفهومها مرتباً بالنظر إلى أنه أورد أقساماً أخرى لهذا العامل لا يخفى أنها ليست كذلك؛ كنصب الفعل المضارع على الصرف، والنصب بنزع الخافض<sup>(٤)</sup>، رغم أن عواملها لفظية ظاهرة؛ وإنما اعترأها

(١) الحسيني، شكري العراقي: الثابت في مفهوم الإعراب عند النحاة العرب القدامى، ١٩٩٧، ص ١١٧.

(٢) يقول الشريف الجرجاني في تعريفه: «العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان حظ فيه، وإنما هو معنى يعرف بالقلب». التعريفات: باب العين مع الألف. ويعرفه الشيخ خالد الأزهرى بالقول: «والعوامل المعنوية ما تعرف بالجنان، ولا تتلفظ باللسان مثلاً، كعامل المبتدأ والخبر، أعني التجريد عن العوامل اللفظية؛ فإن ذلك التجريد عامل معنوي يعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان». شرح العوامل المثة النحوية في أصول علم العربية: ١٨. وعرفه محمد علان الصديقي المكي بقوله: «الأول تقسيمها إلى معنوي، وهو ما لا صورة له في اللفظ، وإنما هو أمر موجود ذهنياً، وذلك الابتداء في المبتدأ، والتجرد عن الناصب والجزام في المضارع». شرح قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان: ٩٥.

(٣) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ١/١٧٧.

(٤) لمزيد من التفصيل، ينظر كتاب: درج الدرر لعبد القاهر الجرجاني: ٢/٦٣٦ وما بعدها.

الإضمار أو الحذف؛ لعلّة من العلل، أو لقرينة من القرائن، مما يعزب المقام عن ذكره واستذكاره. لكن الشاهد عندنا في قضية هذا النوع من العوامل مما يهمننا أمره ويعيننا شأنه أمران أساسيان بارزان:

**الأمر الأول:** مرتبط بانتفاء المعنى النحوي الذي يمكن أن يقتضيه العامل في المعمول، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة، لكنه مع ذلك أثر في لفظه بعلامة الإعراب على آخره، فأوجب له هيئة معلومة لا تختص إلا به، وهي الرفع.

تفسير ذلك أن القسمين المعتبرين للعامل المعنوي هما رافع الفعل المضارع، والعامل في المبتدأ والخبر، وكلا العاملين لا يوجب أحد المعاني السالفة في معموله، فلا الفعل ولا المبتدأ والخبر يمكن أن يكون أحدها فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً، حال كونه على ما هو عليه من اقترانه بهذا العامل المعنوي.

**وأما الأمر الثاني:** فانتفاء التعليق بين العامل ومعموله المفضي إلى حصول أي نوع من الدلالة؛ ذلك أن العامل معنى مجرد يعرف بالقلب، وليس لفظاً يمكن أن يأتلف مع غيره من الألفاظ، فيعرف بالحس، فكيف يتعلق الملفوظ المحسوس بالمجرد، ثم ينتج عن ذلك إعراب يحققه هذا التجرد في هذا اللفظ من غير اقتضاء لمعنى، ومن غير حصول للتأليف، أو التعليق على الهيئة المعلومة من تعلق الفعل بالاسم، وتعلق الاسم بالاسم، وتعلق الحرف بهما<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر تعريف التعليق من كتاب دلائل الإعجاز: ٤٦-٤٧-٤٨-٤٩.

صحيح أنه قد يجاب في أحدهما، وهو العامل في المبتدأ والخبر، أن حقيقته لا تكون إلا بعد تضام المبتدأ والخبر؛ لأن اللفظ الواحد لا يكون له إعراب، «فالاسم بهذا الاعتبار لا يعرى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه، فإن لفظ بـ (زيد) من غير خبر مظهر أو مضمّر لم يكن مبتدأ؛ بل كان بمنزلة أن تصوت صوتاً، وذلك لا يكون له إعراب، وإنما تقول: (زيد) وتسكت»<sup>(١)</sup>.

فغياب الخبر هو غياب للعلاقة الإسنادية المستوجبة لعمل العامل المعنوي في كل من المبتدأ والخبر، والذي ليس شيئاً آخر غير الابتداء؛ ولذلك استعمل الجرجاني على مستوى المصطلح إشارات ذكية؛ لبيان حقيقة هذا الابتداء حين عبر عنه بمصطلحات أخرى؛ كمصطلح كونه أولاً لثان، ذلك الثاني حديث عنه، ثم مصطلح الإسناد، وهما مصطلحان يحدان بنسبة ما من تصورية التعري من العوامل اللفظية وتجريدته، فكأن الإعراب كان من أجل هذا التضام وذلك التعلق بين المعمولين؛ عوضاً عن تعلقهما بالعامل، وهو ما حقق الإعراب اللفظي أو الموضوعي في لفظ المعمول، سواء ظهر أو قدر بحسب نوع الإعراب وطبيعته. ولكن إذا كان هذا شأن العامل في المبتدأ والخبر، فماذا عن الفعل المضارع الذي استحق الإعراب لوقوعه موقع الاسم، وهو إلى ذلك ليس معرباً بالأصالة، وإنما على وجه التشابه مع الاسم؟ وماذا عن عامله الذي هو هذا الوقوع نفسه؟ وما مسوغ تحقق

(١) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ١/١٧٨.

الإعراب في لفظه رغم غياب التأليف والتعلق وعدم اقتضاء المعنى؟

إن مسألة غياب المعنى وحصول الإعراب في الفعل المضارع - في اعتقادي - أمر عرضي؛ إذ ليست كل العوامل تقتضي معنى أو توجهه، كما تقدم، وتبقى مسألة التعلق رهينة بطبيعة الفعل النحوية؛ بوصفه رأساً مقولياً لا بد له من إسقاطات على سائر ما تحته من مقولات في التصورات اللسانية الحديثة. والفعل عند النحاة وعند الجرجاني لا ينفك عن الصلة بالفاعل، فهو كالجزم منه.

صحيح أن عبد القاهر لم يربط مسألة العمل في الفعل بأي تعلق حاصل، أو في وارد الحصول، لكن الأصل في الفعل أن يدل على الفاعل ويقترن به اقتراناً لازماً ذكرًا أو تقديرًا؛ «فالذي أوجب في الأصل أن يكون الفعل عاملاً في الاسم هو اقتضاؤه معنى فيه. وأول ما يقتضيه الفعل في الاسم هو الفاعل؛ لأنه ما من فعل في الدنيا إلا وهو يقتضي فاعلاً، ولا يكون له معنى من دونه»<sup>(١)</sup>.

ومن دلائل أهميته وأصالته كذلك أنه بمنزلة الجزء من الفعل، حتى أنه لا يجوز تقديمه عليه، فلا يقال في: (زيد ضرب) فاعل مقدم، و(ضرب) الفعل الذي عمل فيه الرفع مؤخر، وإنما (زيد) مرفوع بالابتداء، وفاعل (ضرب) ضمير مستتر تقديره (هو).

ومقتضى ذلك قوله: «واعلم أن الفاعل كالجزء من الفعل؛ ولذلك لم يجرز تقديمه عليه، نحو أن تقول: (الزيدان ضرب)، فتقدم (الزيدان) على

(١) الجرجاني: شرح الجمل، مصدر سابق: ٤٩.

فعلهما الذي هو (ضرب)، وإنما مثلها بالمشى دون المفرد؛ لأن من لا يحقق، يظن أنه لا فصل بين قولك (زيد ضرب) و(ضرب زيد)، حتى كأنه يرفع (زيدا) بـ (ضرب) مقدماً كان أو مؤخراً<sup>(١)</sup>.

وبهذه الكيفية يمكن أن نبرر تحقق الإعراب رغم غياب التعليق بين العامل والمعمول وغياب المعنى النحوي، وهو ما يمكن من تحقيق الصلة الثانية للإعراب بالنوع الثاني من المعنى الذي هو التجرد أو التعري مما لفظ من العوامل.

فإذا كان الإعراب يعرف بالاختلاف الذي يظهر على مستوى لفظ المعرب، فإنه لا سبيل إلى ذلك إلا بوجود العامل - كما تقدم -؛ وإذ قد علم أن هذا العامل معنوي غير لفظي، فذلك مدعاة إلى القول إن معنوية الإعراب في هذا المستوى من التحليل دالة على ماهيته؛ باعتبار ما تقدم من وصفه، ومرتبطة بوظيفته أيضاً؛ بوصفه متحققاً من سائر العوامل، لفظية كانت أو معنوية، سماعية أو قياسية، وفي ذلك لو تأملنا انتقالاً مهماً نحو التخلص من الحتمية اللفظية التي لازمت الإعراب، وقصرت دلالة على مجرد كونه علامة لدخول العامل على غيره إلى التعبير عن المعنى المجرد الذي يقتبس من العامل المعنوي.

فهل يتصور أن يرتقي مراقبي دلالية، تجعله عنصراً حاسماً في بناء المعنى الدلالي للجمل؟

(١) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ١ / ٢٨٢.

تقتضي هذه المسألة إمعان النظر وإعمال الفكر فيما قرره الجرجاني، تحديداً في كتبه النحوية والبلاغية، ثم النظر بروية في الوشائج المعلنة والمضمرة بين النحو ومعانيه، وبين تفكيره النحوي وتفكيره البلاغي، بين فصاحة اللفظ منفرداً وفصاحته مركباً مع غيره، بين العمل في اللفظ والعمل في المعنى، وسائر أنواع العامل. وسيرتب عن ذلكم الإمعان وذلكم النظر جملة معطيات ونتائج، يمكن أن نعبر عنها في مستويين أساسيين: مستوى التأليف والقصد، ومستوى الفصاحة.

#### • مستوى التأليف والقصد:

إن الألفاظ عند عبد القاهر رغم أنها تستقل بمعانيها الخاصة؛ فإنها لا تستطيع بنفسها الإفصاح عنها، ولا التعبير عما تحمله هذه المعاني من أغراض ومقاصد حتى يكون لها إعراب، ومقتضى ذلك قوله: «قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه»<sup>(١)</sup>.

وقد سبق نظير هذا المعنى في الفقرة السالفة فيما يخص مكانة اللفظ منفرداً، حيث يكون بمنزلة الصوت نصوت به ونسكت، مع فارق بسيط، هو احتياج هذا الصوت للإسناد لحصول العلاقة الإعمالية، وارتباط هذا الثاني

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٢٨.

بالإعراب لانفتاح المعاني، واستخراج الأغراض الكامنة، وبيان التمام دون النقصان في الكلام.

قد يعترض على هذا معترض بالقول: أليس التعبير بهذه الكيفية مندرجاً ضمن ما اصطلاح عليه سابقاً بالمعاني النحوية؟

والجواب عن هذا وغيره: إنما يكون بيان طبيعة أغراض المتكلم من كلامه عند الجرجاني أو عند غيره؛ فهل يتصور أن يكون غرض المتكلم من الكلام مجرد معرفة الفاعلية والمفعولية والإضافة؟ إن تصور مثل هذا هو تصور ما لا يكون؛ لأن فلسفة الجرجاني في بناء النظم وتوخي معاني النحو وأحكامه ليس الغرض منها الإنشاء عن هذه المفاهيم النحوية، بقدر ما كان الغرض هو تأدية الكلام على صور من البيان، مع التعبير عن الأغراض المختلفة في السياقات المتعددة دون الإخلال بمنطق النحو وقوانينه؛ حتى «لا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً»<sup>(١)</sup>.

فهل هذا التفكير في معاني الألفاظ بهذه الكيفية مقتصر على المعاني النحوية ومعاني التجرد، أم أن معنى اللفظ مرتبط بالدلالة والمفهوم الذي يمكن أن يعبر عنهما في نفسه قبل أن يتعلق بغيره؟ لقد حسم عبد القاهر هذه

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٢٦٣.

القضية حين عرف المعنى بأنه المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بواسطة<sup>(١)</sup>، ثم انظر بعد ذلك مراده من إعمال الفعل في الاسم، وما ينتج عن هذا الإعمال من آثار لفظية يعبر عنها بالاختلاف الذي يكون بالحركات المتعاقبة، ثم تأمل تجد هذه الحركات دالة على الإعراب؛ حتى يثبت لك أن اجتماع دلالة العامل والمعمول رهينة بهذا التعلق الذي لا ينفك من الإعراب.

ولولا هذا الاجتماع لما كان هناك قصد للمتكلم من الكلام يبلغه للمتلقي أو السامع؛ فإنه لا مزية لتعريف المتكلم معاني الكلمات منفردة ومنفصلة عن بعضها، دون أن تكون على وجه من وجوه الإعراب والإعمال. «وليت شعري كيف يتصور قصد منك إلى معنى كلمة دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه»<sup>(٢)</sup>.

إن التركيز على إنباء السامع ما يجهل، يفضي إلى أن القصد غير مرتبط بالكلم المفردة، كما يفيد أن الأغراض المرادة من اجتماع الكلم وتآلفها، لا يمكن أن تكون مجرد معان نحوية، وإن ارتبطت بمعاني النحو وأحكامه؛ لأن هذه الأخيرة مما لا اجتهاد للمتكلم في إنشائه؛ إذ الفاعلية والمفعولية أسبق في الحصول من مراده؛ ولأن التأليف أيضاً هو «إسناد فعل إلى اسم، أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم، فلا يصير (ضرب)

(١) نفسه: ١٩٣.

(٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٢٦٤.

خبراً عن (زيد) بواضع اللغة؛ بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له»<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الأمور تجري هذا المجرى، فلن يكون المقصود بالقصد والغرض افتراضاً في هذا المقام غير المعنى الدلالي، «الذي يختلف مقاله بحسب المقام، وبحسب الفائدة من دخول الألفاظ في التأليف، فتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة»<sup>(٢)</sup>.

وإذا ثبت هذا، علم بذلك أن ليس للألفاظ نصيب ولا مزية في الحسن أو القبح ما دامت تعبر عن أنفس معانيها منفردة، من دون تركيب ولا ترتيب، فشرط إفادتها «أن تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»<sup>(٣)</sup>. وبهذه الكيفية المعلومة يستقيم الكلام من حيث المقاصد والدلالات المترتبة عنه، بخضوعه للنحو وأحكامه، ومراعاتها بما في ذلك الإعراب.

وبيان ذلك قوله: «وعلى هذه الطريقة جرى تمثيل النحو في قولهم: النحو في الكلام، كالملاح للطعام؛ إذ المعنى أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه - التي هي الدلالات على المقاصد - إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص»<sup>(٤)</sup>؛ فالنحو، إذن، ومعانيه معيار الكلام وميزانه،

(١) الجرجاني: أسرار البلاغة، مصدر سابق: ٤٠٨.

(٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٧٦.

(٣) الجرجاني: أسرار البلاغة، مصدر سابق: ٤.

(٤) نفسه: ٧١-٧٢.

وليسا غرضين من أغراض المتكلم أو الشاعر أو الخطيب، يقصد إليهما كما يقصد إلى غيرهما. وفي ذلك دلالة واضحة على أن الإعراب بهذه الكيفية موجه للمعنى الدلالي، وفاعل فيه فعلاً معلوماً.

#### • بين فصاحتين:

إن مفهوم الفصاحة عند الجرجاني يرتبط بمستويين اثنين؛ المستوى الأول: هو فصاحة اللفظ بنفسه بخلوه من أسباب التنافر والثقل وتقارب المخارج والصفات. والمستوى الثاني: يرتبط بما يكتسبه من فصاحة بتركيبه مع غيره من الألفاظ، «فالكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تعزى فيه المزية إلى اللفظ، وقسم تعزى فيه إلى النظم»<sup>(١)</sup>.

وهذا المستوى الثاني هو الذي يعنينا؛ لأن حقيقته أن تختلف فصاحته من تركيب إلى آخر، ومن تعلق لتعلق آخر؛ «إذ لا تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها»<sup>(٢)</sup>.

فهل ملاءمة المعنى للمعاني المتضامة في هذا الموضع من قبيل المعنى النحوي الذي يوجبه العامل للمعمول، أيًا كانت طبيعة هذا المعمول، أم أن الأمر يتعلق بطبيعة الدلالة التي يعبر عنها اللفظ الفصيح في موضع ما من الكلام أو الجملة؟ وقد ينبو عن المزية منها إذا وقع في تركيب آخر، وقد يكون أكثر

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٢٨٣.

(٢) نفسه: ٧٨.

فصاحة من موضعه السابق في تركيب ثالث، إذا تألف مع ألفاظه ائتلافا يخضع فيه لأحكام النحو وقوانينه من وجوه النظم المعروفة؛ كالإعمال والإعراب والترتيب والرتبة، وخاصة الإعراب الذي لا يكون للفظ المنفرد؛ بل يكون له إذا تعلق بغيره كما تقدم، وهذا شأن الفصاحة في هذا المقام، ولك أن تتصور بعد هذا أن تضع اللفظ بعد اللفظ دون أن يقتضي أحدهما في صاحبه حكماً أو معنى، أو يعمل فيه عملاً، أو يوجب له إعراباً، كجعل الفعل بإزاء الفعل، فهل تظهر مزية الفصاحة أو يستطاع لها طلباً؟

يحسم الجرجاني هذه المسألة وسواها، وما ينبنى عليها، بأن الأصل أن يقع النظم على هيئة النحو، ووفق أحكامه وقوانينه؛ فهو الكفيل بإبراز هذه الدلالة، ومنحها حقها ومستحقها من بيان الأغراض، والتعبير عنها بما لا يدع مجالاً للشك والإعراض.

وبيان ذلك قوله: «فقولهم بالنظم لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما؛ لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة، لكان ينبغي إذا قيل (ضحك خرج) أن يحدث من ضم (خرج) إلى (ضحك) فصاحة. وإذا بطل ذلك، لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توحي معنى من معاني النحو فيما بينهما»<sup>(١)</sup>.

وبهذا المعنى تغدو الكلمة المفردة في الفصاحة مما لا يقع في غرض

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٢٥٦.

المتكلم؛ لأنها لا تعدو أن تعبر عن أنفس معانيها، وذلك مما لا يدخل في قصد المتكلم، ولا في اهتمام السامع؛ لأن الحاجة إليها وإلى فصاحتها يكون في تألفها، «فليس لنا إذا نحن تكلمنا عن البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل ولا هي منا بسبيل، وإنما نعلم إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب»<sup>(١)</sup>.

نخلص -إذن- إلى أن النصوص السالفة المتعلقة بالتعليق والقصد والفصاحة، تشترك في مسائل كثيرة، من أبرزها أن القصد والتعبير عن الأغراض، وبيان المزية من فصاحة اللفظ، لا تكون إلا بالتعليق والنظم الخاضع لقوانين النحو. ومعلوم أنه لا تعليق بين الكلم إلا أن يكون أحدها فعلاً لفاعل أو خبراً لمبتدأ أو حالاً أو صفة، أو غيرها، وكل ذلك يحتاج إلى الإعراب الموجب لعمل العامل، سواء كان العمل أصلياً أو تبعياً أو فرعياً أو نيابياً أو متوسطاً<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه المسائل أن المقصود بالقصد والفصاحة -كما تقدم- يتجاوز المعاني النحوية المقتضاة في لفظ المعمول المعرب، كما يتجاوز كذلك معاني التجرد المعبر عنها بالعامل المعنوي؛ وبناء عليه يبقى افتراض تعبير الإعراب

(١) نفسه: ٩٢.

(٢) يقسم الجرجاني العوامل إلى أقسام كثيرة، أهمها: العوامل الحقيقية والعوامل الأصلية، والعوامل الفرعية والعوامل التبعية، والعوامل النيابية والعوامل المتوسطة، والعوامل في النكرات دون المعرفة، وغيرها. ينظر: العوامل المثة، الجرجاني، ص ٤٠ وما بعدها، والمصطلح النحوي في تراث عبد القاهر الجرجاني، بن عبد الله الحفياي، من ٤٩٨ إلى ٥١٨.

عن المعنى الدلالي وفقاً لما ذكر أمراً وارداً، وإن كان دون ذلك تعميق البحث؛ لإبراز تلك الصلات الواضحة المعالم بين الإعراب والمعنى الدلالي في صنيع عبد القاهر الجرجاني على وجه التحديد، وهو شيء يمكن أن يعمم على غيره من القدامى والمعاصرين، فابن جني مثلاً يعتبر أن التعارض بين الإعراب والمعنى يوجب التمسك بالمعنى، وتصحيح الإعراب<sup>(١)</sup>.

صحيح أنه قد يفهم من ذلك أسبقية المعنى على الإعراب، وهو المعنى الذي يتوقف عنده الدارسون، لكن التعبير بالتصحيح يفهم منه أيضاً أن الأصل أن يعبر هذا الإعراب عن المعنى، وأن التصحيح غير وارد إلا في نطاق ما بين الأمرين من تجانس وتكامل. ويبدو أن اللسانيين كانوا أكثر وضوحاً في التعبير عن هذه العلاقة، والانزياح بها من الافتراض نحو التحقق، فهذا تشومسكي مثلاً يعتبر أن الدور المحوري «لا يمكن أن يأخذ تأويلاً في الصورة المنطقية إلا إذا كان حاملاً للإعراب»<sup>(٢)</sup>، بمعنى أن إسقاطات الرأس المقولي الدلالية لا تتضح إلا بمعرفة إسقاطاته التركيبية، ولا يمكن إسناد الأدوار الدلالية إلا بعد تحديد المقولات إعرابياً؛ فمعرفة الفاعل سابقة على معرفة المنفذ، ومعرفة المفعول سابقة على المتقبل أو المستفيد، وكذلك الباب، ويختزل الفاسي الفهري المسألة في حتمية العلاقة بين التطابقين

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٢٥٣.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر:

Holland، Dordrecht، Foris، Lectures on Governmet and Binding، (1981)N، Chomsky.

الإعرابي والوظيفي<sup>(١)</sup>، مبرزًا كون الأول ناتجًا عن الثاني، وليس العكس، أما المتوكل فتجاوز مسألة الدلالة ومحاورها إلى اقتضاء الوظيفة التداولية، باعتبار مرجعيته اللسانية، فيرى أن «المكون يأخذ حالته الإعرابية على أساس دوره الدلالي، أو وظيفته التركيبية، أو وظيفته التداولية الملحقة به»<sup>(٢)</sup>؛ وهو ما يعني أن الإعراب - وهو الشكل الصائتي المعبر عنه بالحركة في آخر اللفظ - لا يتحقق بهذا المعنى إلا وفق شروط ثلاثة، هي: حصول التركيب أو التأليف، وتعبير هذا التركيب عن دلالة عامة أو خاصة بحسب السياق، ثم اقتضاء معنى مقامي بحسب غرض المتكلم من كلامه، والوظيفة التي أنشأه من أجل تأديتها، وهو ما يفضي أخيرًا إلى الإفصاح عن العلائق المضمرة بين الإعراب والدلالة، والكشف عن أنساقها المختلفة. ولعل التقاطعات المفهومية للإعراب في تراث هذا العلم الفذ تنبئ عن شيء في أثر ذلك.

### المحور الثالث: التقاطعات المفهومية للإعراب:

لا يقصد بهذا النوع من المصطلحات ما كان من ضمائمه أو مشتقاته، أو حتى من علاقاته؛ بل هي مصطلحات متضايفة مع الإعراب، ولها نوع من الصلة به، وتندرج ضمن شبكته المفهومية لسبب من الأسباب، أو لعلة من العلل، على غرار علاقته بالعامل التي بسط القول فيها آنفًا.

(١) الفاسي الفهري، عبد القادر: اللسانيات واللغة العربية - نماذج تركيبية ودلالية، سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، دار توبقال للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٩٩٣: ٢/ ١٠٠.

(٢) المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط ١، ١٩٨٥، البيضاء، ص ٤٧.

وأحسب أن الدراسة النظرية أو العملية للإعراب في الدرس النحوي عامة، وعند عبد القاهر خاصة، لا يمكن أن تفي بوعودها وتحقق مراميها، ما لم تستوعب مثل هذه المصطلحات، التي تؤسس لفهم جديد يمكن أن يطال مفهوم الإعراب.

وهذه المصطلحات هي: العامل والنظم والتأليف والتعليق والاقتضاء، وسنكتفي بالمصطلحين الأخيرين دليلين على ما نرمي إليه؛ طلباً للاختصار، بعد أن تمت الإشارة إلى المصطلحات الأخرى في سياق الفقرات السابقة لهذا المقال، ولو على استحياء.

#### • التعليق:

وهو مصطلح يعبر عن داليتين خاصة وعامة، وتعين الدالتان معاً في بناء تصور حول الإعراب. فالدلالة الخاصة لمصطلح التعليق أن يمنع العامل من العمل في اللفظ؛ لكنه يعمل في المعنى، وذلك في باب (ظننت)، حيث يفصل فاصل بين الفعل ومعموليه، ك(لام) الابتداء وحرف الاستفهام، فيمنعه من العمل فيهما لفظاً دون أن يمس المعنى. ومقتضى ذلك قوله: «والرابعة أنها تعلق. ومعنى التعليق: أن تعمل في المعنى ولا تعمل في اللفظ، كقولك: (علمت أزيد أخوك أم عمرو)، منعت همزة الاستفهام (علمت) من أن تعمل في (زيد أخوك) في اللفظ، وهي على ذلك عاملة في المعنى؛ لأن العلم قد نفذ في مضمون الجملة»<sup>(١)</sup>.

(١) الجرجاني: شرح الجمل، مصدر سابق: ٨١.

إن المزية التي يمكن استخلاصها من حقيقة هذا المصطلح، أن عمل العامل لا يجب أن يقتصر على الأمور اللفظية المحققة بتعاقب حركات الإعراب؛ بل يجب أن يشمل المعنى، وهذا ما أكدته حقيقة التعليق. ويبدو أن الجرجاني انتبه إلى هذه المسألة حين قسم الحروف إلى طوائف، باعتبار طبيعة عملها، الذي لم يكن غير عمل في اللفظ والمعنى، وآخر في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ.

ومن نماذج ذلك قوله: «والثالث انقسامها إلى العمل وغير العمل، وهي على ذلك ستة أقسام: الأول ما يعمل لفظاً ومعنى كحروف الجر... والقسم الثاني ما يعمل معنى ولا يعمل لفظاً، ك (هل وهمزة الاستفهام) ... والقسم الثالث: ما يعمل لفظاً ولا يعمل معنى، وذلك حروف الجر إذا كانت مزيدة. والقسم الرابع ما يعمل معنى ولفظاً ولا يعمل حكماً... والقسم الخامس ما يعمل حكماً ولا يعمل معنى ولا يؤثر في لفظ... والقسم السادس: ما لا يعمل بوجه، وذلك مثل (ما) إذا كانت صلة»<sup>(١)</sup>.

فالناظر المحقق لا يكاد يجد حرفاً لا يخصه الجرجاني بعمل، وهذا تصور جديد، يحرر العامل من الحتمية التركيبية والشروط اللفظية، ويفتح أمام الدارس آفاقاً دلالية واسعة؛ للنظر في الإعراب وسائر الأبواب النحوية على اختلافها.

(١) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ١/٦٧-٦٨-٦٩-٧٠.

إن العامل وفق الدلالة الخاصة لمفهوم التعليق، وبناء على تقسيم الجرجاني للحروف، لا يمكن أن يتحدد بكونه محققاً للإعراب فقط؛ بوصفه رافعاً أو ناصباً أو جازماً أو جازماً، أو بكونه موجباً للمعنى في المعمول؛ وإنما وجب النظر إلى المعنى الذي يتحصل من اللفظ بعد دخوله، بغض النظر عن تأثيره المباشر في آخره. ولعل مثل هذا هو ما جعل الجرجاني لا يخلي (إلا) التي هي للاستثناء من العمل، إذا اقتضى الاسم الذي بعدها عامل قبلها؛ بل أبقاها عاملة في المعنى دون اللفظ. وبيان ذلك قوله: «أول ما ينبغي أن تعلم في (إلا) أن يكون لها حالتان: حالة تكون فيها عاملة لفظاً ومعنى، وحالة تكون فيها عاملة في المعنى دون اللفظ»<sup>(١)</sup>.

أما الدلالة العامة للتعليق، فتبين ارتباط الألفاظ بعضها ببعض في شكل علاقات إعمالية، وهو ما يفسر أن الإعراب لا يمكن تصوره في الكلم المفردة، دون أن تأتلف فيما بينها، أو تتعلق ببعضها كما سبق وصفه؛ ولهذا يكون التلطف باللفظ المنفرد دون لفظ آخر يتعلق به، مجرد صوت لا يستحق إعراباً. ويعبر الجرجاني عما يقرب من هذا المعنى بقوله: «إذ الاسم لا يعرى من العوامل اللفظية، إلا لأن يخبر عنه، فإن لفظ ب (زيد) من غير خبر مظهر أو مضمير لم يكن مبتدأ؛ بل كان بمنزلة أن تصوت، وذلك لا يكون له إعراب، وإنما تقول: (زيد) وتسكت»<sup>(٢)</sup>.

(١) الجرجاني: شرح الجمل، مصدر سابق: ١٠٢.

(٢) الجرجاني: المقتصد، مصدر سابق: ١/١٧٨.

هكذا -إذن- يتضح أنه لا وجود للإعراب إلا في إطار من العلاقات الجامعة بين الألفاظ، وهي العلاقات التي تنقسم في إطار مصطلح التعليق إلى أقسام ثلاثة، هي: تعلق الاسم بالاسم «بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له، صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفًا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول»<sup>(١)</sup>.

وقس على هذين القسمين الآخرين تعلق الاسم بالفعل، وتعلق الحرف بهما. والمتعلق بصاحبه معمول له وداخل في حكمه. وإذا كان شأن التعليق في جعل الكلم بإزاء بعضها البعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، فإن من مزاياه المعتمدة أنه يمكن أن يفتح دراسة الإعراب على آفاق دلالية؛ لأن تعلق الألفاظ ببعضها ليس مجرد علاقات شكلية جوفاء؛ وإنما يترتب عن ذلك - ضرورة - حصول معنى يختلف من جملة إلى أخرى، كما يختلف باعتبار ما يميز مكونات هذه الجملة من ترتيب وتأليف.

وهذا المعنى يرتاد الدرس النحوي من خلال العامل وما تعلق به من صنوف الإعراب المختلفة مستويات أخرى في التناول؛ كأن تصير الأبواب النحوية محل اشتغال البلاغيين.

وليس أدل على هذا النوع من الارتداد أن مصطلح النظم الذي توج نظرية عبد القاهر في البلاغة ليس شيئاً آخر غير توخي معاني النحو، وبيان ذلك

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٤٦-٤٧.

قوله: «ما أظن بك أيها القارئ لكتابنا إن كنت وفيته حقه من النظر، وتدبرته حق التدبر، إلا أنك قد علمت علمًا أبقى أن يكون للشك فيه نصيب، وللتوقف نحوك مذهب، أن ليس النظم شيئًا إلا توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم»<sup>(١)</sup>.

فالنحو وأحكامه - التي يشكل الإعراب الحيز الأكبر منها - هي التي تحقق المعاني التي يكون النظم حاصلها. ويزيد من وضوح هذا المعنى اعتباره النظم وضع الكلام الوضع الذي تقتضيه قوانين النحو وأصوله؛ حتى لا يكون له خروج عنها، وذلك قوله: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تضل بشيء منها»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن مفهوم التعليق مفهوم مركزي في ربط الصلة بين العامل والنظم والإعراب، وإن شئت بين الدرس النحوي والبلاغي؛ لكون حقيقة النظم تتم بالتعليق الذي يتحقق بين الألفاظ بعضها ببعض، وذلك قوله: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف»<sup>(٣)</sup>، والأصل في ذلك أن يعلم أن

(١) نفسه: ٣٢٢.

(٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٩٧.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق: ٤٦.

التعليق عند عبد القاهر الجرجاني «يتخذ بعدين متكاملين؛ الأول: نحوي، وهو ما يرتبط بطرق تعلق الكلم، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق الاسم بالاسم، وتعلق الاسم بالفعل، وتعلق حرف بهما. والثاني: معنوي، يتمثل في العلاقات الدلالية القائمة بين الألفاظ والجمل»<sup>(١)</sup>، وهو الأمر الذي سيجعل الإعراب رهين الدالتين: اللفظية بوصفه علامة على عمل العامل، والمعنوية باعتبار ما يتمخض عن هذا العمل من معان.

#### • الاقتضاء:

وهو مصطلح مركزي في النظر إلى العامل؛ لكنه يطرح أدنى إشكال لعل هذا الوضع يكون محل بيانه، فقد ذهب العديد من النحاة والباحثين في النحو<sup>(٢)</sup> إلى كونه هو العامل الحقيقي بعد المتكلم، وليس العامل النحوي المعلوم إلا علامة على عمله من خلال ما يحدثه في أواخر للكلم من حركات مختلفة، ويحضر المصطلح في تراث الجرجاني بما يقرب من آراء النحاة والباحثين، وذلك حين اعتبر أن موجب عمل الفعل في الاسم هو اقتضاه معنى فيه؛ كالفاعلية والمفعولية، ومقتضى ذلك قوله: «ومما يبين أن النصب الأصلي هو نصب المفعول، وأن ما عدا الأقسام الخمسة التي هي

(١) إكيدر، عبد الرحمن: التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، دراسة في التماسك النصي، كنوز المعرفة، ط ١، ٢٠١٨، ص ٢٤١.

(٢) لمزيد من التفصيل تنظر الآراء الواردة في كتابي نظرية النحو العربي: دراسة تأصيلية تركيبية، الدكتور مصطفى بن حمزة، ص ص: ١٠٠-١٠١-١٠٢؛ ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، للدكتور حسن خميس الملح، ص ص ١٤٩-١٥٠.

المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له من المنصوبات، فهو فرع على المفعول، أن الذي أوجب في الأصل أن يكون الفعل عاملاً في الاسم هو اقتضاؤه معنى فيه، وأول ما يقتضيه الفعل في الاسم هو الفاعل؛ لأنه ما من فعل في الدنيا إلا ويقتضي فاعلاً، ولا يكون له معنى من دونه»<sup>(١)</sup>.

يعبر منظوق النص على أن عمل الفعل في الاسم رهين اقتضائه معنى فيه، كما دل في مستوى آخر على أن اقتضائه هذا المعنى أساسي في الفاعلية مثلاً؛ لأنه يستحيل تصور فعل من دون فاعل، تماماً كما لا يكون الحدث من دون محادث. وهو ما يؤسس لكون الاقتضاء - وفقاً للنص - الموجب الأساس لعمل العامل في المعمول.

ومما يؤيد هذا المعنى وصفه في سياق آخر للعامل الذي يوجب في الأسماء معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، بأنه عامل حقيقي، دون أن نعلم ماهية هذا العامل، أهو العامل في الاسم مباشرة، وذلك الفعل وما يتنزل منزلته في العمل إذا قصدت الفاعلية والمفعولية، والاسم إذا قصدت الإضافة أم شيء آخر غير الفعل والاسم؟ فهذا وجه الشبه بين ما قرره النحاة والدارسون وما أقره الجرجاني في المتن.

ويبدو - في تقديري - أن هناك بعض الإشارات التي لم يلتقطها الخائضون في هذه المسألة. وقد سبق أن نبهت عليها في موضع آخر، وتتمثل أولاً في أنه

(١) الجرجاني: شرح الجمل، مصدر سابق: ٢٤٩.

ليست كل العوامل تعمل في الأسماء، فهناك ما يقتصر عمله على الأفعال، كالنواصب والجوازم.

يضاف إلى ذلك ثانياً: أن ليس كل عامل عمل في الاسم، إلا ويقتضي فيه معنى، وإلا كيف يجاب عن العامل في المبتدأ والخبر؟ وماذا عن عمل كان وأخواتها، وإن وأخواتها في معمولاتها؟ فلو أن العامل كان على الهيئة الواحدة التي من خلالها يقتضي معنى، لصح هذا الطرح واستقام.

أما وأن العوامل متعددة دون أن تتوحد على هذه الخاصية، فليس الاقتضاء هو العامل الحقيقي. ولعل من أبرز من انتبه لهذا الأمر الشيخ خالد الأزهري، الذي علق على تعريف ابن الحاجب، الذي ذهب فيه إلى أنه ما يقوم به المعنى المقتضي<sup>(١)</sup>، بالقول: يقصد به العامل المقيد، وهو العامل في الاسم<sup>(٢)</sup>. والعبرة أوضح من أن يعلق عليها؛ لأن التقييد ضده الإطلاق، ما يعني أنه غير مشتمل على كل العوامل، بل يشمل ضرباً واحداً بعينه، هو الذي سماه عبد القاهر العوامل الحقيقية. وبغض النظر عن الخلاف في هذه المسألة، فإن دلالة الاقتضاء أكبر من أن تقصر على المعنى اللفظي البسيط في العلاقات العاملة؛ بل إنها يمكن أن تمنح الإعراب بعداً دلاليّاً، إذا تم الكشف

(١) الأسترباذي، رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بينغازي، دار الكتب الوطنية ١٩٩٦: ١ / ٧٢.

(٢) الأزهري، خالد الجرجاوي: شرح العوامل المثة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (بدون)،

حقيقة عن مستويات توجيه الدلالة النحوية؛ خدمة للصورة المنطقية الممكنة؛ لأن الاقتضاء عبارة عن دلالة التزامية، ينتقل الذهن بموجبها من ظاهر اللفظ إلى لازم يقتضي إضمار مقدر، يستقيم به مدلوله لما يتطلبه صدق المتكلم أو الصحة العقلية أو الشرعية<sup>(١)</sup>، ووفقاً لهذا يمكن أن يسهم الإعراب بوصفه مستلزماً لل لازم هو المعنى بكيفيته التفصيلية السابقة من النحو والتجرد والدلالة، في الإفصاح عن غرض المتكلم، وعن حاصل مقصوده في ذلك، وإقامة الكلام على وجه من الصحة والحسن الملائمين لأحكام النحو وقوانين المنطق والعقل، وحدود القصد، وأبعاد الدلالة في سياقاتها المختلفة، فيصير بهذه المزج قرين المعنى ومستلزماً له، ومقتضياً.

---

(١) العلمي، عبد الحميد: مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، مطبعة أنفو برينت، ط ١، ٢٠٠٠، فاس، ص ٨٣.

### خاتمة

تقودنا محاور البحث وفقراته إلى الخلاصات التالية:

إن الإعراب ظاهرة لغوية عامة، «فاللغات لم تخل من ظاهرة الإعراب، والعربية من أبرز اللغات التي احتفظت بها»<sup>(١)</sup>، وإنما كان اختلاف العربية من أجل التحققات الصوتية لهذا الإعراب في شكل صوائت، يطلق عليها حركات الإعراب - كما تقدم -.

إن مسار التطور الطبيعي لمصطلح الإعراب - بوصفه علامة تعبر عن مفهوم نحوي خاص - نقله من المعاني المعجمية البسيطة التي كانت في بداية التأليف؛ كالتعبير والبيان، إلى اقترانه بالعلم الذي يدرس اللغة العربية، فكان أولى ما تقترحه القوارح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح<sup>(٢)</sup>؛ لما يتيسر به من فهم التنزيل، وكلام الرسول الأمين.

يتحدد مفهوم الإعراب بمستوييه اللفظي والمعنوي في ثلاثة أقطاب: هي الماهية التي تحده بوصفه معنى، والوظيفة التي تجعل هذا المعنى متحققاً بواسطة العامل، والقصد، الذي هو التعبير عن المعاني وبيانها والإفصاح عنها، ودفع ما يعترئها من اللبس والفساد.

(١) مصطفى محمد إبراهيم محمد: القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، مصدر سابق: ٣٦.

(٢) ابن هشام، الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تقديم وفهرسة: حسن جماد، إشراف إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨: ٢٧/١.

إن فرضية انتقال الإعراب من مستوى العلامة؛ أي التحقق الصوتي له على آخر اللفظ، إلى المعنى الذي يعرف بالقلب، واردة عند عبد القاهر، وحقيقة بأن يبحث عن مظانها وتمفصلاتها المختلفة، المتمثلة أساساً في المعنى النحوي، ومعنى التجرد، والمعنى الدلالي.

لا يقتصر مفهوم الإعراب عند الجرجاني على التمثيلين الأولين، بل إنه يشير إلى التمثيل الثالث، من خلال الاهتمام بكل ما يخدم التركيب من نظم وتأليف وتآلف وتعليق وترتيب؛ إذ اللفظ المنفرد لا يفيد من الدلالة غير ما هو عليه في أصل الوضع؛ لكنه بالتأليف يعبر عن دلالات أخرى، كأغراض المتكلم التي يقصد إفادة السامع بها، والتي لا تتحقق إلا بتضام الكلمات وجماع دلالتها.

تتعدى مزية التأليف - بهذه الكيفية - المستويات المعجمية إلى مستويات أخرى؛ كالفصاحة والبلاغة، التي لا معنى لدراستها منفردة خارج التركيب على الوجه الذي سبق بيانه آنفاً.

وبناء على ذلك، يمكن أن يستقر في الفهم أن الإعراب بدلالته عند الجرجاني، يمكن أن يفتح دلالات الألفاظ على معانيها المغلقة، بشرط أن تنتظم في تركيب وفقاً لمعاني النحو وأحكامه.

## لائحة المصادر والمراجع

- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
- ابن هشام، الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تقديم وفهرسة: حسن جماد، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط ١، ١٩٩٨.
- إكيدر، عبد الرحمان: التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، دراسة في التماسك النصي، كنوز المعرفة، ط ١، ٢٠١٨.
- الأزهرى، خالد الجرجاوي: شرح العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (بدون).
- الأستربادي، رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس بينغازي، دار الكتب الوطنية ١٩٩٦.
- ابن حمزة، مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- الجرجاني، السيد الشريف: معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة (بدون).
- الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، شركة القدس، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

- الجرجاني، عبد القاهر: الجمل في النحو، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠.
- الجرجاني، عبد القاهر: درج الدرر في تفسير القرآن العظيم المنسوب إلى عبد القاهر الجرجاني، دراسة وتحقيق: طلعت صلاح الفرحان ومحمد أديب شكور، دار الفكر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.
- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
- الجرجاني، عبد القاهر: شرح الجمل في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ٢٠١١.
- الجرجاني، عبد القاهر: العوامل المئة، مشفوعاً بالضوابط الكلية في نظم العوامل الجرجانية للحنبلي ومنظومة كفاية الكرام للبوني، وهداية الفخام شرح كفاية العوام للأتغدي، اعتنى به: أنور بن أبي بكر الشبخي الداغستاني، دار المنهاج، الطبعة الثانية ٢٠١١.
- الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث ١١٥، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢.
- الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث ٢٠٠٩.
- الحسيني، شكري العراقي: الثابت في مفهوم الإعراب عند النحاة العرب

- القدامى، ضمن الكتاب الجماعي لأعمال ندوة: الإعراب - المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم ١، يونيو ١٩٩٧.
- الحفياني، بن عبد الله: المصطلح النحوي في تراث عبد القاهر الجرجاني، تصنيف ودراسة، العامل نموذجًا، رسالة دكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، إشراف: محمد الدحماني، ٢٠١٨.
  - الخامس، يوحنا مرزا: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠١٢.
  - السكاكي، أبو يعقوب يوسف: مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
  - الصديقي المكي، محمد علي بن محمد علان: شرح قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان، تحقيق: عبد الوهاب محمد عبد العلي ومحمد سالم الدرويش، مكتبة الشعب للطباعة، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
  - عشير، عبد السلام: تطور التفكير اللغوي من النحو إلى اللسانيات إلى التواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
  - العلمي، عبد الحميد: مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين، مطبعة أنفو برينت، فاس، ط ١، ٢٠٠٠.
  - الفاسي الفهري، عبد القادر: اللسانيات واللغة العربية - نماذج تركيبية

- ودلالية، سلسلة المعرفة اللسانية، أبحاث ونماذج، دار توبقال للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٩٩٣.
- القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمدة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨١.
  - المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط ١، ١٩٨٥، البيضاء.
  - مصطفى، محمد إبراهيم محمد: القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، دار الكلمة، ٢٠١٢.
  - الملخ، حسن خميس: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، الطبعة العربية الأولى، الإصدار الثاني ٢٠١٥.

## الدراسات اللغوية العربية القديمة: النشأة ودواعي التأسيس

عبد الحفيظ اشريطية<sup>(١)</sup>

### ملخص:

يتحقق الوعي البسيط بالظواهر الاجتماعية، موازاة مع ممارستها لها وتمثلها. في هذه المرحلة يبدو لنا أن هذه الظواهر في غنى عن أي دراسة أو تحليل أو وصف وتوثيق، فما دمنا نستطيع التعبير عن أغراضنا ومشاعرنا وأفكارنا مثلاً، فهذا كاف بالنسبة لنا، ولسنا في حاجة إلى البحث في «اللغة الوسيطة» التي مكنتنا من ذلك، وكل ما يمكننا قوله عن اللغة في هذه الحالة؛ أنها لغة، لغة فقط. غير أن مجموعة من الأسباب والشروط الموضوعية تنقلنا إلى المرحلة الثانية من الوعي التي تتأسس على تحليل الظاهرة ودراستها، بناء على مادتها ووظيفتها، وربما قواعدها أيضاً.

إنه السياق نفسه الذي حكم اللغة العربية؛ باعتبارها واحدة من الظواهر الاجتماعية، فبعد زمن من التداول والإبداع (الشفهي والمدون)، وإلى حدود بداية القرن السابع الميلادي، انتشر الإسلام، وانتشرت لغته بين العجم، وتسرب الفساد إليها، وبدأ يُسمع لحن في التخاطب؛ لفظاً ومعنى، فنشأت الرغبة في حماية اللغة العربية من آفتي اللحن والتحريف، عبر التوجه إلى

(١) باحث في الدراسات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

تدوين القواعد المستنبطة من القرآن الكريم وأقوال العرب، سواء ما خص بناء الجملة، أو بناء الكلمة ودلالاتها. أما البلاغة؛ فإن كانت أقدم من علوم الإعراب والصرف والمعجم ممارسة، فإنها تأخرت عنها في رسم معالمها، ورصد مظاهرها بصفتها علمًا، أما عن تجلياتها بصفتها ملاحظات متفرقة ولونًا من ألوان التعبير المعتاد آنذاك، فقد برزت منذ سوق عكاظ مع الحكم البلاغي للنابغة الذبياني.

تتجلى إشكالية هذا البحث في رصد مجالات الدرس اللغوي العربي القديم وموضوعاته، وأسباب نشأته، والمراحل التي قطعتها هذه النشأة، التي ارتبطت - فيما يبدو - ببعدين اثنين؛ بعد ديني وبعد جمالي. ولأجل التحقق من كل ذلك، فإن المنهج المتبع خلال هذه الدراسة سيجمع بين التاريخي والوصفي والتحليلي؛ اعتمادًا على خطة بحث تراعي الترتيب زمنيًا وموضوعيًا.

وسعيًا وراء تحقيق هذا الهدف، رأيت من المفيد أن أقسم المقال

كما يلي:

✓ مقدمة.

✓ السياق الممهّد لنشأة الدراسات اللغوية العربية القديمة وموضوعها.

• بيئة الملاحظات المتفرقة.

• الحاجة إلى التدوين.

✓ دواعي تأسيس الدراسات اللغوية العربية القديمة:

• علم النحو.

• علم المعجم.

• علم البلاغة.

✓ خاتمة.

### مقدمة

إن اللغة كُلُّ شاسع، غير قابل للتفكيك إلا لغاية الدرس واستنباط القاعدة، ومن التجني النظر إليها من جانب واحد فقط؛ معجمها أو قواعدها، أو بناء كلماتها، أو حتى وظيفتها. فمهما حاولنا تعريفها -بناء على هذه النظرة- سيظل تعريفنا ناقصاً أو جزئياً. وقد تمثلت هذا التجزيء تعريفات القدماء والمحدثين للغة، فمنهم من ربطها باللفظ ودلالته، ومنهم من حصرها في مجرد رموز ذات بنية وصوت، في حين جعلها آخرون نظاماً يتعالق تلقائياً بالفكر، إلى غير ذلك من التعريفات التي اختلفت باختلاف زاوية النظر إلى اللغة. والذي أرمي إليه من هذا، تأكيد أن اللغة تحتكم إلى خاصية البناء؛ أفراداً وتركيباً، لفظاً ودلالة، وهو بناء يخضع لقواعد خاصة، قلما تتشاركها لغتان.

فالبناء اللغوي نظام، وهذا النظام قواعد يتشكل عبرها كلام معين في سياق معين؛ لأداء وظيفة معينة، ولكون جميع الأنظمة قابلة للإتلاف، كان لابد للغة أيضاً أن تعي هذا الأمر، وتعمل على حماية نفسها مما يهدد سلامتها، من العوامل الداخلية والخارجية. وإذا نظرنا إلى وضع اللغة العربية اليوم، نجدها أحوج ما تكون إلى بذل جهد أكثر لتحقيق الأمان، خاصة أن عوامل الإتلاف أصبحت أكثر تعقيداً بين أمس واليوم، فلم تعد مقتصرة على الوضع الاجتماعي للجماعة اللغوية؛ بل تجاوزته إلى الوضع السياسي والاقتصادي والإعلامي أيضاً.

في هذا المحور - كما هو بيّن من عنوانه - سأخصّص الحديث عن الدراسات اللغوية العربية القديمة؛ معرّفًا إياها، ومبيّنًا أسباب نشأتها وسياقاتها، وكذا من أسهم في بنائها من أعلام العرب والعجم، الذين شهدت لهم مصنفاتهم بالرشاد والحصافة، أما الذين لم يبلغوا التدوين، فحسبهم ما وصلنا عنهم، أمثال النابغة الذبياني وعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والدُّؤلي، وشاعر الرسول ﷺ حسان بن ثابت<sup>(١)</sup>، وغيرهم كثير، ممن امتلكوا حسّ النقد والملاحظة، في مبنى الكَلِمِ ومعناه. ولم يبرحوا باب الملاحظات المتفرقة، حتى ثبتت لديهم الحاجة إلى التدوين، فخصّصوا به النحو إعرابًا وصرّفًا؛ باعتبارهما عمودا نظام اللغة العربية، ثم المعجم، مادة هذا النظام، أما البلاغة فقد أنزلوها - منذ الجاهلية - منزلة حسن البيان وقوة التأثير بالكلام، ليس ترفًا؛ بل ضرورة احتكم لها العرب في تخاطبهم، وبُني عليها الكثير من فهم الكتاب والسنة.

وقد اقتضى إيراد تلك الملاحظات في رسائل وكتب؛ تصنيفها أولاً ثم ترتيبها، فكان التصنيف إلى نحو ومعجم وبلاغة، أما عن الترتيب، فلكل علم من هذه العلوم ما تميّز به عن الآخر، غير أن أحوجها إلى الترتيب كان علم النحو؛ إعرابًا وصرّفًا؛ لغزارة المادة من جهة، وترابط قواعده وتفريع قضاياها من جهة ثانية.

(١) باستثناء صحيفة علي - كرم الله وجهه - في النحو، وما زاده عليها أبو الأسود الدؤلي.

١ السياق الممهّد لنشأة الدراسات اللغوية العربية القديمة وموضوعها:

١, ١ بيئة الملاحظات المتفرقة:

كان لبعثة الرسول ﷺ الأثر البالغ في نشأة الدراسات اللغوية العربية القديمة، فمادام الدافع عقديًا خالصًا، فإن له عند العرب المقام الرفيع. غير أن بوادر هذه الدراسات كانت قد تشكّلت وفق الأعراف الاجتماعية والأدبية التي سادت البيئة العربية قبل البعثة، خاصة البلاغة التي اتخذت من الشعر والخطابة مادة لها، فكان البيان والبديع والمعاني مجرد ملاحظات متفرقة ومتداخلة غير مرتبة.

فقد اشتهر العرب قبل الإسلام بالفصاحة والبلاغة لدرجة عظيمة؛ أُقيمت الأسواق وتبارى فيها الفصحاء والبلغاء والأدباء والشعراء، كلٌّ يُدلي بدلوه إمّا بالشعر وإمّا بالخطابة وإمّا بالنصائح وبالْحِكْمِ والأمثال<sup>(١)</sup>، في بيئة شكّلت اللغة العربية معيارًا لراقي أهلها، فأشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم -على ما فيها من الحكمة وتهذيب اللفظ ودقة التركيب وسبك العبارة وجمال المعنى<sup>(٢)</sup> - دليل على قوة تعاطيهم مع هذا المعيار.

ولم يحدث في بداية العصر الجاهلي أن تميزت النظرات البلاغية عن

(١) محمد حسين سلامة: الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م، دار الآفاق العربية بالقاهرة، ص ٩.

(٢) أسعد داغر: حضارة العرب، طبعة ١٣٣٢ هـ = ١٩١٨ م، مطبعة هندية بالموسكي بمصر، ص ٤١.

نظرات الأدباء واستشارات الشعراء وحديث الحكماء؛ بل كانت الحالة الأدبية في اتئلاف واحد؛ إذ لم يكن هناك درس بلاغي، وآخر نقدي، وثالث أدبي، ورابع لغوي ... إنما المحاكمات الأدبية للشعراء، والأسواق الأدبية للشعر والشعراء، هي الوجه الذي يمثل الأدب والأدباء، والنقد والتّقاد، والبلاغة ورجالها على اختلاف طوائفهم، وتنوع مناهجهم<sup>(١)</sup>.

إن الذي ميّز هذه الملاحظات أنها كانت قبل البعثة تخصّص البلاغة فحسب؛ بياناً وبديعاً ومعاني، ولم تكن أبداً في النحو، ومَرَدُّ ذلك أن العرب -بدوهم وحضّهم- امتلكوا من الفصاحة ما حال دون وقوعهم في اللّحن، ثم إن القوة الأدبية التي ميزت الحضارة العربية آنذاك جعلتها في موقع التأثير لا التأثر، أمام ما كان يقدُّ عليها من الحضارات الأخرى. أما بعد البعثة، واختلاط العرب بالعجم، فقد شملت تلك الملاحظات كل علوم اللغة العربية؛ نحواً ومعجماً وبلاغة، والظاهر أن رسول الله ﷺ كان على وعي بالتحدي الذي بات على اللغة العربية مواجهته عندما وَّجَّه بإرشاد من لحن في التكلّم بها، وقد وصل همّ القضية إلى سيدنا علي -كرم الله وجهه- الذي رأى أن صلاح العربية وسلامتها في تدوين قواعدها، كما سينبئ بحول الله.

### ١, ٢ الحاجة إلى التدوين:

جعل الإسلام علمَ العربية من أجلّ العلوم قدرًا، وأعظمها خطرًا؛ إذ به

(١) محمد بركات حمدي أبو علي: البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، طبعة ١٩٩١، دار البشير للنشر والتوزيع بالأردن، ص ١٥.

تقوم للإنسان ديانتته، فتتم صلاته وتصحّ قراءته<sup>(١)</sup>، فلم يكن بدّ من أن يقيّد العلماء والدارسون تفاصيل هذا العلم؛ حتى لا تضيع بين العرب بالنقل الشفهي، وكى تصلّ إلى أمم العجم حديثه العهد بالإسلام واللغة العربية، وعياً منهم بأن بقاءها في حدود المجالس والمناظرات العلمية غير مفيد.

ولا يمكن أن نُشير مسألة التأليف في علوم اللغة العربية -النحو خاصة- دون أن تُثار ذاكِرتنا بفطنة علي بن أبي طالب، وهو يوجه بتدوين القواعد إثر ما انتبه إليه من لحن في كلام العرب<sup>(٢)</sup>. وإذا كان اللحن قليلاً نادراً في صدر الإسلام؛ فإن رقعته أخذت تتسع باتساع الشعوب حديثه الإسلام التي احتفظ

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م، الجزء الأول، ص ٤٣.

(٢) يذكر السيوطي في «تاريخ الخلفاء» أن أبا القاسم الزجاجي قال في «أماليه»: حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري، حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثني ابن إسحاق الحضرمي، حدثنا سعيد بن سلم الباهلي، حدثنا أبي، عن جدي، عن أبي الأسود الدؤلي -أو قال: عن جدي أبي الأسود، عن أبيه- قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فرأيتَه مطرَقاً مفكراً، فقلت: فيم تفكر؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنًا، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحببتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيت بعد ثلاث، فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال: تتبّعه وزد ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمّر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمّر (...). قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إن وأن وليت ولعل وكأن، ولم أذكر لكن، فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها فزدها فيها.

أفرادها بالكثير من عاداتهم اللغوية؛ مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها. أما في الأمصار الإسلامية، فقد أخذت السلائق تضعف لبعدها عن ينابيع العربية الفصيحة، حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوهين<sup>(١)</sup>. وازداد اللحن فشواً وانتشاراً على ألسنة أبنائهم الذين لم ينشؤوا في البادية مثلهم، ولا تغذوا من ينابيع الفصيحة، إنما نشؤوا في الحاضرة، واختلطوا بالأعاجم اختلاطاً أدخل الوهن على ألسنتهم وفصاحتهم<sup>(٢)</sup>؛ لذلك كان لا بد من التأليف، فهو الوسيلة الوحيدة التي ستمكن عامة العرب من حفظ سليقتهم وفصاحتهم، وتمكن العجم من تعلم قواعد العربية وحدودها؛ نحوًا ومعجمًا، وبلاغة أيضًا.

## ٢ دواعي تأسيس الدراسات اللغوية العربية القديمة:

### ٢, ١ علم النحو:

لم يكن البحث اللغوي عند العرب من الدراسات المبكرة التي هبوا لها سراعاً؛ لأنهم وجهوا اهتمامهم أولاً إلى العلوم الشرعية الإسلامية، وحين فرغوا منها أو كادوا، اتجهوا إلى العلوم الأخرى. وحتى ما وُجد في القرن الأول من تأملات نحوية أو محاولات لدراسة بعض المشاكل اللغوية، كان الحافز إليه إسلامياً<sup>(٣)</sup>؛ فتقويم اللسان، وصيانة اللغة، وفهم نصوص الشعر،

(١) شوقي ضيف: المدارس النحوية، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، دار المعارف بالقاهرة، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢.

(٣) محمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، الطبعة

وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف<sup>(١)</sup>، أمور مرجعها النحو؛ باعتباره السبيل الوحيد إلى الوقوف عند معرفة أسرار اللغة وإدراك دقائق معانيها، وحلّ كثير من تراكيبيها، فالألفاظ لا تزال مقفلة على معانيها حتى يأتي الإعراب ليفتحها، فهو المعيار الذي لا يتبين نقص الكلام من رجاحته حتى يعرض عليه، والقياس الذي لا يُعرف صحيح القول من سقيمه حتى يرجع إليه<sup>(٢)</sup>.

وقد اكتنف نشأة علم النحو العربي بعض الغموض، واختلفت فيها الروايات، فهي عملية خلق يشترك فيها عادة أكثر من عامل، ويسهم فيها أكثر من شخص، وربما تبرز الفكرة في عدة أماكن، وفي أزمنة متفاوتة، ويدعي كل فريق قصب السبق إليها، ومع ذلك فإن كل الروايات تُجمع على أن الإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- هو الذي وضع الخطة الأولى، وأن أبا الأسود الدؤلي بدأ بتنفيذها، وأن أحد تلامذته وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو الذي أرسى القواعد ومدّ القياس وشرح العلل، وأن عيسى بن عمر قد جمعها في «جامعه»، وأكملها في «إكماله»، وتوالت الجهود، حتى انتهى الأمر إلى كتاب سيبويه<sup>(٣)</sup>، الذي اعتمد في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع؛ يدرس

السادسة ١٩٨٨، عالم الكتب بالقاهرة، ص ٧٩.

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، الجزء الأول، ص ٥.

(٢) أسعد داغر: حضارة العرب، ص ١٣١.

(٣) محمد المختار ولد باه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، الطبعة الثانية ٢٠٠٨،

أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص؛ ليكشف عن الرأي صحة وخطأ، أو حسناً وقبحاً، أو كثرة وقلة<sup>(١)</sup>.

ويبدو من هذا، أن عيسى بن عمر الثقفي هو من استهل عصر التدوين في علم النحو بكتابه الجامع والكامل، بشهادة الخليل نفسه بقوله:

ذَهَبَ النُّحُو جَمِيعًا كُلُّهُ      غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ  
ذَلِكَ إِكْمَالٌ وَهَذَا جَامِعٌ      وَهَمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرٌ  
وَهَمَا بَابَانِ صَارَا حِكْمَةً      وَأَرَا حَا مِنْ قِيَاسٍ وَنَظَرٍ<sup>(٢)</sup>

ثم تلاه يونس بن حبيب الضبي بمؤلفات في الفكر النحوي، منها (اللغات) و(النوادر)، وبعده الأخفش الكبير أستاذ سيبويه، ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(٣)</sup> وتلاميذه الذين وصلهم النحو وقد قطع مرحلة كبيرة من التطور بفضل هؤلاء الأعلام الذين تعاقبوا على تطوير كلام العرب الموثوق به، وآيات كتاب الله وما فيها من ظواهر، ووضع الأصول والأقيسة وتخطيط المنهج الذي اتبعوه في كل هذا من استقراء ودروس واستنباط وقياس وتعليل

دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص ٤٣.

(١) علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، عالم الكتب، ص ١٦٣.

(٢) محمد المختار ولد باه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص ٦٣.

(٣) ألف الخليل في النحو كتاب (في العوامل)، وأشهر كتبه في اللغة كتاب (العين)، وكتاب (الشواهد)، وألف أيضاً في الموسيقى كتابي (النغم) و(الإيقاع).

وتأويل وافتراض والقول بالعوامل وتقديرها، وكان للخليل بعد هذا فضل التطوير، والوصول به إلى ما وجدناه في كتاب سيويه<sup>(١)</sup>.

نشأة علم النحو -إذن- لم تتبلور إلا بعد ظهور اللحن في كلام الموالي والمتعربين بعد عهد رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>، الذي ما فتئ يهتم بأمر اللغة العربية وسلامتها. فقد جاء عنه في الأثر: «أرشدوا صاحبكم»<sup>(٣)</sup>، في رجل لحن بحضرته، وبعده أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وغيرهم<sup>(٤)</sup> من خاصة العرب وعامتهم، وكذلك العجم، ممن كانت عندهم قضية اللغة وتخليصها من اللحن همًّا كبيرًا، فجعلوا سلامة اللغة العربية معيارًا لسلامة الشريعة الإسلامية.

والجدير بالإشارة أن علم النحو؛ باعتباره مُستخرجًا بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه<sup>(٥)</sup>، قد جمع بين

(١) خديجة الحديثي: المدارس النحوية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، دار الأمل بإربد (الأردن)، ص ٦٥.

(٢) الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥م، دار المعارف، ص ١٦.

(٣) ورد الحديث الشريف في معجم الأدباء، طبعة ١٩٣٦م = ١٣٥٥هـ، مطبوعات دار المأمون، الجزء الأول، ص ٨٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٩. (ورد في معجم الأدباء أن الشعبي قال: «لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن»).

(٥) ابن عصفور، علي بن مؤمن: المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، الجزء الأول، ص ٤٥.

الصرف والإعراب، فخص بعملية الاستقراء هذه نحو العرب في بناء كل من الكلمة والجملة؛ إذ ليس هناك ما يفصل بينهما في البناء العام للغة، إلا غاية استنباط القواعد والأحكام. فسيبويه نفسه جمع الإعراب والصرف في الكتاب، صنيع من يراهما علمين عددًا وموضوعًا، وعلماً واحداً قصداً وغاية. وهو رأي لا جرم صحيح، فالإعراب علم يدرس أواخر الكلمات، والصرف علم يدرس بنيتها، وكلاهما عون على فهم العربية<sup>(١)</sup>؛ لذلك آثرت أن أتحدث عن الاثنين تحت مسمى واحد، وهو «علم النحو».

ولابد -أخيراً- من التأكيد على أن نشأة علم النحو عربية خالصة، لا صلة لها بالحضارات الأخرى كالسريانية واليونانية، كما زعم بعض المستشرقين، وإنما هي رد فعل طبيعي على ما فشا من لحن في بيئة اللغة العربية، وإن كان العلماء قد اختلفوا في جوهر ردة الفعل هذه، فهي خاصة بموضع اللحن فحسب، أم أنها شاملة لنحو اللغة كله؟، فرأى البعض أن أول ما وُضِع من أبواب النحو هو ما وقع اللحن فيه، ثم استمرّ الوضع فيما بعده على هذا النمط، وذلك ما ذهب إليه جمهور النحاة؛ اعتداداً بالروايات المستفيضة التي اقترن فيها الوضع باللحن، أما الآخر: فرأى أن أول ما وُضِع منه ما كان أقرب إلى متناول الفكر في الاستنباط؛ لأن وضعه مبني على أساس من التفكير في استخراج القواعد من الكلام لداعي انتشار اللحن<sup>(٢)</sup>.

(١) علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص ١٧٥.

(٢) الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ٢١.

## ٢, ٢ علم المعجم:

يختلف الدافع الرئيس لظهور المعاجم من مدينة<sup>(١)</sup> إلى أخرى، فكل مدينة تشجع نوع المعاجم الذي يتلاءم وحاجاتها التي تنفرد بها دون غيرها، لقد وُجدت أقدم المعاجم المعروفة في وادي الرافدين لأسباب علمية، فقد واجه الآشوريون الذين قدموا إلى بابل قبل حوالي ثلاثة آلاف عام صعوبة في فهم الرموز السومرية، وما يقابلها بالآشورية. وانبثقت الصناعة المعجمية العربية في القرن السابع الميلادي لأسباب دينية، فقد صنفت المعجمات في بادئ الأمر لشرح غريب القرآن الكريم والحديث الشريف<sup>(٢)</sup>.

وكان البحث اللغوي عند العرب قد بدأ في شكل جمع المادة اللغوية، أو ما يعرف بمتن اللغة، ومن المنطقي أن يسبق ذلك الدرس النحوي. وقد تم هذا الجمع أولاً بطريقة المشافهة والحفظ، ودون منهج معين في ترتيب المادة المجموعة أو تبويبها<sup>(٣)</sup>. فقد أراد أبو الأسود الدؤلي وتلامذته الاتصال باللغة في أنقى صورها، فارتحلوا إلى البوادي التي تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة التي لم تختلط بالأجانب، وأخذوا عنهم معارفهم، ودونوا ما سمعوا، وحاول بعضهم الاستقصاء. وأشهر هؤلاء الرّحالة أبو عمرو بن العلاء،

(١) ورد في المعجم الوسيط أن المدينة هي الحضارة، مادة (م د ن / ص ٨٩٥).

(٢) علي القاسمي: علم اللغة وصناعات المعجم، الطبعة الثانية ١٤١١هـ = ١٩٩١م، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص ٣-٤.

(٣) محمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص ٨٠.

والخليل بن أحمد، والكسائي، وتلاميذهم<sup>(١)</sup>.

فمدونو اللغة الأوائل - هؤلاء - كانوا يدونون المفردات حيثما اتفق، وكما يتيسر لهم سماعها، ويقيدون ما سمعوا من غير ترتيب. فكانت الخطوة الثانية، أن جمعوا الكلمات الخاصة بموضوع واحد، وأظهر ما كان ذلك في كُتُب الأصمعي، فله كتاب الأنواء وكتاب الميسر والقِداح، وكتاب خلق الفرس، وكتاب الإبل، وكتاب الشاء، وهكذا، يجمع ما ورد من الألفاظ اللغوية في موضع واحد، ويسميه كتابًا، وقد يكون الكتاب بضع ورقات، ثم كانت الخطوة الثالثة علم المعجم<sup>(٢)</sup>.

وبالحديث عن تدوين معجم اللغة العربية في كتب، وجب التأكيد على أن عملية التدوين هاته عرفت تطورًا تدريجيًا من حيث الكم والكيف؛ فكانت البداية أن جمع المدونون المادة دون ترتيب، وحتى دون موضوع محدد. ولقوة الهاجس الديني الذي كان مهيمًا على الفكر المعجمي في تلك المرحلة، اهتم المدونون - في البداية - بغريب القرآن الكريم والحديث الشريف؛ فقد أورد عبد الله بن عباس (٦٨ هـ) في (غريب القرآن) أقوالاً تُفسر غريب القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، وبعده بمدة غير يسيرة، كان

(١) حسين نصار: المعجم العربي - نشأته وتطوره، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م، دار مصر للطباعة، ص ٢٤.

(٢) أحمد أمين: ضحى الإسلام، الطبعة الثانية ١٣٥٢ هـ = ١٩٣٤ م، مطبعة الاعتماد، شارع حسن الأكبر بمصر، الجزء الأول، ص ٣٠٢.

(٣) حسين نصار: المعجم العربي - نشأته وتطوره، ص ٣٣.

أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ)<sup>(١)</sup> أول من دوّن غريب الحديث، فجمع فيه بعض ألفاظ غريب الحديث، وتلاه النضر بن شُميل (٢٠٣ هـ) بكتاب أكبر<sup>(٢)</sup>.

واستمر جمع المادة من جيل إلى جيل، تارة حسب اللغات؛ لغات القبائل وما اختلفت أو اشتركت فيه، وتارة في الموضوعات؛ كتب الحيوانات والبلدان والنوادر، وأخرى في أبنية اللغة؛ من أفعال وأسماء ومصادر... إلى أن ارتسمت لدى الفكر المعجمي العربي مسألة المنهج، فكان أول من توسل بها الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ هـ - ١٧٠ هـ) في معجم العين، الذي اعتمد فيه ترتيب مادة اللغة العربية على مخارج الحروف؛ أقصاها ثم الأقرب فالأقرب<sup>(٣)</sup>.

ثم ألفت بعده معاجم اختلفت مناهجها وطرق بنائها، فكانت جمهرة

(١) يؤكد حسين نصار في (المعجم العربي - نشأته وتطوره) على أنه اعتد في هذه النسبة بابن الأثير، وهذا - حسب تعبيره - ليس قطعياً؛ فقد نسب ابن النديم في (الفهرست) أول كتاب لغريب الحديث إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى.

(٢) حسين نصار: المعجم العربي - نشأته وتطوره، ص ٤٣.

(٣) يذكر حسين نصار أن الخليل بنى معجمه تبعاً لمخارج الحروف، مبتدئاً بالأبعد في الحلق ومنتهاً بما يخرج من الشفتين، فاستقام له الترتيب التالي: (ع ح - ه خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط ت د - ظ ذ ث - ر ل ن - ف ب م - وي ا - الهمزة)، مستقصياً أبنية الألفاظ من الثنائي إلى الخماسي، معتمداً نظام التقلبات، مورداً الكلمة تحت أقصى حروفها مخرجاً، دون النظر إلى موضع الحرف فيها؛ ليتيسر له بذلك حصر الألفاظ وتجنب تكرارها.

ابن دريد (توفي ٣٢١هـ)<sup>(١)</sup> وبارع أبي علي القالي (٢٨٨هـ/٣٥٦هـ)<sup>(٢)</sup>، وتهذيب الأزهري (٢٨٢هـ-٣٧٠هـ)<sup>(٣)</sup>، ومحيط الصاحب بن عباد (٣٢٤-٣٧٥هـ)<sup>(٤)</sup>، ومحكم ابن سيده (٣٩٨هـ/٤٥٨هـ)<sup>(٥)</sup>؛ وهذه هي المدرسة الأولى.

وإذا عدنا إلى السياق الخاص بنشأة المعجم العربي القديم، وجدنا أنه

(١) قسّم ابن دريد معجمه حسب الأبنية (الثنائي المضاعف وما يلحق به، والثلاثي وما يلحق به، والرباعي وما يلحق به، ثم الخماسي وما يلحق به)، أما بالنسبة لترتيب الكلمات فقد اعتمد الترتيب الألفبائي، وبدأ بالهمزة: (أ-ب-ت-ث-ج-ح-خ-د-ذ-ر-ز-س-ش-ص-ض-ط-ظ-ع-غ-ف-ق-ك-ل-م-ن-ه-و-ي)،  
(٢) أورد الدكتور حسين نصار أن القالي رتب حروف معجمه حسب المخارج كالخليل مع بعض التغييرات، فكان ترتيبه على النحو التالي: (ه-ع-غ-ق-ك-ض-ج-ش-ل-ر-ن-ط-د-ت-ص-ز-س-ظ-ذ-ث-ف-ب-م-و-ا-ى-ء)، فجعل أبواب كتابه ستة: (الثنائي المضاعف - الثلاثي الصحيح - الثلاثي المعتل - أبواب الحواشي أو الأوشاب (الليف) أبواب الرباعي - أبواب الخماسي)، مع الاعتماد على طريقة الخليل في التقلبات.

(٣) أتبع الأزهري المنهج الذي وضعه الخليل، فالتزم ترتيب المخارج، وقسم معجمه إلى كتب، فجعل كل كتاب في ستة أبواب: (الثنائي المضاعف، الثلاثي الصحيح، الثلاثي المعتل، الليف، الرباعي والخماسي)، مراعيًا نظام التقلبات، ومنبها إلى المهمل والمستعمل من الألفاظ.

(٤) أتبع الصاحب ابن عباد ترتيب الخليل للحروف، واعتمد ترتيب الأزهري في تقسيم الأبواب.

(٥) أخذ ابن سيده بمنهج الخليل دون أي تغيير، فقسم كتابه إلى حروف، وقسم كل حرف إلى: (ثنائي مضاعف، ثنائي صحيح، ثلاثي صحيح، ثنائي مضاعف معتل، ثلاثي معتل، ثلاثي ليف، الرباعي، الخماسي، السداسي).

يرتبط بأكثر من دافع؛ فهناك الديني -بالدرجة الأولى- ويتمثل في الخوف من أن يقع الخطأ في القرآن، سواء في النطق أو الفهم، ومعلوم أن فهم القرآن الكريم لا يتأتى إلا إذا عرفنا تفسير كلماته، فقد ورد فيه كثير من الغريب والنوادر، وكثير من الألفاظ التي استغلق فهم معانيها على الفصحاء من العرب؛ ولذلك كانوا يستعينون بكلام العرب وشعرهم لبيان معاني القرآن الكريم، أما بالنسبة للدافع الاجتماعي، فحياة البداوة كانت قد بدأت بالزحف نحو الحواضر، وهو ما هدد مصدر المشافهة الذي كان الرواة يستقون منه صحيح الكلام<sup>(١)</sup>، ثم الدافع الثقافي الذي يظهر في رغبة الرواة والنحاة واللغويين في تسجيل الروايات اللغوية<sup>(٢)</sup>، التي ورثوها عن سابقهم، وتدوينها، أو حققوها هم أنفسهم عن طريق الرحلة إلى البادية ومشافهة أهلها.

### ٢, ٣ علم البلاغة:

تشكلت في البيئة الجاهلية رؤية أدبية، تقوم على بلاغة الكلام، وفي تعليقات النابغة الذبياني وملاحظاته ما يدل على أن شعراء الجاهلية كان يراجع بعضهم بعضاً، وأنهم كانوا يبدون في ثنايا مراجعاتهم بعض الآراء في المعاني والألفاظ<sup>(٣)</sup>، ويقفون في إبداعهم عند اختيار الألفاظ والمعاني والصور، وكانوا

(١) عبد الحميد محمد أبو سكين: المعاجم العربية - مدارسها ومناهجها، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ = ١٩٨١م، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ص ١٧.

(٢) عبد الحميد محمد أبو سكين: المعاجم العربية - مدارسها ومناهجها، ص ١٨.

(٣) شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦، دار المعارف بمصر، ص ١٢.

يسوقون أحياناً ملاحظات لا ريب في أنها أصل الملاحظات البيانية في بلاغتنا العربية. ومن يتصفّح أشعارهم يجدها تزخر بالتشبيهاً والاستعارات، وتتناثر فيها من حين إلى حين ألوان من المقابلات والجناسات؛ ما يدل على أنهم كانوا يُعَوّن عناية واسعة بإحسان الكلام، والتفنّن في معارضه البليغة<sup>(١)</sup>.

وقد انتهى العصر الجاهلي بنزول القرآن الكريم، الكتاب الذي وجد فيه العرب أسلوباً مغايراً لأساليبهم، وفصاحة لم يرقّ إلى مثلها بشر، وبلاغة لم يوصف بمثلها كلام، تحدى بلاغتهم التي كانت موضع فخرهم وزهوهم، فبدأ لهم فيه إعجاز يجب التعرّف إلى أصوله، ومجاز يجب التطرّق إلى حقيقته، وإيجاز يجب الوقوف عند أسرارهِ، فكان هذا البيان الساطع حافزاً للدراسات البلاغية التي كان القرآن موضوعها الوحيد، والدفاع عنه مبتغاه<sup>(٢)</sup>.

ومما تفردت به البلاغة عن علوم اللغة العربية الأخرى، أنها كانت أكبر همّ لغوي حملة الخطباء وعامة الناس منذ ما قبل الإسلام، ولم يتعلّق حضورها - في بداية الأمر - بين العرب باللحن والتحرّيف الذي أصاب اللغة، ثم لم يتميّز بها العربي وحده، فالهنود والفرس والروم وغيرهم؛ إن كانوا قد اختلفوا في النظر إليها وتعريفها، فإنهم اتفقوا على جوهرها وقيمتها

(١) المرجع السابق: ١٣.

(٢) محمد أحمد قاسم ومحبي الدين ديب: علوم البلاغة؛ البديع والبيان والمعاني، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، المؤسسة الحديثة للكتاب ببلنّان، ص ١٥.

التعبيرية، فقد أورد الجاحظ في بيانه أنها عند الفارسي معرفة الفصل من الوصل، وعند اليوناني تصحيح الأقسام واختيار الكلام، أما الرومي فرأى أنها حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة، ورآها الهندي وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة<sup>(١)</sup>.

فبعد أن كان الأمر مجرد ملاحظات متفرقة بين الشعراء والخطباء الذين جمعوا بين النقد والإبداع، بدأت ملامح علم البلاغة تتبدى شيئاً فشيئاً، في بيئة تأسست بها قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح. وقد حصّل من تمكن منها الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة المواضع وقسطاسها، وأصاب ذرواً من علم المعاني، وحظي برش علم البيان، وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة، وسليقة سليمة؛ ففحل نثره، وجزل شعره<sup>(٢)</sup>.

هذه -إذن- قوانين الفصاحة، ومعلوم أن الفصاحة ميدان للبلاغة، وقد ذكر الهاشمي أن الإمام الجرجاني وجمعاً من المتقدمين جعلوا البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة ألفاظاً مترادفة، لا تتّصف بها المفردات، وإنما يوصف بها الكلام بعد تحري معاني النحو فيما بين الكلم حسب الأغراض

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الجزء الأول، ص ٨٨.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الجزء الأول، ص ١٦.

التي يصاغ لها، وهو ما أكده أبو هلال العسكري في «الصناعتين»، بإرجاعه البلاغة والفصاحة إلى معنى واحد، وإن اختلف أصلاهما؛ لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى، والإظهار له<sup>(١)</sup>.

من هنا كان منطلق علم البلاغة؛ فهي -كبقية علوم اللغة العربية الأخرى- لم تكن وليدة ساعة أو يوم، وإنما مرت بمراحل عديدة حتى اكتمل نضجها، وأصبحت علماً مستقلاً قائماً بذاته، له قواعده وقوانينه. هذا العلم الذي كان في الأصل نتيجةً لدواع عدة؛ منها ما هو ديني، ومنها ما هو ثقافي.

ففي الجانب الثقافي، نجد أن العرب أمةٌ جُبلت على البلاغة، ومراعاة اللفظ ومقامه، وقد ترسخت في ذاكرتها ضرورة التمييز بين الجيد والرديء من الكلام؛ فضلاً على أن الحديث عن البلاغة العربية حديث عن الحياة العربية، ومناط الوجه العقلي للعرب، ثم للإسلام بعد ذلك، ولهذا؛ فإن البلاغة العربية في صورتها الأولى وجه من وجوه الثقافة التي تترجم عن أمةٍ معروفة<sup>(٢)</sup>.

وما وصلنا من الأدب الجاهلي يمثل -بحقّ- نزعة العرب للبلاغة، إلى درجة الاحتكام إلى قضاة الخطاب الذين جمعوا الفطنة وقوة القريحة ودقة

(١) السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق:

الدكتور يوسف الصميلي، دون تاريخ، المكتبة العصرية ببيروت، ص ١٧-١٨.

(٢) محمد بركات حمدي أبو علي: البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، ص ١٥.

الملاحظة، بالأسواق والمناسبات، أمثال النابغة الذبياني، الذي مثل الشخصية العربية في تعاطيها مع الجمال البلاغي؛ وغيره من البلاغيين المطبوعين، الذين أدركوا للبلاغة والفصاحة شروطها، يحسّون بها فيراعونها في كلامهم، وكان العربي المطبوع يسمع الكلام البليغ أو الفصيح فيميزه وينفعل له، وقد يُطلق عليه حكماً من الأحكام<sup>(١)</sup>.

إذن، فإن العرب قد أحلّوا - منذ الجاهلية - لغتهم من حياتهم المحلّ الأول، فكان لا يكون العربي في نظرهم كاملاً ما لم يبلغ من لسانه الغاية، وكان من يبلغ بلغته منزلة رفيعة من الخطابة أو الشعر، تبلغ به لغته منزلة أرفع بين قومه وأبناء عشيرته، وهو بلغته الرفيعة تلك، يبلغ بقومه أو عشيرته مبلغاً عظيماً بين القبائل والعشائر<sup>(٢)</sup>. هذا الوضع جعل من البلاغة معياراً من معايير الثقافة العربية، ونقلها من مجرد ملاحظات متفرقة، إلى عُرفٍ عام التزم به الكبير والصغير، وما صَبِيٌّ واقعة «استنوق الجمل» إلا مثال لهذا الالتزام.

انتهى عصر الجاهلية، فوجدت البلاغة نفسها في ظلال الوحي، فعرف العرب البلاغة من القرآن معرفة الفطرة والسليقة، لا معرفة العلم والاكتساب، وراحوا يتدبّرون أمرهم بينهم فيما يعلّون به هذا الكلام الساحر والأسلوب

(١) مازن المبارك: الموجز في تاريخ البلاغة، دون تاريخ، دار الفكر، ص ٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

الأسر<sup>(١)</sup> الذي تحدّاهم، فجعلوه محوراً ومادة لدراساتهم النحوية والصرفية والبلاغية، وهم يُقرّون أن فيه إعجازاً يجب التعرف إلى أصوله، ومجازاً يجب التطرق إلى حقيقته، وإيجازاً يجب الوقوف عند أسراره، فكان هذا البيان الساطع حافزاً للدراسات البلاغية، التي كان القرآن موضوعها الوحيد، ولم تكن هذه الدراسات مطلباً تعليمياً بقدر ما كانت مطلباً دينياً؛ للذود عن حياض الدين، وفضح أضراب خصومه<sup>(٢)</sup>.

وقد جعل الدارسون البلاغة في علوم ثلاثة؛ البديع والمعاني والبيان، فجعلوا كلّ ما تُعرف به وجوه تحسين الكلام بديعاً، واضعه هو أبو العباس عبد الله بن المعتز في خلافة المعتمد بالله العباسي. وجعلوا ما تُعرف به أحوال اللفظ ومطابقة اللفظ لمقتضى الحال معاني، أما البيان فهو ما تُعرف به طريقة إيراد المعنى الواحد بأساليب مختلفة، وقد وضعها عبد القاهر الجرجاني، صاحب كتاب دلائل الإعجاز، المتوفى سنة ٤٧١ هجرية<sup>(٣)</sup>.

ومما يذكره ابن النديم من مؤلفات في معاني القرآن ومشكله ومجازه، كتاب معاني القرآن للكسائي، وكتاب الرد على من نفى المجاز من القرآن للحسن بن جعفر الرحي، وغيرهما من الأولين الذين ألفوا في معاني القرآن

(١) مازن المبارك: الموجز في تاريخ البلاغة، ص ٣٣.

(٢) محمد أحمد القاسم ومحبي الدين ديب: علوم البلاغة؛ البديع والبيان والمعاني، ص ١٥.

(٣) أسعد داغر: حضارة العرب، ص ١٣٣.

الكريم؛ كابن الأنباري وابن كيسان والزجاج وثلعب<sup>(١)</sup>، ومن المؤلفات المؤسسة لعلم البلاغة أيضًا، نجد كتاب نهج البلاغة للشريف الرضي، الذي حوى أقوال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وحكمه، وصار فيما بعد منارة من منارات علم البلاغة، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، ثم أساس البلاغة للزمخشري، ومفتاح العلوم للسكاكي. فقد وضع هؤلاء - كلُّ بطريقته - لبنات البلاغة، وأحاطوا بعلومها تنظيمًا وتطبيقًا، وطوروا من أساليب التعامل مع النصوص؛ نصوص القرآن الكريم، والنصوص الثرية الإبداعية، وكذلك النصوص الشعرية.

---

(١) ابن النديم: الفهرست، دون تاريخ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ص ٥١-٥٢.

## خاتمة

حمل أهل اللغة العربية القدماء - عربًا وعجمًا - حملًا عظيمًا، وتطوعوا لمسؤولية كبيرة، يمكن وصفها بالمهمة الحضارية، أثبتوا بها عمق نظرهم، وحسن الرأي والتدبير لديهم، ولن نغالي إن نحن وضعناها في مقام التخطيط اللغوي المعروف لدينا اليوم.

وقد قام مجهودهم على دعامين أساسيين، ضممتا لهم النجاح في استنباط قواعد اللغة العربية لفظًا ومعنى، أفرادًا وتركيبًا؛ أولاهما: أنهم كانوا على صلة وثيقة باللغة العربية تدوينًا وتداولًا، وهو ما وسّع دائرة الاهتمام بعلوم اللغة العربية، والعمل على نشرها، فلها كان يخضع الخطاب الرسمي وغير الرسمي، قبل أن تتشكل في لهجات، وجماعات لغوية تتمايز عن بعضها في الكثير من الخصائص اللفظية والدلالية.

وثانيتها: أن هاجسهم كان قويًا، وكلما قوي الهاجس كان السعي حثيثًا متصلًا غير منقطع، فقد هب هؤلاء - أول ما هبوا - إلى حماية النص القرآني والحديث الشريف من التحريف والتصحيف الذي انتشر بين المسلمين غير العرب أولًا، ثم بعد ذلك بين العرب أنفسهم.

وإذا تأملنا علوم اللغة العربية التي خصصنا لها هذا المحور، وجدناها تحيط إحاطة شاملة بمكون اللغة، فدرّس الإعراب تراكيب الجمل، ودرّس الصرف تراكيب الكلمات وأبنيتها، وجمع المعجم شتاتها ومعانيها، فيما اهتمت البلاغة - منذ أن كانت مجرد ملاحظات - بالنص الإبداعي نثرًا وشعرًا،

قبل أن تفرض نفسها فرضاً، إلى جانب الإعراب والصرف والمعجم، حين اتصلت علومها (البيان والبديع والمعاني) بالنص القرآني والأحاديث النبوية الشريفة، وساعدت على تفسير معاني النصوص الشرعية، التي هي في حاجة إلى تأويل. وقد تحقق ذلك في انسجام تام مع خصائص اللغة العربية التي نزل بها الوحي، ومع مضامين هذا الوحي وأهدافه الكبرى.

وقد كان للتدوين دور كبير جداً في حفظ التراث المرتبط بهذه العلوم، وحفظ قواعدها وآليات عملها. فمن اللحظة الأولى سعى العلماء إلى وضع كتب وصحائف في موضوعات هذه العلوم، دونوا فيها ملاحظاتهم، كانت بمثابة الأساس. وما زالت كتبهم -لحد الساعة- مصدرًا ومرجعًا لعلماء اللغة والباحثين، ثم تلت ذلك مؤلفات أخرى، منها ما كان مستقلاً، ومنها ما كان تعقيباً على ما سبقه في الموضوع، أو إضافة واستدراكاً لما أغفله غيره، فتكاملت الجهود، ووقع الإجماع على القضايا الأصول، باستثناء ما اختلف فيه من القضايا الفرعية، أو ما حمل أكثر من وجه، أو ما وقع الاختلاف فيه حول تسميته، من فروع هذه العلوم وأبوابها.

## لائحة المصادر والمراجع

- ابن عصفور، علي بن مؤمن: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م، الجزء الأول.
- ابن النديم، الفهرست، بدون تاريخ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- أحمد أمين: ضحى الإسلام، الطبعة الثانية ١٣٥٢هـ = ١٩٣٤م مطبعة الاعتماد، شارع حسن الأكبر بمصر، الجزء الأول.
- أسعد داغر: حضارة العرب، طبعة ١٣٣٢هـ = ١٩١٨م مطبعة هندية بالموسكي بمصر.
- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الجزء الأول.
- حسين نصار: المعجم العربي - نشأته وتطوره، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، دار مصر للطباعة.
- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، دار الأمل بإربد (الأردن).
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الجزء الأول.
- السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط

- وتدقيق وتوثيق: الدكتور يوسف الصميلي، بدون تاريخ، المكتبة العصرية، بيروت.
- شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم الأدباء، الطبعة الأخيرة ١٩٣٦م = ١٣٥٥هـ، مطبوعات دار المأمون، الجزء الأول.
  - شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦، دار المعارف بمصر.
  - شوقي ضيف: المدارس النحوية، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
  - الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطبعة الثانية ١٩٩٥م، دار المعارف، القاهرة.
  - عبد الحميد محمد أبو سكين: المعاجم العربية - مدارسها ومناهجها، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ = ١٩٨١م، دار الفاروق الحديثة.
  - علي القاسمي: علم اللغة وصناع المعجم، الطبعة الثانية ١٤١١هـ = ١٩٩١م، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
  - علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، عالم الكتب، القاهرة.
  - مازن المبارك: الموجز في تاريخ البلاغة، بدون تاريخ، دار الفكر.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة، الجزء الأول.
- محمد أحمد قاسم ومحبي الدين ديب: علوم البلاغة؛ البديع والبيان والمعاني، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
- محمد المختار ولد باه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، الطبعة الثانية ٢٠٠٨، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- محمد بركات حمدي أبو علي: البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م، دار البشير، عمان - الأردن.
- محمد حسين سلامة: الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م، دار الآفاق العربية بالقاهرة.
- محمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، الطبعة السادسة ١٩٨٨، عالم الكتب بالقاهرة.
- المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية.



## الدرس اللغوي والشعري .. بين التداخل والتكامل بحث في أصول العلاقة بينهما

السعيد انفضواك<sup>(١)</sup>

### ملخص :

إن الناظر في التراث العربي الإسلامي، يجد هذا الأخير نسقاً فكرياً واحداً، أسهمت في تكوينه جملة من العلوم [لغوية وشرعية]، لا يكاد أحدها يستغني عن الآخر، حتى إن الدارس للعلاقة بين هذه العلوم لا يكاد يجد للموضوعين حداً فاصلاً بينهما؛ لشدة تداخلهما وتكاملهما، فما انتظم عقد علم من علوم اللغة العربية، إلا وتجد أحد علوم الشريعة واسطة هذا العقد، ولا انتظم عقد علم من علوم الشريعة، إلا وتجد علم اللغة واسطته كذلك، ولا تكاد ترتفع منارة أحدهما، إلا وتجد الآخر قاعدته ومُنطلقه، من هنا وجب إبراز التداخل والتكامل الحاصل بين هذين الموضوعين، وذلك هو صلب البحث في هذه الورقة العلمية.

---

(١) باحث في الفكر الإسلامي، تخصص: أصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مراكش - المغرب.

### مقدمة

الحمد لله خالق الألسن واللغات، مُنزل الكتب والرسالات، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح الخلق لساناً، وأعربهم بياناً، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فهذا مقالٌ وسمته بـ «الدرس اللغوي والشرعيّ بين التداخل والتكامل - بحثٌ في أصول العلاقة بينهما»، أبيّن فيه طبيعة العلاقة بين علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية، تلكم العلاقة التي لا يفتأ الدارس المتفحص إدراكها وهو بصدد بحثه في إحدى هذين المجالين، وجماعُ القول في هذه المسألة يتضح بذكر جملة من النقاط، أهمّها: إشكالية البحث، ومنهجه المعتمد، ثم أهميته ومحتوياته.

إن الناظر في التراث العربي الإسلامي، يجد هذا الأخير نسقاً فكرياً واحداً، أسهمت في تكوينه جملةٌ من العلوم [لغوية وشرعية]، لا يكاد أحدها يستغني عن الآخر، حتى إن الدارس للعلاقة بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية لا يكاد يجد للموضوعين حدّاً فاصلاً بينهما؛ وذلك لشدة تداخلهما وتلازمهما، فما انتظم عقدٌ علمٍ من علوم اللغة العربية، إلا وتجد أحدَ علوم الشريعة واسطةً هذا العقد، ولا انتظم عقدٌ علمٍ من علوم الشريعة، إلا وتجد علم اللغة واسطته كذلك، ولا تكاد ترتفع منارة أحدهما، إلا وتجد الآخر قاعدته ومُنطلقه، من هنا وجب إبراز هذا التداخل بين هذين الموضوعين، وبيان أوجه تكاملهما، وذلك هو صلب البحث في هذه الورقة العلمية.

فما مظاهر التداخل والتكامل بين هذين المجالين؟ وما أثر ذلك على كل مجال على حدة؟ ثم ما الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية لهذا التداخل والتكامل الحاصل بين الدرسين؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، قسّمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، جعلت من المقدمة مدخلاً نحو موضوع البحث وإشكاليته وأهميته، ونظّمت مادة المبحث الأول في ثلاثة مطالب، أحطت في الأول منها بالمقصود بالدرس اللغوي والشرعي في هذا البحث، وخصّصت الثاني للأسس المعرفية والمرجعيات النظرية للتداخل بين الدرس اللغوي والشرعي، فيما جعلت المطلب الثالث لإبراز تجليات هذا التداخل والتكامل.

أما المبحث الثاني، فقد جاء -بدوره- في ثلاثة مطالب، تحوي في مجملها نماذج تطبيقية وشواهد على هذا التكامل بين الدرسين معاً، فعقدت المطلب الأول للحديث عن التكامل والتفاعل بين الدرس اللغوي وعلوم القرآن (التفسير، القراءات، التجويد)، وأما الثاني فخصّصته لإبراز التكامل بين الدرس اللغوي وعلوم الحديث، وتحدثت عن التكامل بين الدرس اللغوي والدرس الأصولي والفقهية في المطلب الثالث.

وأما الخاتمة فقد أوجزت فيها خلاصات البحث وأهم نتائجه.



### المبحث الأول

#### الدرس اللغوي والشرعي - مقدمات نظرية في طبيعة العلاقة بينهما

##### المطلب الأول: المقصود بالدرس اللغوي والشرعي:

##### أ- المقصود بالدرس اللغوي:

أقصد من وراء تخصيص فقرة لهذا الغرض بيان المراد بالدراسات اللغوية؛ وذلك دفعاً لبعض الالتباس الذي قد يرتسم في الذهن بمجرد سماع هذا المصطلح، فإذا اختلف الباحثون والمؤصلون من أهل اللغة - قديماً وحديثاً - في عدّ علوم اللغة، وفي بيان الأصول منها أو الفروع، فإن عزمي في هذه الورقة ليس حسم مادة هذا الاختلاف، أو بيان هذه العلوم وتحديداتها، وإنما غاية القصد عندي ههنا: بيان العلاقة بين الدرس اللغوي والدرس الشرعي، وبناء على هذا، فإنه ليس كل علم من علوم اللغة مقصوداً في هذه الدراسة، بل ما كان له علاقة واضحة بالدرس الشرعي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: علم الأصوات والتّصريف والنحو والبلاغة وغيرها. فما المقصود بالدرس الشرعي؟

##### ب- المقصود بالدرس الشرعي:

إذا كان الغرض من هذا البحث هو بيان العلاقة بين الدرس اللغوي والشرعي، فإن المقصود هنا بالدرس الشرعي هو تلك العلوم الخادمة لنص الوحيين: قرآناً وسنة؛ باعتبارهما أصليّ الشريعة الإسلامية؛ إما فهما أو تفسيراً أو استنباطاً أو ترجيحاً، ومن هذه العلوم على سبيل المثال: علم

أصول الدين / العقيدة، وعلم أصول الفقه وقواعده، وكذا الفقه وقواعده، وعلوم القرآن والحديث.

وبناء عليه، فإنني سأقتصر في هذه الدراسة على بيان العلاقة بين هذه العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية التي سبق ذكرها.

### المطلب الثاني: الدرس اللغوي والشرعي - مقدمات نظرية:

إن العلاقة التي لا يفتأ الدارس يتفطن إليها بين العلوم اللغوية والإسلامية، هي علاقة التداخل والتكامل؛ ذلك أن الحديث عن هذا التكامل بين العلوم عامة، وبين علوم اللغة العربية والعلوم الإسلامية أصلٌ أصيلٌ في نظرية نشأة العلوم والمعارف وتكوينها، وهذا راجع إلى أسس ومقدمات نظرية وفلسفية واضحتين، يمكن إبرازهما فيما يأتي:

#### الأساس الأول: وحدة المصدر والمرجع:

والمقصود هنا بوحدة المصدر والمرجع أن العلوم اللغوية والشرعية ترجع إلى مصدر واحد، فالعلوم الإسلامية وما يؤطرها، ومعهودُ كلام العرب والقواعدُ الخادمة له؛ كلُّ ذلك راجعٌ إلى تكوين الله *سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى* وخلقِه، وعليه فالتداخل بينها أمرٌ ضروري وحتْمِي، حتى لو كان المجالان متضادّين، كالليل لا يُعرف إلا بطلوع النهار، فهو في حاجة إليه على كل حال، فما بالك بخدمة بعضهما بعضًا، وحاجة أحدهما إلى الآخر<sup>(١)</sup>، وهذا على

(١) مع العلم أن الحاجة هنا: حاجةٌ تكامل لا حاجة وجود، بمعنى أن كل مجال من المجالين

مذهب من قال إن اللغة توقيفية، ولا يضر اختلاف من قال إنها اصطلاح في هذا السياق<sup>(١)</sup>، ما دام المتكلم بها مخلوق من مخلوقات الله ﷻ.

### الأساس الثاني: أن كل الموجودات تفتقر إلى غيرها:

إذا تقرر ما سبق، فإن كل ما في الوجود من المخلوقات - لا شك - يفتقر إلى غيره، وهو أمر ظاهر لا شك فيه، وهذا الحكم يسري على ما نحن بصدد الحديث عنه من العلوم اللغوية والشرعية وطبيعة العلاقة بينها؛ فالعلوم اللغوية تفتقر إلى علوم الشريعة؛ إذ العامل الديني من أهم أسباب نشأة كثير من العلوم اللغوية وتطورها وازدهارها؛ بل إن القرآن الكريم حفظ لعلوم اللغة العربية مكانتها وسلطانها، والعلوم الشرعية كذلك تفتقر بدورها إلى

يُكَمَّل الآخر ويخدمه، وإلا فمن حيث الوجود فكل علم أو مجال مستقل عن الآخر استقلالاً تاماً.

(١) اختلف المفكرون وأهل العلم في مسألة نشوء اللغة، أهو توقيف أم اصطلاح؟ فذهب بعضهم إلى الاختيار الأول، ومنهم: أبو الحسن الأشعري وأصحابه ومن قال بقولهم، وذهب فريق ثانٍ إلى الاختيار الثاني، ومنهم: المعتزلة ومن سلك مسلكهم، وجمع الفريق الثالث بين الاختيارين، وممن ذهب هذا المذهب: إمام الحرمين والباقلاني وغيرهما. يُنظر للتفصيل في ذلك: ابن جنّي: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، ص ٤١.

ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ١٩٨٨م، دار الفكر بيروت، ج ١، ص ٧٥٣.

إمام الحرمين، الجويني: البرهان في أصول الفقه، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية بيروت، ج ١، ص ٤٤.

فخر الدين الرازي: المحصول، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، ج ١، ص ١٨١.

علوم اللغة من باب أولى؛ باعتبار الأولى مقصدًا، والثانية وسيلة، لا تتحقق الأولى إلا بها.

الأساس الثالث: مركزية النص القرآني في الدراسات اللغوية والشرعية -  
أساس التكامل والتداخل بينهما:

كان نزول القرآن -وما يحمله من قيم وعلوم ومعارف وأخبار ولغة- فاتحة عهد جديد، ومصدرًا أولًا انبثقت عنه جملة من العلوم [الشرعية واللغوية على وجه الخصوص]؛ لذلك اتجهت إليه أنظار الباحثين والعاشرين، فباتت لغته الفصيحة البديعة قبة الباحثين، ومعانيه وجهة للعارفين والعاشرين، فاجتمعت علوم اللغة وعلوم الشريعة معًا على فهم معانيه وسبر أغواره، فتجد الفقيه والمفسر يستعينان بعلوم اللغة على بلوغ غايتها، كما تجد اللغوي والنحوي والبلاغي يُقلّبون الآيات والسور؛ علّ الواحد منهم يظفر بشاهد أو توجيه لسماع بلغه أو قياس أقدم عليه أو غير ذلك، فشكّل القرآن الكريم بذلك بدايات أولى لنشأة علوم اللغة؛ كعلم الأصوات والتصريف والنحو وغيرها، وعلوم الشريعة؛ كالعقيدة والتفسير والأصول والفقه، وغير ذلك، مما يكمل بعضها بعضًا.

الأساس الرابع: العلوم الشرعية أحوج إلى علوم اللغة من اللغة إلى علوم  
الشرعية:

إذا كان القصد من العلوم الشرعية فهم الدين الحنيف وإدراك حقائقه؛ فإن هذه الغاية الجليلة متوقفة -إلى حد كبير- على علوم اللغة، وبناءً على

هذا، صارت علوم اللغة العربية رُكنًا أصيلاً وشرطاً أساساً للعلوم الشرعية كلها، ولما كان النص القرآني عربياً، فإنه لا سبيل لفهمه إلا من هذا الباب، أقصد باب علوم اللغة العربية؛ ولذلك فكل علوم الشريعة الإسلامية مفتقرة إلى علوم اللغة العربية، كيف لا وهي وعاؤها وأساسها، وفي هذا الصدد يقول الإمام الزمخشري (٥٣٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي الْمَفْصَلِ مَا نَصُّهُ: «لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهاً وكلاماً، وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا واقتناره إلى العربية بين لا يُدفع، ومكشوف لا يُتقنع»<sup>(١)</sup>، وقد بسط علماء الشريعة وفقهاؤها الكلام في هذا الأمر، فلا أطيله، ولكن حسبي الإشارة إلى ما يتم به بيان المقصود فقط.

أجمع أهل العلم على أن معرفة اللغة العربية وعلومها شرط من شروط الاجتهاد في الدين، ولم ينته بهم القول إلى هذا الحد؛ بل منهم من اشترط على المجتهد في علوم الشريعة أن يبلغ في عربيته مبلغ أئمتها كالخليل وسيبويه وغيرهما<sup>(٢)</sup>، وهم بهذا يجعلون تعلم اللغة العربية وعلومها من أوجب الواجبات على المجتهد؛ عملاً بما تقرره علوم الشريعة نفسها من أن «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، وفي هذا السياق يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْمَحْصُولِ: «لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى

(١) جار الله الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ١٩٩٣، مكتبة الهلال - بيروت، ص ١٨.

(٢) ومن هؤلاء العلماء الأفاضل الإمام الشاطبي، يُنظر:

الشاطبي: الاعتصام، ١٩٩٢، دار ابن عفان، السعودية، ص ٨٠٩.

القرآن والأخبار وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلمُ بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب»<sup>(١)</sup>؛ لهذا السبب أولى علماء الشريعة اللغة العربية عناية فائقة، وبحثوا مسائلها، وحرروا دقائقها.

### الأساس الخامس: دور العلوم الشرعية في ازدهار العلوم اللغوية:

يمكن بيان ذلك من خلال مظهرين اثنين: فأما الأول، فيتجلى في كون العامل الديني من أهم عوامل نشأة علوم اللغة - كما سبقت الإشارة إليه - وما كانت اللغة العربية ولا علومها لتصل إلى ما وصلت إليه لولا النص القرآني والحديثي. وأما الثاني؛ فليكون علوم اللغة تستند كثيراً إلى نصوص القرآن والسنة إلى جانب الشعر، فيتخذها أصحاب اللغة محطّ انشغالهم ومدارساتهم واستشهاداتهم، وغير ذلك.

ومن مظاهر ازدهار اللغة العربية وعلومها في كنف القرآن، وجود ما يسمى بالتفسير اللغوي للقرآن الكريم، وهو التركيز على الجانب اللغوي في تفسير نصوص القرآن الكريم وفهمها، ومن هذه التفاسير - على سبيل المثال لا الحصر -: الكشافُ عن حقائق غوامض التنزيل للإمام الزمخشري (٥٣٨هـ)، وهو يروم البلاغة، والبحرُ المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وهو تفسير يغلب عليه الجانب النحوي التركيبي، وكذلك روح المعاني

(١) فخر الدين الرازي: المحصول، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، ج ١، ص ٢٠٣.

للألوسي (١٢٧٠هـ)، ومعاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ)، وهما تفسيران يرتكزان على الجانب النحوي، وتفسير أبي عبيدة (٢٠٩هـ) «مجاز القرآن»، وهو يعتمد على المجاز، وتفسير سيد قطب (١٣٨٥هـ) «في ظلال القرآن»، الذي يرتكز على الصورة البيانية، وغير ذلك من التفسيرات التي يغلب فيها أصحابها -رحمهم الله جميعاً- الجانب اللغوي بمستوياته المختلفة.

**الأساس السادس: أن التكامل والتداخل هو الأصل، والتصنيف عارض:**

وهو أمر ظاهرُ البيان، ولا يجادل في هذا إلا مكابر، فلو رجعت إلى علوم اللغة نفسها، لوجدت الرّعيّل الأول يجمعها جمعاً، ولا يميز البديع عن المعاني، ولا النحو عن الصّرف، وهكذا في علوم الشريعة، فما تميّز علم عن آخر إلا بعد التصنيف والتأليف، ولم يكن ذلك إلا لغرضٍ تعليمي أو منهجي، وذلك في أواسط القرن الثاني، والدليل على ذلك كثير من العلماء جمعوا بين المجالين معاً.

**المطلب الثالث: تجليات التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي والشرعي:**

**أ - التداخل والتكامل على مستوى التأليف والتصنيف:**

مما يلحظه الباحث من مظاهر التكامل والتداخل بين الدرس اللغوي والشرعي: التشابه على مستوى التأليف والتصنيف؛ ذلك أن المطلع على جملة من المؤلفات في المجالين معاً يجدها مرتّبة على نحو واحد، وبطريقة واحدة، فمن أهل اللغة من صنّف على طريقة الفقهاء أو المحدثين أو الأصوليين، ومن

هؤلاء من صنّف على غرار كتب أهل اللغة، حتى لا تكاد تميز المؤلف أهو مؤلّف في اللغة أم في علوم الشريعة، ومن أمثلة ذلك:

كتاب أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، الذي سماه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ حيث رتب مادته مُقتفياً أثر الخلاف بين الشافعي (٢٠٤هـ) وأبي حنيفة (١٥٠هـ)، وقد صرّح بهذا في مطلع الكتاب، فقال: «وبعد، فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفكّهين، المشتغلين بعلم العربية (...) سألوني أن أخص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الإمامين أبي حنيفة والشافعي (...)»، فتوّخت إجابتهم على وفق مسألّتهم، وتحرّيت إسعافهم لتحقيق طلبتهم<sup>(١)</sup>، وهذا تصريح واضح في تأليف اللغوي الكبير أبي البركات على خطى الفقهاء والأصوليين.

والأمر نفسه عند السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «المزهر»؛ حيث نسجه على طريقة المحدثين، فقال في مقدمة الكتاب: «هذا علم شريف، ابتكرت ترتيبه واخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع»<sup>(٢)</sup>،

(١) الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج ١، ص ٧.

(٢) السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت، ج ١، ص ٧.

وهذا برهان على التداخل بين المجالين على مستوى التأليف، حتى إنك لتقرأ الكتاب وتُطالع مادته، فيُساورك الشك في كونه كتاب حديث؛ لما أودع فيه صاحبه من منهجية حديثة فذة، تقوم على الجرح والتعديل عند المحدثين؛ حيث تطرق بين دفتي الكتاب إلى من تُقبل روايته ومن لا تُقبل، وتحدث أيضًا عن الضبط والعدالة، وطرق التّحمل والأداء، ولما رام استعماله أيضًا من مصطلحات ذلك الفن الإسلامي الفريد؛ كإطلاقه المتواتر والآحاد، والصحيح والضعيف، والمرسل والمنقطع، والمصنوع والموضوع، والشاذ والمنكر، وغير ذلك من المصطلحات.

وفي السياق ذاته، أَلَّف السيوطي (٩١١هـ) نفسه أيضًا كتاب الاقتراح في أصول النحو، مُرتبًا إياه على ترتيب أصول الفقه تمامًا، ومن طالع كتابه هذا أُلْفاه على نسق الكتب الأصولية، بدءًا من تعريفه الأول في الكتاب لأصول النحو؛ حيث اقتبس تعريف الأصوليين لأصول الفقه فنسج على منواله فقال: «أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل»<sup>(١)</sup>، ونظّم مادة الكتاب على سبعة أبواب، كلها على نسق المنهجية الأصولية، وقد صرّح -رحمه الله تعالى- بهذه المحاكاة في مقدمة الكتاب فقال: «ورتبته [أي كتاب الاقتراح في أصول النحو] على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم»<sup>(٢)</sup>.

(١) السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، ١٩٨٩، دار القلم، دمشق، ص ٢٥.

(٢) نفسه، ص ١٦.

وعموماً فهذه أمثلة على التشابه والتداخل بين الدرس اللغوي والشرعي على مستوى التأليف، وهناك أمثلة كثيرة، يُغني ما ذكرته عن التفصيل فيها.

### ب- على مستوى المصطلحات والمفاهيم:

من أوجه التشابه والتكامل أيضاً بين علوم اللغة والعلوم الإسلامية: اعتمادها منظومة مفهومية ومصطلحية متشابهة، حتى إنك لو طالعت بعض المصطلحات التي يستعملها كل من الأصوليين واللغويين، لصعّب عليك التمييز بين المجالين، إلا إذا كنت باحثاً متفحصاً مدققاً، فعلماء الشريعة وضعوا منظومة مصطلحية دقيقة، استعارها منهم اللغويون، منها على سبيل المثال لا الحصر: النقل والقياس والعلة والاستحسان والحكم والمتواتر والآحاد، وغيرها كثير، وكذلك علماء الشريعة [خاصة الأصوليين]، اقتبسوا من علماء اللغة مصطلحاتٍ ومباحثَ لغوية محضّة؛ كالاتِّراك والترادف والإجمال والعموم والخصوص والإشكال وغيرها، وهذا أعظم من أن نمثل له بمثال أو مثالين، فهو مبثوث في كتب الأصول؛ قديمها وحديثها.

إن هذا التشابه الشديد في مصطلحات هذين المجالين، لا يقف عند التشابه على مستوى الألفاظ فقط؛ بل يتجاوز ذلك إلى ما يترتب على تلك المصطلحات من أحكام، فإذا كان علماء الشريعة قد ذهبوا في تقسيم الحكم الشرعي إلى واجب ومحرمّ ومندوب ومكروه ومباح، فإن أهل اللغة كذلك، فالحكم النحوي عندهم واجب وممنوع وحسن وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء، وغيرهما من الأحكام النحوية الأخرى؛ كالرخصة

والضرورة والاستحسان<sup>(١)</sup>، مما عليه العمل عند الأصوليين.

وجدير بالتنبيه أن الحديث عن هذا التشابه أو التطابق أحياناً بين المصطلحات المستعملة في المجالين معاً، يُحتمّ علينا أن نشير إلى أن كل مصطلح في علم ما يختلف عن شبيهه ونظيره في علم آخر، فالنقل في العلوم الشرعية ليس هو النقل عند اللغويين، وكذلك باقي المصطلحات، فإنها تختلف باختلاف المجال والسياق.

### ج - على مستوى الأصول والأدلة:

أقصد بذلك التداخل والتكامل الحاصل في أدلة علوم اللغة وعلوم الشريعة وأصولهما معاً، فإذا كانت أدلة الفقه وأصوله هي: النقل والإجماع والقياس والاستصحاب ... فإن هذا الأمر نجده ينطبق على النحو والصرف، فأدلتها وأصولها هي: النقل والإجماع والقياس والاستصحاب وغيرها<sup>(٢)</sup>.

(١) للتفصيل في المسألة يُنظر:

السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، ١٩٨٩، دار القلم، دمشق، ص ٤٧.  
الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك لإبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١، ص ٤١٣.  
مؤسسة: مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، جامعة المدينة العالمية، ص ٣٧.  
(٢) السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، ١٩٨٩، دار القلم، دمشق، ص ٢٦.  
أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٩٩٧-٢٠١٣، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية - الرياض، ج ٧، ص ١١٢.  
مؤسسة: مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، جامعة المدينة العالمية، ص ١٥٥.



## المبحث الثاني

## الدرس اللغوي بين التداخل والتكامل

**المطلب الأول: التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي وعلوم القرآن:**

إذا كان القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة، وخطاب الله إلى عباده، فإن هذا الكتاب هو مهد الحضارة العربية الإسلامية، ومنطلق العلوم اللغوية والشرعية، فقد تسابق الجميع إلى فهمه، وسبر أغواره، والوصول إلى أسراره ومقاصده، ودارت حوله الدراسات العربية والشرعية على حدّ سواء، ولما كانت لغته هي اللغة العربية؛ فإنه لا سبيل إلى فهمه إلا من هذا الباب - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - فأغلب علوم القرآن وقواعده التي أصّلها أهل هذا الفن، مؤسّسة على علوم اللغة العربية، وهذه الأخيرة إنما نشأت وتطورت وازدهرت بين أحضان علوم القرآن الكريم، خاصة بين أحضان علم التفسير، ومن هنا باتت العلاقة بين الدرسين [الدرس اللغوي والشرعي] واضحةً جلية، فهي إذن مبنية على التكامل والتداخل، والتناسق والتوافق، ومن أوجه التكامل بين الدرسين ما يلي:

أن التفسير يُعدّ حاضناً لمختلف العلوم اللغوية؛ لذلك تجد كتب التفسير بحرًا يحوي كمًّا هائلًا من الشواهد النحوية والبلاغية والشعرية، ومباحث كثيرة من علوم اللغة وقواعدها، وتجد كثيرًا من المفسرين جمعوا بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، فصارت كتبهم حافلة بمظاهر التفاعل بين الدرسين اللغوي والشرعي، فهذا الإمام البيضاوي (٦٨٥هـ)، وأنت تقرأ كتابه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» تحار في إلحاقه بأهل اللغة أو أهل التفسير، وكذا الزمخشري

(٥٣٨هـ)، والأصبهاني (٥٠٢هـ)، والرازي (٦٠٦هـ)، والقرطبي (٦٧١هـ)، وابن العربي (٥٤٣هـ)، وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وغيرهم -رحمهم الله جميعاً-.

إن البلاغة ومباحثها من أسس فهم القرآن ومدخله؛ لذلك نجد المفسرين يجنحون إلى اعتماد البلاغة في تفاسيرهم؛ بل إن هناك تفاسير كثيرة أسّها وأساسها: البلاغة، كما هو الشأن في تفسير الإمام الزمخشري، الذي أعرب فيه عن أهمية البلاغة وعلومها ومباحثها في سبر أغوار نصوص القرآن الكريم، وفهم أسرارها؛ بل إن الزمخشري ذهب إلى اختصاص علمي المعاني والبيان بالقرآن الكريم، فقال -رحمه الله تعالى- في مقدمة الكشف نقلاً عن الجاحظ (٢٥٥هـ): «فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن برز أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية<sup>(١)</sup> أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أو عظم، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان»<sup>(٢)</sup>، ومن تتبع الزمخشري في كشفه، يجده

(١) هو: أبو سليمان أيوب بن يزيد بن قيس بن زرارة النمري أعرابي أمي فصيح مفوه يضرب ببلاغته المثل. يُنظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة: ٣، ج ٤، ص ٣٤٦.

(٢) جار الله الزمخشري: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي

يوظف مباحث بلاغية كثيرة لتفسير ما أشكل من آي القرآن، فتجد تفسيره مليئاً بالحديث عن التشبيه والمجاز والكناية وغيرها، ومن ذلك تفسيره لآية الربا في سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، قال: «جاء به [يقصد هذا التشبيه] على طريق المبالغة، وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم في حل الربا أنهم جعلوه أصلاً وقانوناً في الحل حتى شبهوا به البيع»<sup>(١)</sup>، وهذا ضرب من أضرب التشبيه، وهو المسمى عندهم بالتشبيه المقلوب، وفي قوله تعالى: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤]، قال الزمخشري: «غُلُّ اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود»<sup>(٢)</sup>، فمن هذه الأمثلة وغيرها يتضح لنا أن الزمخشري مزج تفسيره بالبلاغة، وكشف أسرار القرآن بمباحثها ومسائلها.

إن الناظر في العلاقة بين الدرسين يجدها علاقة تسير في الاتجاهين معاً، فلا تقتصر على استمداد التفسير من البلاغة فقط؛ بل إن هذه الدراسات البلاغية تستمد ججيتها من آي القرآن الكريم، وتعتمد النص القرآني شاهداً بلاغياً، ومن ذلك أيضاً: عدُّ الإعجاز البلاغي مبحثاً من مباحث علوم القرآن عند أهل هذا الشأن، كما عند الباقلاني (٤٠٣هـ) في «إعجاز القرآن الكريم»، والسيوطي (٩١١هـ) في كتابه: «الإتقان في علوم القرآن»، وغيرهما.

- بيروت، المقدمة، ج ١، ص ٢.

(١) جار الله الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ١، ص ٣٢١.

(٢) المصدر نفسه، الجزء ١، ص ٦٥٤.

ومن صور التداخل بين العلوم الشرعية والعلوم اللغوية أيضًا، ما نلاحظه من التكامل والترابط بين الدراسات الصوتية وعلم التجويد أو القراءات، ومن تتبع مصنفات أهل التجويد والقراءات، يجدها حافلة بدراسات صوتية دقيقة جدًا، فقد تطرقت للإدغام، والقلب، والإعلال، والإشمام، والمد، وغير ذلك من الظواهر الصوتية المختلفة؛ باعتبارها مدخلًا مهمًا إلى علم التجويد؛ لهذا أولى علماء التجويد هذه الظواهر الصوتية عناية فائقة، فاشتغلوا ببيانها منذ العصور الأولى للتأليف<sup>(١)</sup>.

ومن أوجه التداخل بين الدراسات الصوتية والقراءات القرآنية، أن أهل هذين الفنين قد جمعوا بينهما إلى حد لا تكاد تميز معه بينهما، فهذا ابن جنبي (٣٩٢هـ) اللغوي الكبير، ورائد علم الأصوات، درس القراءات وبرع فيها؛ بل أَلَّفَ فيها كتابه «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، وأحسب أنه ما بلغ ما بلغ في علم الأصوات إلا بالقراءات، وهذا الكسائي (١٨٣هـ) إمام في القراءات والنحو وغيرهما.

(١) يُنظر للتفصيل:

الكسائي، أبو الحسن: مشتهات القرآن، ١٩٩٨م، دار المنار للنشر والتوزيع.  
أبو جعفر محمد بن سعدان: الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، ٢٠٠٢، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - دبي.  
الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ١٩٩١، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية.  
الشاطبي، أبو محمد: حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، ٢٠٠٥، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية.

**المطلب الثاني: التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي وعلوم الحديث:**

من أوجه الترابط والتكامل بين الدرس اللغوي والشرعي، ما نلاحظه بين علوم اللغة وعلوم الحديث، فإذا كان الحديث النبوي من أعلى صور الدقة والإتقان اللغوي؛ لما أحرزه الرسول ﷺ من جوامع الكلم، فإن علوم اللغة ضرورية لدارس هذا الحديث، وإلا لحن فيه وحمله على غير محامله، وإذا لحن فيه عدّ من الكذابين، كما قال الأصمعي فيما نقله عنه الذهبي في السير: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>، وهذا أمر يخشاه عامة الناس، فضلاً عن خاصّتهم من المحدثين واللغويين.

إن حاجة علوم الحديث الملحة إلى علوم اللغة، نجدها نفسها قائمة بالنسبة لعلوم اللغة إلى علوم الحديث، فالمتمأمل في الدراسات اللغوية عامة، والرواية بصفة خاصة، يجدها تقتبس من علوم الحديث منهجاً فريداً من نوعه، وأقصد بهذا المنهج: الإسناد في الروايات، فإن هذا الأخير لم يقف العمل به عند أهل الحديث من أجل تمييز الصحيح من الضعيف؛ بل استعاره اللغويون؛ لمعرفة صحيح الرواية عندهم من سقيمها، مع العلم أنه منهج حديثي خاص، لم يكن معروفاً عند علماء اللغة، وفي هذا السياق يقول الدكتور صبحي الصالح: «والمهم أن الرواية المصحوبة بالإسناد عُرِفَت -أول ما عُرِفَت- في

(١) شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ج ٧، ص ١١٥.

نقل سنة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ<sup>(١)</sup>، ومن باب التأثير والتأثر، استعار أهل اللغة هذا المنهج، فأعملوه في جمع الروايات، ونفس الأمر سنشير إليه بين علوم اللغة وعلم أصول الفقه، فيراقب في محله.

وعليه، فإن اعتماد علم الحديث على علوم اللغة وحاجته إليها، واعتماد اللغويين منهج المحدثين في تمييز الرواية وتحديد مراتبها، دليل قوي على علاقة التداخل والتكامل بين الدرسين معاً.

#### المطلب الثالث: التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي والفقه وأصوله:

##### التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي وأصول الفقه:

إن أبرز صور التكامل بين علوم اللغة وعلوم الشريعة، تتجلى في العلاقة بين علوم اللغة وعلم أصول الفقه، فإذا كانت أصول الفقه هي تلك الأدلة والقوانين التي يتوصل من خلالها إلى استنباط الحكم الشرعي، فإن هذه الأصول ترجع إلى اللغة في معظمها؛ لهذا أشار غير واحد من الأصوليين - إن لم أقل كلهم<sup>(٢)</sup> - إلى ضرورة الإحاطة بعلوم اللغة لفهم أصول الشريعة وأحكامها؛ ذلك أن معرفة الأحكام واستنباطها وتنزيلها على محالها وأعيانها

(١) صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه - عرض ودراسة، ١٩٨٤م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ج ١، ص ٣٢١.

(٢) يُنظر للتوسع: السبكيان [تقي الدين وولده تاج الدين]: الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١٩٩٥، ص ٨. الشاطبي، أبو إسحاق: الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الأولى: ١٩٩٧، ج ٥، ص ٥٢.

متوقف على معرفة قواعد اللغة العربية وتراكيبها ودلالاتها؛ لذلك عُدَّ النحو والصرف والبلاغة من أهم الأدوات التي يستند إليها الفقيه في العملية الاجتهادية.

إن الناظر في علم أصول الفقه يجده يستمد مادته من ثلاثة أمور، على رأسها علوم اللغة العربية، قال الآمدي في الأحكام - وهو بصدد بيان استمداد أصول الفقه من علوم العربية -: «وأما علم العربية، فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغةً من جهة الحقيقة، والمجاز، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والحذف، والإضمام، والمنطوق، والمفهوم، والاقضاء، والإشارة، والتنبيه، والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية»<sup>(١)</sup>؛ لذلك عُدَّ أهل الشريعة اللغة العربية مدخلاً أساساً لفهم الشريعة الإسلامية.

ومن صور التداخل والتكامل بين المجالين أيضاً، ما يمكن أن نطلق عليه «هجرة المصطلحات»، وأقصد بذلك أن كثيراً من المصطلحات انتقلت من الحقل اللغوي إلى الحقل الأصولي، والعكس بالعكس، ومن ذلك على سبيل المثال ما نجده من اتفاق اللغويين والأصوليين على كثير من هذه

(١) الآمدي: الأحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، ج ١، ص ٨.

إمام الحرمين، الجويني: البرهان في أصول الفقه، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١، ص ٧.

المصطلحات؛ كالكلام في معنى الأمر، والنهي، وصيغ العموم، والمجمل، والمبين، والمطلق، والمقيد، والترادف، والمشارك، وما أشبه ذلك، وإذا أمعنا النظر في هذه المصطلحات نجد النسبة فيها ثنائية، فهي تنتسب إلى اللغة من جهة، وتنتسب إلى الأصول من جهة أخرى، وفي هذا الصدد يقول الطوفي: «والكلام من الآن في مباحث أصولية، أعني: شأنها في العادة أن تُذكر في الأصول، وإن كان موضوعها الألفاظ، فهي كأنها ذات وجهين: من جهة العادة أصولية، ومن جهة التحقيق لغوية»<sup>(١)</sup>، وهذا من أبرز صور التفاعل والتداخل بين علم أصول الفقه وعلوم اللغة العربية.

إن صور التداخل بين علمي اللغة وأصول الفقه لا تقتصر على استمداد أصول الفقه من اللغة؛ بل إن علوم اللغة استفادت من علم الأصول الشيء الكثير، خاصة على مستوى المنهج وطريقة التحليل والتعليل والتدقيق، ومن طالع كتب الأصوليين وجد فيها من دقائق مسائل اللغة العربية ومباحثها ما لا يكاد يوجد في كتب اللغة والنحو، قال السبكي في الإبهاج: «فإن الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون»<sup>(٢)</sup>، وقريب منه ما ذهب إليه الجويني في البرهان؛ حيث قال: «واعتنوا [يقصد الأصوليين] في فنهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما

(١) الطوفي: شرح مختصر الروضة، ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، ج ١، الصفحة ٥٥٣.

(٢) تقي الدين السبكي وولده تاج الدين: الإبهاج في شرح المنهاج، ١٩٩٥، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١، الصفحة ٧.

اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي والعموم والخصوص، وقضايا الاستثناء، وما يتصل بهذه الأبواب»<sup>(١)</sup>. وهذه شهادة تفيد تميُّز الأصوليين على النحاة واللغويين، وهذا ليس غريباً ولا مستحيلاً؛ فمن الأصوليين من بلغ في اللغة مبلغاً يُحتجّ معه بقولهم، ومنهم على سبيل المثال: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، صاحب كتاب الرسالة.

#### التداخل والتكامل بين الدرس اللغوي والفقهية:

لمّا كان علم الفقه يقوم على استنباط الأحكام الشرعية من مظانها؛ فإن اللغة العربية من أهم أدوات هذا الفهم والاستنباط، وبدونها لا يمكن للفقيه أن يسبر أغوار النصوص الشرعية، ولا يفهمُ الشريعة من لا يفهمُ اللسان العربي؛ بل لا يفهمُ الشريعة حق الفهم -على حدّ تعبير الإمام الشاطبي<sup>(٢)</sup>- ولا يصل إلى أسرارها ومقاصدها الجليلة؛ إلا من بلغ في اللسان العربي مبلغ أئمة؛ كالخليل وسيبويه وغيرهما، ومن هنا كانت العلاقة بينهما علاقة ترابط وتداخل.

(١) إمام الحرمين، الجويني: البرهان في أصول الفقه، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية بيروت، ج ١، ص ٤٣.

(٢) الشاطبي، أبو إسحاق: الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الأولى: ١٩٩٧، ج ٥، ص ٥٦.

### خاتمة

أخلص مع القارئ الكريم - من خلال ما سبق - إلى جملة من النتائج، أذكرها كالاتي:

- وجود علاقة جدلية، مبنية على التأثير والتأثر بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية.

- إن اللغة العربية وعلومها ومباحثها مدخل أساس لفهم الشريعة الإسلامية، فلا يفهم الشريعة حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم.

- إن التأثير والتفاعل بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية يسير في الاتجاهين معاً، فلا يقتصر الأمر على استمداد أحدهما من الآخر فحسب؛ بل يتفاعلا ويتأثران ويتكاملان فيما بينهما.

- مركزية النص القرآني في الدراسات اللغوية والشرعية.

- إن هذا التداخل الحاصل بين الدرس اللغوي والشرعي راجع إلى أسس معرفية ومرجعيات نظرية، أهمها وحدة المصدر، والسعي نحو خدمة النص القرآني.

- إن هذا التداخل بين المجالين، أصل أصيل، ومدخل مهم إلى تكامل العلوم، وبناء نظريات معرفية جديدة.

وعموماً، فإن الدرس اللغوي والشرعي بينهما علاقة تداخل وتكامل، وهما متوافقان متناسقان، بينهما تأثير وتأثر، وإمداد واستمداد، وهي علاقة

تسير في الاتجاهين معاً، فلا يقتصر أحدهما على الاستمداد من الآخر، أو التأثير به فحسب؛ بل إن المجالين معاً مترابطان ومتكاملان، والواحد منهما يحتاج إلى الآخر ويفتقر إليه، كما أن علماء كل مجال من المجالين يستعمل ما توصل إليه أهل الصناعة في المجال الثاني، ويعتمد الواحد منهما نتائج انتهى إليها بحث الطرف الآخر؛ مما لا يجعل مجالاً لنفي التداخل بينهما.

## لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.
- الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، دار ابن عفان، السعودية، ١٩٩٢م.
- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، دار القلم، دمشق ١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية.
- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الرياض، ١٩٩٧-٢٠١٣.
- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، لأبي محمد الشاطبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ٢٠٠٥م.
- الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي

- الشأن الأكبر، لابن خلدون، دار الفكر، بيروت ١٩٨٨ م.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، لأحمد بن محمد الخفاجي، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٩٦ م.
- شرح مختصر الروضة للطوفي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧ م.
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على ألفية ابن مالك، لإبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١.
- علوم الحديث ومصطلحه - عرض ودراسة، لصباحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ١٩٨٤ م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- المحصول، لفخر الدين الرازي، مؤسسة الرسالة ١٩٩٧ م.
- مشتبهات القرآن، لأبي الحسن الكسائي، دار المنار للنشر والتوزيع ١٩٩٨ م.
- معاني القراءات للأزهري، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ١٩٩١.
- الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لأبي جعفر محمد بن سعدان، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ٢٠٠٢.



## بنية الجملة في اللغة العربية دراسة في المرجعيات الصورية المؤسسة للغة النحوية

بنيونس عليوي<sup>(١)</sup>

### ملخص:

يقارب هذا البحث بعض القضايا المرتبطة بالبعد الصوري التجريدي في النحو العربي؛ وذلك اعتماداً على بعض المداخل الأساسية التي تشكل المدخل الطبيعي لتلمس حضور البعد التجريدي في الفكر النحوي العربي؛ كمفهوم التمكّن، ومفهوم المحل واللامحل، ومفهوم الموقعية في النحو العربي؛ من أجل إبراز النظامية التي ميزت التفكير النحوي، فالبحث هو غوص في إيستيمولوجية اللغة النحوية من جهة، وبحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل من جهة ثانية.

### الكلمات المفتاح:

النظام العاملي - الخفة والثقل - المقولات النحوية - الإعراب والبناء - نظام المواقع في النحو - المضارعة - موقع الاسم - الرتبة - العامل - المعمول.

### تقديم عام:

يعتبر النحو العربي من علوم اللغة العربية الذي لقي اهتماماً كبيراً من قبل

(١) باحث في الدراسات اللغوية، جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب.

النحويين عبر مر العصور؛ فمنذ لحظة التأسيس<sup>(١)</sup>، كان العقل العربي يتعامل مع النحو باعتباره منطق اللغة الذي سيخلص الناس من آفة اللحن، ويُقَوِّم أَلْسْتَهُم التي أصابها من الزيغ عن منطق اللغة ما أصابها؛ بفعل عوامل توسع الحضارة الإسلامية، وأهم ما يستشف من هذا، أن البعد التعليمي كان لصيقاً بمرحلة النشأة، كما لا يمكن إغفال أن الوازع الديني، والرغبة في فهم تراكيب القرآن الكريم -الذي أصبح دستور الأمة آنذاك- كان من العوامل المهمة أيضاً في وضع علم النحو، فازداد -بفعل ذلك- الاهتمام بهذا العلم، الذي سيستطيع مع مرور الأيام وانشغال العقول به، أن يصبح علم الأمة الأول الذي سيُشغِل عقول عابرة اللغة. ومعه سيكتسي الاشتغال بالنحو العربي أبعاداً علمية ومعرفية، في محاولة للتقعيد لهذا العلم، ورسم معالمه النظرية، وسن مناهج اشتغاله.

إن الاشتغال بهذه المرحلة العلمية الدقيقة في تاريخ النحو من قبل الباحثين، يجب أن يتجاوز قضية معرفة الأعلام (وإن كان العلم بها واجباً)، وبعض القضايا التي يتم اجترارها في الكتب التي ألفت عن النحو، والأطاريح التي اشتغلت به؛ ليسلط الضوء على المعالم الكبرى التي ترصد

(١) يذكر الدكتور تمام حسان في كتابه (الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ثلاثة عوامل لنشأة الدرس النحوي العربي؛ العامل الأول ديني، والثاني قومي، والثالث سياسي. ينظر: تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، ٢٠٠٠.

الطريقة التي كان يفكر بها النحوي في محاولته للتقعيد ورسم الأطر النظرية والمنهجية لهذا العلم.

وهو المنهج الكفيل بتحديد الأبعاد التي أسس عليها نحو العربية، ونحاول في هذا البحث كشف الحجب عن قضية مهمة في الصناعة<sup>(١)</sup> النحوية، وهي قضية حضور الأبعاد الصورية في الدراسات النحوية، وكيف استغل النحوي العربي البعد التجريدي في بناء هيكل النحو العربي، فمعلوم أن النحو العربي قد توجه وجهة لفظية منذ البدء، وذلك ما يتبين بالملموس في نظرية العامل في النحو العربي، فكان بذلك الجانب اللفظي هو الغالب في البناء النظري للنحو العربي، إلا أن هذا لا يعدم وجود البعد التجريدي أيضاً<sup>(٢)</sup>.

إن المزج بين البعد اللفظي والبعد الصوري في النحو العربي هو الذي سيجعل من النحو «صرحاً شامخاً»، ونظرية يصعب تجاوزها؛ نظراً للعمق الذي يميزها.

وقبل البدء لا بد من الإشارة إلى أن أهم مرحلة في التقعيد للدرس

(١) يعتبر مصطلح الصناعة النحوية من بين المصطلحات التي يجب أن نلفت إليها النظر؛ باعتبارها ترادفاً في الأدبيات الحديثة، ما يعرف بالمنهجية العلمية، فهي كما عرفها ابن الطيب الفاسي الشرقي، في فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص: ٢١٨: «العلم الحاصل بالتمرن؛ أي إنه قواعد مقررة وأدلة، وجد العالم بها أم لا».

(٢) هنا لا بد من الإشارة إلى فكرة مهمة، هي أن النحو العربي خلال مرحلة معينة تطور في مدينتين، هما الكوفة والبصرة، وقد غلبت الكوفة النقل، بينما البصرة جمعت بين النقل والعقل أيضاً. يمكن الرجوع لكتاب نظرية العامل في النحو العربي للدكتور مصطفى بن حمزة.

النحوي<sup>(١)</sup> كانت مع المنجزات اللغوية المتميزة لكل من مدرسة الكوفة والبصرة، فخلال هذه المرحلة التاريخية دار نقاش علمي وجدال معرفي بين أكبر العقول التي اشتغلت بالنحو، وهذا يؤكد ما وصل إلينا من كتب في هذه المرحلة التاريخية التي احتوت معظم الأفكار والأصول والمناهج التي سيسير عليها النحو العربي خلال القرون التي ستلي هذه الحقبة، وخلال هذه المرحلة عمدت البصرة إلى محاولة التوفيق بين المنهج النقلي والمنهج القياسي لبناء نظرية العامل، بينما اعتمدت مدرسة الكوفة على السماع أكثر من القياس<sup>(٢)</sup>. وخلال هذه المرحلة، تم التأسيس للأصول العاملة للهيكلة النحو العربي<sup>(٣)</sup>.

تحدثنا في البحث عن بعض القضايا النظرية المؤسسة للنحو العربي، خاصة قضية حضور البعد التجريدي في الممارسة، كما حاولنا الإجابة عن بعض الأسئلة؛ من قبيل: ما هو دور المنهج التصنيفي في تصنيف المقولات النحوية؟ وأي المقولات معربة أصالة؟ وما هي المقولات المبنية أصالة؟ وكيف يمكن تصور موضوع التمكن في بعده التجريدي؟ وكيف أسس النحاة نظام المواقع في النحو العربي؟

(١) هذا لا ينفي الدور الذي لعبته باقي الحواضر العلمية والمدارس النحوية التي ستشتغل بالنحو بعد هذه المرحلة.

(٢) هناك عدة أسباب لذلك، منها كثرة العرب بمدينة الكوفة، واشتغال أهلها برواية الحديث والقراءات القرآنية، بينما في الكوفة كان أغلب أهلها من الموالي والأعاجم، فكان الاشتغال بالعقل أكثر من النقل أمراً طبيعياً.

(٣) ينظر: تمام حسان: الأصول - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ٤٢ وما بعدها.

وعليه سيكون مدار البحث على مقدمة، وثلاثة محاور وخاتمة جامعة وفق التصميم الآتي:

- مقدمة.
  - تجليات الفعل التجريدي في النحو العربي.
  - التصنيف خطوة إلى التجريد.
  - جملة الابتداء في ضوء نظام المحلات.
  - خاتمة.
- ولا بد من الإشارة إلى أن البحث ينطلق من بعض الكتابات التي كتبت في الموضوع، وعلى رأسها:
- بحث للدكتور عبد الرحيم بودلال بعنوان: بنية الجملة عند سيويه: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي.
  - كتاب للدكتور زكرياء أرسلان بعنوان: إبستمولوجيا اللغة النحوية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل.
  - بحث للدكتور مصطفى بنحمزة: نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية.



## المبحث الأول

### تجليات الفعل التجريدي في النحو العربي

أولاً: مقدمات الأساس التجريدي وتجلياته:

نحاول في هذا المحور بسط الحديث عن الأساس التجريدي للنحو العربي، وبيان المقدمات النظرية والمعرفية التي تقف خلف فعل التجريد الذي مارسه النحاة في الصناعة النحوية على تراكيب العربية؛ من أجل كشف الحجب عن النسق المفهومي للغة النحوية، وذلك بإبراز المداخل والآليات العقلية التي تحكمت في مختلف المستويات التي يقدمها النموذج النحوي، وذلك من الانطلاق من حقيقة النموذج العملي من جهة الاختيارات التصورية التي تأسس عليها.

وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى مفهوم التجريد في الأدبيات اللغوية والعلمية، فقد عرف (لالاند) (A. lalande) التجريد بقوله: «إنه عمل الفكر الذي يعتبر، على الوحدة، عنصراً (صفة أو علاقة) من عناصر تمثل أو تصور، ... إن التجريد يعزل بالفكر ما لا يمكن عزله بالتمثيل»؛ أي «أنه آلية لعزل ما لا يمكن عزله في الواقع»<sup>(١)</sup>.

وقد خاض النحوي في تعامله مع العبارة اللغوية تجربة التجرد، فعزل

(١) Combés M, I, ARCHÉOLOGIE DU SAVOIR. P:113 نقلاً عن أ. زكرياء أرسلان:

إبستمولوجيا اللغة النحوية - بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز، ط ١.

عنها ما به تتحقق واقعتها؛ حيث حول اللغة إلى معطى في ذاته وفي شموليته، والحال أنها دون ذلك في الواقع؛ إذ إن ما يجعلها كذلك هو «الوصف الذي ينظر إليها على أنها موضوع»<sup>(١)</sup>.

وبالرجوع على بعض الأبحاث المهمة التي حاولت التفصيل في الموضوع، نجد الباحث (الدكتور زكرياء أرسلان) في كتابه: إستمولوجيا اللغة النحوية، يحصر بعض المقدمات التي تعتبر مدخلاً طبيعياً لاستقصاء البعد التجريدي في اللغة النحوية، على الشكل الآتي<sup>(٢)</sup>:

- مقدمة عزل العبارة اللغوية عن عنصري الزمان والمكان.

- مقدمة إبعاد المتكلم وإقصائه.

- مقدمة عزل اللغة عن الفكر.

- مقدمة الحدوث.

- مقدمة جسمية اللغة.

على أن في كل مقدمة من المقدمات السابقة شرحاً وتفصيلاً، لا يتسع المقال لذكره وإنما أوردناه هنا باعتباره مقدمة معرفية لا بد من الانطلاق منها؛ للتأصيل لباقي المباحث القادمة.

(١) زكرياء أرسلان: إستمولوجيا اللغة النحوية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، ص ٢٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٩٢ وما بعدها.

## ثانياً: مدخل الخفة والثقل خطوة إلى التجريد:

ننطلق في معالجة موضوع الخفة والثقل من قول سيبويه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض؛ فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا»<sup>(١)</sup>.

يقول الدكتور زكرياء أرسلان<sup>(٢)</sup> معلقاً على قول سيبويه: يتضح من خلال هذا القول، أن مفهومي الثقل والخفة، عند سيبويه، متصلان بعلّة إعرابية؛ أي إن الثقل هو ما لحقه جزم وسكون، والخفيف هو ما لم يلحقه جزم ولا سكون، فهذا هو الأصل في حديهما. إلا أن السيوطي ينقل عن بعض النحويين المتأخرين، ما يفيد أن استعمال هذين المفهومين، قد حصل فيه تحريف عن الأصل المذكور؛ حيث صارا مفهوماً دلاليين، وهو ما يفهم من قول أبي البقاء -مثلاً-: «الثقل والخفيف يعرفان من طريق المعنى، لا من طريق اللفظ... الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل

(١) أرشيف منتدى الفصح - من كتاب سيبويه - المكتبة الشاملة الحديثة،

<https://al-maktaba.org/book/31874/4164#p1>

(٢) زكرياء أرسلان: إستومولوجيا اللغة النحوية، (م.س) ص: ٢٩٧.

والمفعول والتصرف، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: اختزال المقولات المفردات اللامحدودة في مقولات محدودة:

استطاع النحاة العرب أن يجعلوا من النحو علماً دقيقاً ومضبوطاً، من خلال استقراءهم الناقد لكلام العرب، ومن خلال اعتمادهم على القياس أداة لجبر الاستقراء الناقد، ولتعميم النتائج المحصل عليها من هذا الاستقراء، وأيضاً من خلال اعتمادهم على الأسس التصنيفية التي مكّنتهم من اختزال المقولات اللامحدودة في مقولات محدودة ومعدودة، وكما هو معلوم، فمن مسلمات العلوم اعتمادها على التصنيف وعلى التجريد، وعلم النحو قد اعتمد على هذين الأسس أيما اعتماد، وهذا ظاهر في الكتب النحوية، من أقدم كتاب وصلنا إلى الكتب الحديثة.

فقد قام النحاة باختزال كل المفردات العربية في ثلاث مقولات، «ولقد قام هذا الاختزال على تحويل المتصل اللغوي المسموع إلى منفصل؛ أي تحويل النصوص إلى جمل، والجمل إلى أصناف كَلِمِيَّة لا تتعدى ثلاثة أصناف، هي «الاسم» و«الفعل» و«الحرف»، وما يخرج من الألفاظ عن هذه الأصناف، يرد إليها بموجب المشتبهة في السلوك العاملي»<sup>(٢)</sup>.

(١) جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج ١، ص ١٨٥.

(٢) زكرياء أرسلان: إستمولوجيا اللغة النحوية، (م.س)، ص: ٢٩٧.

وينضاف إلى ذلك في هذا السياق، الاعتماد على ثنائية الأصل والفرع، وإخضاع كل التصنيفات النحوية لهذا المنطق، وهذا يعتبر مدخلاً من مداخل تلمس الأساس التوليدي للمقولات التركيبية في النحو العربي، يقول الأنباري في هذا الصدد: «يرجع الأصل والفرع إلى فكرة التوحيد التي سيطرت على العقلية العربية، في تصورهما لحقيقة التعدد، فالتعدد يؤول إلى أصل واحد، وهكذا تصور النحوي، أن الأصل في الأفعال البناء»<sup>(١)</sup>، والأصل في الأسماء الإعراب<sup>(٢)</sup>، كما أن سيبويه تصور أن الأصل في الجمل «الجملة الاسمية»، في حين تصور آخرون - من ضمنهم الزمخشري - أن الأصل فيها «الجملة الفعلية»، فهذا الاختلاف راجع إلى الاختلاف في تصنيف العاملين المعنوي واللفظي، من جهة الأصالة والفرعية، فسيبويه - مثلاً - يذهب إلى القول بأصالة العامل المعنوي وفرعية العامل اللفظي، وهو قول تترتب عنه زمرة من التصنيفات الأخرى، نحو جعل «المبتدأ» أصلاً لكل المرفوعات، وجعل «الرفع» أصلاً لكل الحالات الإعرابية»<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، ط ١، ص ٥٣٤.

(٢) السيوطي: همع الهوامع في شرح الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج ١، ص ١٥.

(٣) زكرياء أرسلان: إستمولوجيا اللغة النحوية، (م. س)، ص: ٢٩٨.



## المبحث الثاني التصنيف خطوة إلى التجريد

أولاً: ثنائية الإعراب والبناء:

إن المتأمل في النحو العربي، سيلاحظ جملة من الملاحظات، عن الكيفية التي أسس عليها صرحه النظري، ومن تلك الملاحظات حضور الجانب التصنيفي، في معظم الأبواب النحوية؛ بل إن هذا المنهج حاضر منذ اللحظة الأولى التي تعامل فيها النحوي العربي مع المتن اللغوي، من خلال تقسيمه لمتن اللغة، كما تعتبر ثنائية الإعراب والبناء أسس هذا المنهج؛ بحيث إنها تستغرق كل الأبواب النحوية، فالألفاظ إما أنها معربة وإما مبنية، كما يمكن ملاحظة أن البعد التصنيفي في النحو العربي يعتبر خطوة إلى التجريد.

«بدأ النُّحاة عملهم التصنيفي -المعتمد أساساً على الجانب اللفظي- بتقسيم كلام العرب إلى ثلاث مقولات كبرى؛ هي مقولة الاسم، ومقولة الفعل، ومقولة الحرف، ولسعة هذا التقسيم لزم أن ينطوي كلُّ قسم منها على جوانبٍ متعددة»<sup>(١)</sup>.

«وجعلوا لهذه المقولات خصائص ومحددات تُعرف وتحدّد بها، وهذا التصنيف جامع مانع، تخضع له كلُّ ألفاظ اللغة ولا تخرج عنه، وبعد هذا التصنيف الثلاثي صنّف النُّحاة المقولات الثلاث في مقولتين نحويتين اثنتين،

(١) محمد سعيد صالح ربيع الغامدي: خصائص الفعل في العربية، مقال منشور في مجلة العقيق، مج ٣٧، عددان ٧٣-٧٤، ٢٠١٠/٢٠١١م، ص ١٠.

هما: مقولة المعربات، ومقولة المبنيات؛ إذن فكلام العرب بناء على ما قيل إمّا مبني أو مُعرب، وليس هناك شيء غيرها، وهذا التصنيف أعلاه مرتبط بالتركيب، ومرتب أيضاً بحركات الإعراب؛ لأنّ الكلمة قبل التركيب، لا معربة ولا مبنية»<sup>(١)</sup>.

- المقصود بالمعرب: «تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا»<sup>(٢)</sup>، أو «ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لفظاً أو محلاً، بحركة أو حرف، فاختلف لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجزاه؛ كقولك: (جاء الرجل)، و(رأيت الرجل) و(مررت بالرجل)»<sup>(٣)</sup>.

فالكلمات المعربة هي التي تتغير بسبب دخول العوامل التي تؤثر فيها رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزماً.

- المقصود بالمبني: «الثبوت واللزوم كبناء الحائط، وحده في النحو: لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، وإن شئت قلت: هو ألا يختلف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٥، ج ١، ص: ٤٥.

(٢) شرح المقدمة الأجرومية، شرح: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الصفا، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١١.

(٣) موفق الدين بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١، ط ١، الجزء الأول، ص ١٥٠.

(٤) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار

وأجمع النحويون على أصل لم يختلفوا حوله، وهو أن الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال والحروف البناء؛ ليُصبح على مستوى التجريد: كل مبني هو عامل، وكل معرب هو معمول.

المبني ——— عامل.

المعرب ——— معمول.

يقول الزجاجي: «وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف»<sup>(١)</sup>.

يقدم الزجاجي في هذا النص بعض الحجج التي جعلت الاسم يستحق الإعراب، على خلاف الأفعال والحروف؛ بحيث إن الأسماء استحقت الإعراب لأنها تحمل معاني مختلفة لا تتميز إلا بالإعراب.

إذا فالمعرب: هو كل ما تغير آخره، سواء أصالة (الاسم)، أو شبهاً (الفعل المضارع)؛ إذن المعرب شامل للاسم -المتمكن أمكن، والتممكن غير أمكن- والفعل المضارع (إذا لم تباشره إحدى النونين).

الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ١٩٩٥، ط ١، ج ١، ص ٧٤.  
(١) الزجاجي: كتاب الجمل، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته: الشيخ ابن أبي شنب، الجزائر، ١٩٢٦، ص ٢٦٠.

أما المبني: فهو كل ما لزم حركةً واحدة، سواء أصالة (الفعل والحرف)، أو شبهًا (الاسم)؛ إذن المبني شامل للحروف كلها، والفعل الماضي والأمر والفعل المضارع المتصل بنون النسوة، ونون التوكيد، والاسم غير المتمكن.

ولكن أثناء الممارسة النَّحْوِيَّة، وجد النَّحْوِيُّونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا جَاءَ مَبْنِيًّا، وَمِنَ الْأَفْعَالِ مَا جَاءَ مَعْرَبًا، فَاحْتِيجُ إِلَى تَعْلِيلٍ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنِ أَصْلِهَا؛ وَذَلِكَ لِكَيْ لَا يَقَعَ أَيُّ تَشْوِيشٍ فِي الْبِنَاءِ النَّظَرِيِّ لِلنَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَتَبْقَى الْآلِيَّةُ التَّفْسِيرِيَّةُ مُتَجَانِسَةً فِي تَفْسِيرِ جَمِيعِ الظَّوَاهِرِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تَعْرَضُ عَلَيْهَا.

«وقد فصلُّ النَّحَاةُ فِي الْمَعْرَبَاتِ، مُبْتَدِئِينَ بِالْأَسْمِ الْمَعْرَبِ ثُمَّ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، فَذَكَرُوا أَنَّ الْمَعْرَبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ صِنْفَانِ؛ صِنْفٌ يَسْتَوْفِي حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ وَالتَّنْوِينِ يَسْمَى الْمَنْصَرَفِ، وَصِنْفٌ لَا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ وَلَا التَّنْوِينِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمَنْصَرَفِ»<sup>(١)</sup>.

وقد وضح أبو البركات الأنباري هذه المسألة توضيحًا مميزًا؛ حيث قال: «فإذا قيل: هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل؟ لا، بل هو محمول على الاسم في الإعراب، وليس بأصل فيه؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف؛ وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة، نحو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض...»<sup>(٢)</sup>.

(١) الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: علي بو ملحم، دار الجيل بيروت، ط ٢، ص ١٦.

(٢) أبو بركات الأنباري: أسرار العربية، دار المكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٣٤.

وبالعودة إلى الاسم المنصرف، نجد في بعض الأسماء ما يظهر عليه حركات الإعراب كلها، وهو الاسم المنصرف السالم غير المعتل، ك: رجل وفرس، وهذا يعرب إعراباً لفظياً، ونوع لا تظهر عليه الحركات، وهو الاسم المنصرف المعتل، ك: قفا ورحى، ونوع تظهر عليه بعض الحركات ولا تظهر أخرى، وهو المنقوص، ك: القاضي، وهذان النوعان الأخيران يعربان إعراباً تقديرياً. ثم تحدّث النحاة عن الفعل المعرب، وهو الفعل المضارع، وهو لا يستحق الإعراب أصالة، بل استحقه تطفلاً على الاسم وشبهاً به، والمضارع بدوره يُعرب لفظياً في الأفعال غير المعتلة، وتقديرياً في الأفعال المعتلة، ثم تحدّثوا، بعد ذلك، عن المبنيات، ففصلوا القول في الحروف، واعتبروها كلها مبنية، وتحدّثوا عن حركات البناء وفق مقولتي الأصل والفرع، فاعتبروا أنّ السكون أصل في كلّ مبني، وأنّ أيّ مبني غير ساكن فإلعة، أو لقربه من الاسم<sup>(١)</sup>.

#### - النيابة في الإعراب:

كان لزاماً بعد هذا التقديم لمفهوم المعرب أن نشير إلى قضية مهمة في هذا الباب، وهي مفهوم النيابة في الإعراب، وقد تحدث عن هذا الموضوع مجموعة من المتأخرين، وسموه بمصطلح التقاص والمقاصة، منهم صاحب البسيط، وابن يعيش، وابن الفلاح في المغني، وجمع السيوطي أقوالهم في

(١) الزمخشري: شرح المفصل، الجزء الأول، ص ١٥٢، ١٥٣.

الأشباه والنظائر، فقال: التقاص: «منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف، كما حمل النصب على الجر في باب المؤنث السالم وفي باب التثنية وفي باب المذكر السالم؛ طلباً للمقاصة...»<sup>(١)</sup>.

يقول الزمخشري: اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها. وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين: أحدهما: أنه لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى؛ لأنها أقل وأخف، بها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل. ولذلك كثرت في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، مما أعرب به. وقد رغبنا عنها ولم تقدر هي به.

والوجه الثاني: الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأن علامات غير المعلم، كالطراز في الثوب؛ ولذلك كانت الحركات هي الأصل، هذا هو القياس. وقد خولف الدليل، وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه، وذلك في مواضع: منها الأسماء الستة المعتلة، إذا كانت مضافة؛ ومنها «كلا» ومنها التثنية، والجمع السالم.

في ختام هذا الجزء، نستشف أن النحوي العربي تعامل مع المتن اللغوي في لحظة التأسيس، بمنهج استقرائي تصنيفي؛ فباستقراء كلام العرب، تبين للنحوي أن كلام العربي لا يخرج عن ثلاثية أقسام الكلم أولاً، ثم عن ثنائية

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، (م.س) ١-١٢٦.

الإعراب والبناء من جهة أخرى، إذن فهذه الثنائية تسغرق الألفاظ العربية كلها، بحيث إن أي لفظ إما أن يكون معرباً أو يكون مبنياً.

ثانياً: المتمكن وغير المتمكن في ضوء النظام العاملي:

تعتبر مقولة التمكن، من المقولات التي تنتمي للمجال الإعرابي، وهي ترتبط أشد الارتباط بالحركات الإعرابية؛ بل إن تعريفها يقوم على هذه الأخيرة التي تعتبر معياراً في تحديد درجة تمكن المقولات النحوية.

فالتصنيف اللفظي لمقولات التمكن يحيلنا على ثلاثة أقسام في هذا الصدد: المتمكن الأمكن، والمتمكن غير الأمكن، وغير المتمكن، وهذا التصنيف هو الذي فصل فيه النحاة بشكل كبير في كتبهم، ومقولة التمكن في هذا المستوى لها علاقة كبيرة بالحركة الإعرابية، والتمكن هو المعيار الذي يحدد درجات الاسمية؛ فالمتمكن أمكن: هو الأعلى تمكناً في الاسمية، ويأتي في الرتبة الثانية: المتمكن غير أمكن، ويأتي أخيراً: غير المتمكن، وكلما ابتعد الاسم من التمكن في الاسمية اقترب من الفعلية.

أ. المتمكن مرادف للمنصرف:

يرادف مفهوم المتمكن عند النحاة مفهوماً آخر، هو مفهوم المنصرف، فما المقصود بالمنصرف في النحو العربي؟

يقصد بالمنصرف في النحو العربي: «ما دخلته الحركات الثلاث مع

التنوين، سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً<sup>(١)</sup>، ويتبين إذن أن المنصرف مختص بالأسماء فقط، دون الأفعال والحروف؛ لأن الأسماء وحدها هي التي تقبل جميع الحركات، أما الأفعال والحروف فلا تقبل جميع الحركات، وفي هذا السياق نستحضر تعريف سيبويه للاسم حينما عرفه بقوله: «الاسم: رجل و فرس وحائط»<sup>(٢)</sup>، فهذا التعريف حينما يتوقف معه الكثير من الباحثين لا يزيدون عن قولهم: إنه «تعريف بالمثل»؛ لكنهم كثيراً ما يغفلون أن هذا التعريف دقيق عند سيبويه؛ لأنه ذكر أسماء تقبل جميع الحركات، وهو ما يعني أنها أشد تمكناً من الاسم، على عكس بعض الأسماء التي تأتي في مرتبة أدنى من هذه الأمثلة.

#### ب. التعريف والتنكير معيار للتمكن عند النحويين:

من خلال استقراء مواقف النحاة، يمكن تحديد جملة من المعايير والعلامات التي وضعوها، لتمييز الاسم المتمكن، ومن بين هذه المعايير، معيار التعريف والتنكير، فهذا ابن يعيش يبسط القول في المفصل في الجزء الثالث، عن علاقة التمكن بالتعريف والتنكير، ويقول: «وتعاقب التعريف والتنكير بالعلامة عليه، وأمّا ما لا تمكّن له فلا يتعرف نكرته ولا يتنكر معرفته؛ فرجل و فرس متمكنان لتعاقب التنكير والتعريف عليهما، نحو قولك: فرس ورجل، والرجل

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج ١، ص ٥٧.

(٢) سيبويه: الكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص ١٢.

والفرس، وأما زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام فمتمكنان؛ لأنهما قد يتنكران إذا تُنبا فيقال: الزيدان والعمران ... وأما (هذا) ونحوه فإنه غير متمكن؛ لأنك لا تقول: الهذان، وأما (كم وكيف) فإنهما غير متمكنين؛ لأنَّهما نكرتان لا تتعرفان»<sup>(١)</sup>.

### ج. التنوين معيار التمکن:

لا بد من التأكيد على أن المتمكن له علاقة وطيدة بمصطلح الاسم؛ بل إن مناقشة موضوع التمکن، لا تستقيم إلا بالحديث عن الاسم؛ فهذا ابن يعيش يلخص علاقة التمکن بالاسمية، فيقول: «التمکن رسوخُ القدم في الاسمِيَّة، وقولنا: اسم متمكن؛ أي: راسخ القدم في الاسمِيَّة، وقولنا: اسم متمكن، أي: هو بمكان منها؛ أي: لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب، والأمكن على زنة أفعال للتفضيل؛ أي: هو أتم تمكُّناً من غيره ...؛ أي: أرسخ قدماً في مكانه من الاسمِيَّة»<sup>(٢)</sup>.

ويستتج من هذه النص وغيره أن التمکن خاص بالأسماء، وأمَّا الأفعال والحروف فلا حظَّ لها في التمکن، والتنوين أهم علامة تصاحب الإعراب، وهو يميز الاسم المتمكن عن غيره، ويدل التنوين على عدة أمور، يُمكن حصرها في الآتي: التنوين في الأسماء يدلُّ على الخفَّة، وعلى أنها أمكن وأقوى في الاسمِيَّة

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج ٣، ص ٨٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٧.

من غيرها، وأن كل اسم معرب بالحركات الثلاث + التنوين، لا علاقة له بالفعلية ولا الحرفية، والتنوين موقعه الجر؛ فكلما فقد التنوين فقد الجر.

ولبيان التفسير الذي يفسر به موضوع التمكّن في ضوء المستوى العاملي، لا بد من ربط الموضوع بتصوّر سيبويه في العامل المعنوي والعامل اللفظي، فالعامل المعنوي عند سيبويه أصيل (الابتداء)، وهذا يحيل - لا محالة - على موضوع التوليد في النحو العربي؛ فسيبويه يرى أن جملة الابتداء هي الأصل، وباقي البنى التركيبية متولدة عن هذه البنية الأصل، فيقول في الكتاب: «اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليهم هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلا الابتداء مادام ما ذكرت لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: «عبد الله منطلق» إن شئت أدخلت «رأيت» عليه، فقلت: «رأيت عبد الله منطلقاً»، أو قلت: «كان عبد الله منطلقاً» أو «مررت بعد الله منطلقاً»، فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»<sup>(١)</sup>.

ومنه يمكن تصور البنية العاملة على الشكل الآتي - كما ذكر الدكتور زكرياء أرسلان<sup>(٢)</sup> - وذلك بالانطلاق من فكرة مفادها أن العامل لا محل له من الإعراب؛ اعتماداً على مفهومي البناء والإعراب، فإن البنية العاملة تأخذ في مرحلتها الأولى الشكل الآتي:

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) زكرياء أرسلان: إستمولوجيا اللغة النحوية، ص ٣٠٥.

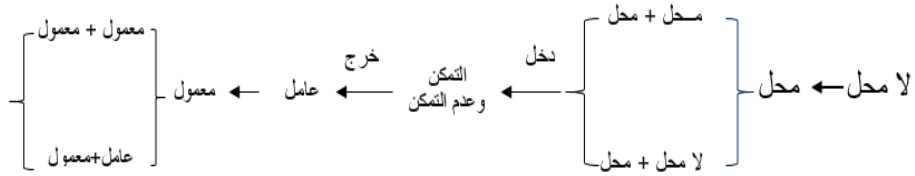


يعد هذا الشكل -بالنسبة لما توحي به دلالات النص السابق- بمثابة النموذج الذي على أساسه ينتج المتكلم عباراته اللغوية، أو بمنزلة القاعدة التي يتم على غرارها التوليد. إن المسافات التي يحددها هذا الشكل عبارة عن مسافات إجبارية، لا تستقيم الجملة عاملياً إلا بوجودها، معنى هذا أن الأشكال الجمالية يجب أن تضم بنياتها العاملة -بالضرورة- مسافات إجبارية، ترجع إلى إحدى البنيتين الأصليتين (الفعلية والاسمية)، كما يجوز أن تضم مسافات اختيارية، تشتغل بمثابة الإضافات التي يمكن الاستغناء عنها، دون أن يشكل ذلك اضطراباً عاملياً في الجملة، على خلاف المسافات الإجبارية، إن ما يدل على طابعها الإجباري أنك تجد النحوي يقدر حضورها كلما بدا غيابها واضحاً في الكلام المنجز، ومثال ذلك، تقديره الفعل والفاعل المضمرة في تحليله لعبارة «الجدار»؛ إذ يجعلها بعد التقدير على النحو الآتي: «احذر الجدار».

وفي المرحلة الثانية يقول الدكتور أرسلان:

إذا كان الشكل السابق يرسم المسافات، ويقسمها إلى محلات، ولا محلات بواسطة تدخل «المحل» و«اللامحل»، فإن عمارتها عاملياً تقتضي تدخل ثنائية أخرى هي ثنائية «التمكن» و«عدم التمكن». وهكذا سيتم -استناداً لما ذكره سيويه في «باب مجاري أو آخر الكلم في العربية»- إسناد اللامحل

للعناصر غير المتمكنة، وإسناد المحل للعناصر المتمكنة، بمعنى آخر، سيتم إسناد المحلات للمعمولات واللامحلات للعوامل. فالنحوي، إذن يستدعي ثنائية التمكّن لعمارة المسافات عاملياً، فتشتغل هذه الثنائيات في المستوى الأول من مستويات تحليل الجملة بشكل أفقي، تتمكّن بمقتضاه من اختيار الكائن الذي يمكنه أن يحتل المحل أو اللامحل. فثنائية التمكّن وعدم التمكّن هي القاعدة التي تحول الشكل العملي المسافي السابق من وضع مسافي مجرد إلى بنية عاملية معمورة بعامل ومعمول؛ حيث تستبدل الرموز المسافية للشكل: لا محل + محل برموز عاملية: عامل + معمول. ويكون هذا الاستبدال إيذاناً بانتقال مستوى التحليل من المجال الموقعي المسافي الصرف إلى المجال العملي المجرد، ويمكن أن نمثل لهذا التحول بالشكل التالي:



ولا شك أن في هذه المرحلة، تحكم البنية العاملية قواعد تضبط شروط

تعالق عناصرها، وتؤهلها لعملية الملء، ومن هذه القواعد نذكر<sup>(١)</sup>:

- توجه العامل من اليمين إلى اليسار.

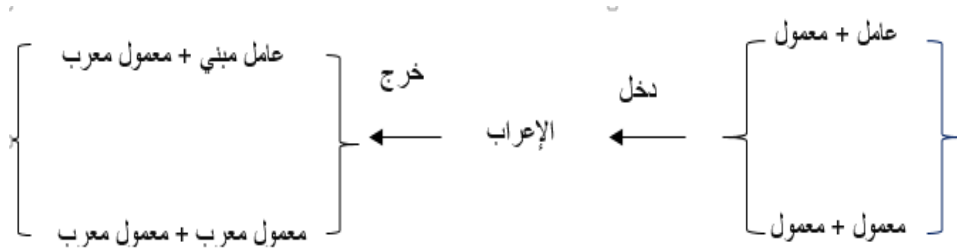
- تقدم العامل على المعمول.

(١) المرجع نفسه، ص ٣٠٨.

- لا يكون العامل عاملاً في نفسه.
- لا يكون العامل عاملاً في المعمول، ومعمولاً له في الوقت نفسه.
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد.
- يفترض في العامل أن يكون مفرداً لا مركباً، ويفترض في المعمول أن يكون مفرداً أو مؤولاً بمفرد.

إن هذه الأصول العاملية هي التي تحكم البنية العاملية للنحو العربي، وقد فصل الدكتور مصطفى بن حمزة في كتابه: «نظرية العامل في النحو العربي»، دراسة تأصيلية وتركيبية، كل ما يتعلق بالنظرية العاملية والأصول التي تقوم عليها، وتصور النحويين من البصرة والكوفة لشروط الأعمال، وكذا العوامل اللفظية والمعنوية.

وبعد هذه المرحلة يتدخل مفهوم الإعراب في المرحلة الأخيرة، فيقع تغيير على البنية العاملية المجردة؛ حيث تتحول من بنية عاملية غير موسومة إعرابياً إلى بنية عاملية موسومة، ونمثل لهذا التحول، بالشكل الآتي<sup>(١)</sup>:



(١) المرجع نفسه، ص ٣١٠.



## المبحث الثالث

## جملة الابتداء في ضوء نظام المواقع

أولاً: الابتداء منظم لعناصر الجملة عند سيبويه:

يجد المتتبع للدرس النحوي العربي نفسه أمام مجموعة من النصوص المؤسسة والمقعدة للبناء النظري، كما أنه من خلال هذه النصوص ستمر على ذهنه بعض الملاحظات المهمة عن الكيفية التي تم من خلالها التأسيس للنظام النحوي في لحظة التقعيد، ثم بعد ذلك علاقة النصوص المقعدة بالمسارات التي ارتضاها النحاة بعد هذه المرحلة، فمن بين تلك الملاحظات التي يمكن أن ترسخ في ذهن الباحث، دفاع سيبويه في الكتاب عن العوامل المعنوية، وجعلها أصل العمل، وجعل العوامل اللفظية تابعة لها في العمل، ثم من خلال هذه الملاحظة يتبادر إلى الذهن سؤال مشروع عن السبب الذي دفع النحويين بعد سيبويه للتشبث بالعوامل اللفظية عوض العوامل المعنوية، وتأسيس النحو العربي على العامل اللفظي، ثم سؤال آخر عن: ما هو حظ النحو العربي من النسقية؟ وهل هو نحو نسقي منسجم ومنظم؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تستدعي -بالضرورة- بعض النصوص المؤسسة التي من خلالها يمكن تلمس هذه القضايا في ثنايا الكتابات النحوية، فمن النصوص المؤسسة في هذا الباب -يقول الدكتور عبد الرحيم بودلال<sup>(١)</sup>- قول سيبويه في الأبواب الأولى من الكتاب: «هذا باب المسند

(١) عبد الرحيم بودلال: بنية الجملة عند سيبويه - الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي،

والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لا يمكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت عبد الله منطلق؛ لأن هذا يحتاج ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده».

وكذلك قول سيبويه في نص آخر: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ».

فهذه النصوص تعتبر مدخلاً رئيساً للغويات العربية، كما أكد ذلك الدكتور بودلال.

ومن خلالها يمكن أن ننظر إلى قضية الابتداء، وكيف جعله سيبويه أصل العوامل، من الناحية الإعمالية، وضابط بنية الجملة وعناصرها.

وفي التعليق على نص سيبويه الثاني، يقول الدكتور عبد الرحيم بودلال<sup>(١)</sup>:  
كأنه يرتب الأحوال الخاصة بالاسم، بحيث إن الاسم يكون مرفوعاً ثم

بحث منشور ضمن الكتاب الجماعي «مركزية سيبويه في الثقافة العربية»، ص ٦٧٧ وما بعدها.  
سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب الطبعة الثالثة، م ج ١، ص ٢٣ - ٢٤.

(١) عبد الرحيم بودلال: بنية الجملة عند سيبويه - الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، ص ٦٨١ وما بعدها.

منصوبًا ثانيًا، وأخيرًا مجرورًا في أحوال لها وضع خاص. وحين نصف الاسم وفق هذا الترتيب الإعرابي، فإننا سنقر بوجود حالتين للرفع تعد الأصل لكل مرفوع، وبهذا تنظم الجمل، وعلى أساسها ستوزع الأبواب، وهي راجعة لما قام عليه النحو العربي:

• جملة الابتداء.

• وجملة الفعل.

لم يرض بعض النحويين وهم يقرؤون «الكتاب» اعتبار هاتين الجملتين مستقلتين، كل واحدة قائمة بنفسها؛ بل لا بد أن ترجع إحداهما إلى الأخرى في التقعيد.

وهذا ما أكده أيضًا الدكتور عبد الرحمن بودراع؛ حيث قال: «فمن حيث أصول التقعيد، هناك ترتيب في الحركات الإعرابية، وهناك ترتيب في الوظائف، وفي هذا الترتيب هناك أصل متحكم، وفرع تابع»<sup>(١)</sup>.

ولتوضيح مداخل هذا التصور، عمد الدكتور عبد الرحيم بودلال إلى استحضار مقولة المضارعة، التي تعتبر مفهومًا إعرابيًا، تنتمي للمجال العملي في النحو العربي<sup>(٢)</sup>.

(١) عبد الرحمن بودراع: الأسس المعرفية للغويات العربية، ص ١٢٩.

(٢) عبد الرحيم بودلال: بنية الجملة عند سيويه - الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، ص ٦٨٢ وما بعدها - بتصرف.

### ثانياً: المضارعة وموقع الاسم عند سيبويه:

المضارعة أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وهي درجات جعلت سيبويه يرتبها بين المضارعة الكلية والمضارعة الجزئية.

وسيبويه حين يجعل المضارعة علة في إعراب المضارع، يضيف في نصوص أخرى من الكتاب أن العامل في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم. وموقع الاسم لا يكون إلا معرباً، بغض النظر عن نوع الموضع، هل هو موقع رفع أو موقع نصب أو موقع جر، المهم هو الموقع نفسه، وليست حركته.

فالفعل المضارع حين يكون معرباً فهو في موقع الاسم؛ لأن الأصل فيه أن يكون مبنياً؛ باعتباره فعلاً في الأصل، والإعراب عليه طارئ؛ لذلك فإن الفعل المضارع حين يكون معرباً فهو في موقع الاسم.

وكل ما حل موقع الاسم، فإنه يأخذ حكمه الإعرابي، هذا من الأصول الإعرابية الأولى عند سيبويه.

### ثالثاً: الابتداء وموقع الاسم:

هما عاملان معنويان، قال بهما سيبويه، القائل بعلاقة الشبه الموقعي بين الفعل المضارع والاسم، وهي علة الإعراب في الفعل المضارع.

هذا التصور يدفعنا إلى الحديث عن قضية ارتباط إعراب الفعل المضارع بعامل الابتداء.

فأما الابتداء فموجب إعراب المبتدأ والمبتدأ موقع ما بعد الابتداء، وهو

أول أحوال الاسم، كما أشار إلى ذلك سيويه في مقدمة الكتاب، ويجوز من الناحية الموقعية النظرية أن يحتله المضارع؛ لذلك فموقع الرفع باعتباره موقعاً للاسم يجوز أن يحتله الفعل المضارع، فموقع الرفع في المبتدأ نظرياً سابق لهذا الموقع، فمن حيث الترتيب يجوز:

١. الابتداء \_\_\_\_\_ المبتدأ.

٢. الابتداء \_\_\_\_\_ موقع الاسم.

٣. الابتداء \_\_\_\_\_ الفعل المضارع.

الموقعان ٢ و ٣ يحتلها الفعل المضارع، فموقع الاسم مسبق بعامل الابتداء، والابتداء أول أحوال الاسم، وهكذا يكون سيويه مقراً بوجود العلاقة الموقعية بين الفعل المضارع والابتداء، أو بين موقع الاسم والابتداء؛ باعتبارهما عاملين معنويين؛ الأول في الجملة الابتدائية، والثاني في جملة الفعل.

الابتداء (موقع الاسم) + (موقع الاسم)

عامل المبتدأ الخبر

وبهذه الصورة نكون أمام جملة واحدة من حيث الموقع.

**رابعاً: قضية الرتبة وبناء الجملة، وعلاقة موقع الاسم بالابتداء:**

يقول الدكتور عبد الرحيم بودلال<sup>(١)</sup>: تعد قضية الربط بين عاملين

(١) عبد الرحيم بودلال: بنية الجملة عند سيويه - الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، ص ٦٩١ وما بعدها.

معنويين قال بهما سيوييه من المقدمات التي توضح العلاقة بين الجملتين بشكل جلي، بحيث يعد الابتداء حالة تسبق التلفظ بالابتداء، فلو جاز اعتباره موقعاً لقلت إنه موقع قبل المبتدأ، ومعلوم في نظر النحويين أن العامل سابق للمعمول سبقاً وجودياً وموقعياً<sup>(١)</sup>، ومما يؤكد هذا التصور حلول النواسخ هذا الموقع، فالنواسخ - كما هو معلوم - لا تأتي إلا قبل المبتدأ، ولا تنسخ إلا عامل الابتداء، فهي من النواسخ التصورية قبل المبتدأ، تحل محل الابتداء، فيكون هناك ابتداء ثم مبتدأ:

ابتداء (صمت) ثم مبتدأ + خبر .. هذا الوضع خاص بالجملة الاسمية.

الفعل المضارع معرب، ويحل الموقع الأول في الجملة الفعلية؛ لكنه لا يحتل موقع الابتداء؛ بل يأتي بعده - وكل فعل لا يسبق المضارع من حيث الموقع - ولذلك فإن كل مواقع الاسم بعد الابتداء - كما بينت سابقاً - يجوز عند سيوييه أن يحتلها المضارع، وهي سبب إعرابه. فبعد الابتداء لا توجد إلا مواقع الأسماء، وهذه المواقع إن حل فيها المضارع فهو معرب.

ثم إن النحويين - وخاصة البصريين - نصوا على أن موقع الرفع قبل الفعل لا يحتله إلا المبتدأ. ولما خالف الكوفيون هذا الأصل، كان عليهم في مثل: زيد قائم، وهل يجوز اعتباره فاعلاً، قال الكوفيون بجواز ذلك، فكانت جملة زيد قام أبوه ردّاً نظرياً على دعوى الكوفيين<sup>(٢)</sup>.

(١) مصطفى بن حمزة: نظرية العامل - دراسة تأصيلية وتركيبية، ص ٣٠٢.

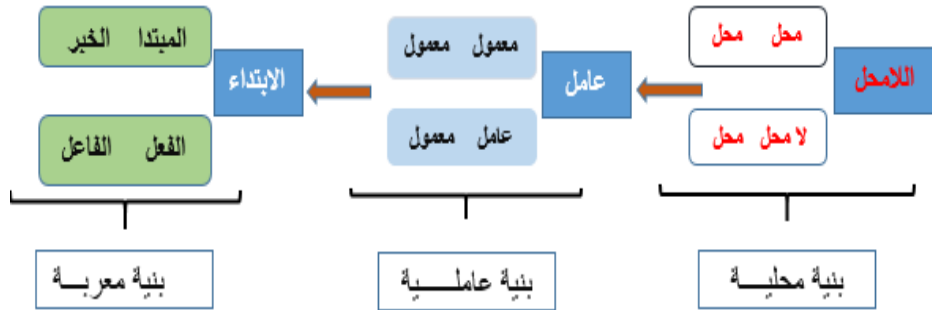
(٢) عبد الله ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ١٦، ج ١، ص: ٧٨.

## خاتمة

يتضح مما سبق، أن النحو العربي كان فكرًا منظمًا، وإن لم يصرح النحوي بنظامه، فإنه اشتغل به في الممارسة النحوية، وهذا يدحض كل الطروحات التي تحاول أن تشكك في نسقية النحو العربي، وإلصاق كل الصفات السلبية به؛ كصفة عدم الانتظام، وقد اتضح جليًا أن هناك مقدمات معرفية وعلمية ونظرية قدمها النحوي في تصوره لبناء الجملة في اللغة العربية.

إن استحضار هذه المقدمات يمكننا من تقديم صورة موضوعية عن الصناعة النحوية، بعيدًا عن أي إسقاط ذاتي أو حكم قيمة.

وفي الأخير -وبناء على ما سبق من المعلومات- يمكن أن نصوغ نموذجًا للنحو العربي على الشكل الآتي:



## لائحة المصادر والمراجع

- ابن السراج: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٥.
- أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، ط ١.
- أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ١٩٩٥، ط ١.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: كتاب الجمل، تحقيق: علي توفيق أحمد، ١٩٢٦.
- أبو بركات الأنباري: أسرار العربية، دار المكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- تمام حسان: الأصول - دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، ٢٠٠٠.
- جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج ١.
- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج ١.
- زكرياء أرسلان: إيستيمولوجيا اللغة النحوية - بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز، ط ١.

- الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: علي بو ملحّم، دار الجيل بيروت، ط ٢.
- عبد الرحمن بودراع: الأسس المعرفية للغويات العربية، دار وزد الأردنية، ط ١.
- عبد الرحيم بودلال: بنية الجملة عند سيويه: الأصول المؤسسة للتفعيد النحوي العربي، بحث منشور ضمن الكتاب الجماعي «مركزية سيويه في الثقافة العربية».
- عمرو بن عثمان بن قنبر: (سيويه)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- محمد بن صالح العثيمين: شرح المقدمة الأجرومية، مكتبة الصفا، القاهرة، ط، ١، ٢٠٠٥.
- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي: خصائص الفعل في العربية، مقال منشور في مجلة العقيق، مج ٣٧، سنة ١٤٣١ م.
- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل - دراسة تأصيلية وتركيبية، دار النجاح الجديد، الدار البيضاء.
- موفق الدين بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١، ط ١، الجزء الأول.



## الأسس العقلانية المؤسسة للتبويب النحوي السيويهي

سلام أورهمة<sup>(١)</sup>

## مُلخَص :

يسعى البحث إلى إبراز بعض المقدمات النظرية والأسس العقلانية السيويهية، وبيان موضعها في تبويب الصناعة النحوية في الكتاب، وهي أسس كانت حاضرة في الذهنية السيويهية، ومارسها في كتابه المعروف بقرآن النحو، لولاها لما ظهر محكوم البناء مُرتب الأبواب على الصورة الصورية التي وصل بها إلينا، ومُنطلقنا في ذلك ما قيل عنه: «إنه يتعلم منه النظر والتفتيش»؛ ولذلك فإنّ البحث يهدف إلى استنباط جانب من هذا النظر المعرفي، وبيان موقعه في بناء الكتاب، وتبويبه على نحو عقلائي خاص، وهي أسس عقلانية ترجع إلى واقع اللغة، وإلى وحدة المعرفة في التصور والتفكير في الحضارة العربية الإسلامية في الآن ذاته؛ ذلك أنّ الصناعة النحوية ليست إلاّ جوهرة وسط عقد من العلوم والمعارف، وفي ذلك وعي بوحدة العقل والفكر والتصور والمرجع والدراسة.

(١) باحث في الدراسات اللغوية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب.

### مقدمة

يحتلُّ كتاب سيبويه المترتبة الأولى في الدِّراسات اللغوية عمومًا، والنَّحوية خصوصًا، بلا منازع؛ وذلك لصنيعه العقلانيِّ في إرساء ركائز الصَّناعة النَّحوية وقواعدها المركزيَّة، وهو لا يزال إلى يومنا هذا المنبع الأوَّل والمعين الذي ينهل منه العلماءُ عبر العصور من بين أمَّاتِ الكتب. ولذلك لمَّا صنَّف سيبويه كتابه، التفتَ إليه النَّاسُ وسمَّوه قرآن النَّحو، وانكبوا على قراءته، فمنهم الشَّارح له، ومنهم الحافظ له، ومنهم المستدرك والمعترض عليه، ومنهم المنتصر والمعلِّق والمُنكِّت، ورغم ذلك فقد وُصف بأنَّه مؤلِّف من غير منهج، غير مرتب في أبوابه ومسائله، وأجزائه.

ولذلك فإنَّ البحث يقوم على استنطاق كتاب سيبويه؛ لإبراز بعض المقدِّمات النظرية والأسس العقلانية السيبويهية، وبيان موضعها في تبويب الصنعة النحوية في الكتاب، وهي أسس كانت حاضرة في الذهنية السيبويهية، ومارسها في كتابه المعروف بقرآن النحو، لولاها لما ظهر محكوم البناء مرتب الأبواب على الصورة الصورية التي وصل بها إلينا، ومنطلقنا في ذلك ما قيل عنه «إنه يتعلم منه النظر والتفتيش»؛ ولذلك فإنَّ البحث يهدف إلى استنباط جانب من هذا النظر المعرفي، وبيان موقعه في بناء الكتاب، وتبويبه على نحو عقلائي خاص، وهي أسس عقلانية، ترجع إلى واقع اللغة، وإلى وحدة المعرفة في التصور والتفكير في الحضارة العربية الإسلامية في الآن ذاته؛ ذلك أن الصنعة النحوية ليست إلا جوهرة وسط عقد من العلوم والمعارف، وفي ذلك وعي بوحدة العقل والفكر والتصوير والمرجع والدِّراسة.

ولتحقيق المسعى المشار إليه أعلاه، جاء البحث مقسماً إلى أربعة مباحث مع مقدمة، وخاتمة لأهم النتائج المتوصل إليها، فاهتم المبحث الأول بالحديث عن الوسائل النظرية والركائز الأولى للصناعة النحوية السيويهية، في حين خُصَّص المبحث الثاني لبيان معالم التجريد والتصنيف في بناء الكتاب، أما المبحث الثالث فقد اهتم بإبراز العاملة السيويهية، ودورها في التبويب النحوي؛ ليهتم المبحث الرابع بثنائية الأصل والفرع، وبيان دورها في التبويب النحوي القائم على تقديم الأصول على الفروع، فلنبدأ بالأول والله الموفق للصواب.

#### ١. الوسائل النظرية للصناعة النحوية السيويهية:

نؤكد -منذ البداية- على أن الدراسة تنطلق من الداخل؛ أي من متن الكتاب موضوع البحث، بعيداً عن الإسقاطات، وتنزيل الأفهام الجاهزة وتصنيفها بما يوافق تصورات مسبقة، تكون -في بعض الأحيان- مفتقرة إلى الاستقراء والموضوعية في الحكم على الكتاب.

قدم سيويه في بداية الكتاب مجموعة من المقدمات النحوية، التي تُعدُّ وسائل الصناعة النحوية، وخلاصة التنظير النحوي السيويهية، وهي عبارة عن مفاتيح لا يمكن لدارس الأبواب النحوية، أن يلج بقية الأبواب ويفهمها فهماً دقيقاً إلا بها.

ونعني بذلك الأبواب السبعة المختصرة، التي ابتدأ بها سيويه كتابه، وهي تُشكّل طائفة من المقدمات النظرية العامة الإجمالية التي لا تفصيل

فيها، أقام عليها بعد ذلك جُلّ كتابه، وتعدُّ هذه الأبواب مفاتيح لبقية الأبواب الأخرى، وتحتاج منّا النظر إليها؛ لما حوته من مقدمات معرفية نظرية عامة تناولت المصطلحات الرئيسة، والوسائل النظرية للصناعة النحوية التي لا إشكال فيها إجمالاً، وهذه الأبواب جاءت على التوالي بهذا الترتيب:

- هذا باب علم ما الكلم من العربية<sup>(١)</sup>.
- هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية<sup>(٢)</sup>.
- هذا باب المسند والمسند إليه<sup>(٣)</sup>.
- هذا باب اللفظ للمعاني<sup>(٤)</sup>.
- هذا ما يكون في اللفظ من الأعراض<sup>(٥)</sup>.
- هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة<sup>(٦)</sup>.
- هذا باب ما يحتمل الشعر<sup>(٧)</sup>.

(١) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ج١، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١٣.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ج١، ص٢٦.

فبدأ بـ «باب علم ما الكلم من العربيّة»، الذي يُمثّل معياراً صرفياً نحويّاً دلاليّاً لأقسام الكلم العربيّ، أو المقولات؛ الاسم والفعل والحرف، بيان ذلك أنّه حدّد قوائم الأسماء والأفعال والحروف، واصفاً الحدودَ الفاصلة بينها، وهي مقولات تستدعي بالضرورة الابتداء بها؛ وذلك لأنّها تمثّل المفتاح الأساس للدخول إلى عالم النحو كلّ.

ثمّ باب «مجازي أواخر الكلم من العربيّة»، وهو المقدّمة النظرية الثانية التي فصلّ فيها الحديث عن أحوال أواخر المقولات، وما يطرأ عليها من تغيير، وذلك من خلال ثنائية الإعراب والبناء، هذه الحركات التي بنيت عليها جميع موضوعات النحو العربيّ.

ثمّ «باب المسند والمسند إليه» الذي نجده لأول مرّة في الكتاب، وهو باب يشكّل عمود النحو العربيّ، وأساسه النحويّ الذي لم نجده عند من تناول النحو العربيّ قبله أو بعده.

ثمّ «باب اللفظ للمعاني»؛ حيث قدّم فيه سبويه ما يطرأ على الكلم من اختلاف في اللفظ واتّفاق في المعنى، أو اتّفاق في اللفظ واختلاف في المعاني، أو اختلاف فيهما جميعاً، وذلك كلّ عندما تكون منتظمة في سياق دلاليّ مُعيّن.

ثمّ «باب ما يكون في اللفظ من الأعراض»، وهو باب واسع كما تقول العرب، حيث قدّم فيه سبويه ما يعترض اللفظ، وما يطرأ عليه من تغييرات تخصّ الذكر والحذف، والتّقديم والتّأخير.

ثم «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»، الذي قدّم فيه ما يلحق من حسن أو قبح أو استقامة أو استحالة للتراكيب، والجمل العربيّة وفق القواعد والقوانين النحويّة.

وهو باب يعكس حضوراً قوياً للمعنى في النحو العربيّ، وهو ما عبّر عنه بقوله: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»<sup>(١)</sup>، وهو كلام في غاية النفاسة؛ لأنّه يكشف عن التّصور السيويهي لعلاقة النّحو بالمعنى، وينبني على مصطلحات دالّة ومفاهيم مركزيّة جعلها سيويه بين يدي النّحو، ومدار هذا الباب مفهومان كبيران؛ مفهوم الاستقامة ومفهوم الإحالة، وهما أصلان تتفرّع عنهما فروع ومسائل.

وهذه الثنائيّة أدرج سيويه التّراكيب اللغويّة، وعلى أساسها حكم عليها، فالمستقيم الحسن هو ما استقام نحواً ومعنى، مثل أتيتك أمس، والمستقيم القبيح هو ما استقام دلاليّاً لكن أتاه القبح من جهة الإخلال بشرط الورد النحوي في التركيب، فخولف بين التّركيب مثل «قد زيدا رأيت»، والمستقيم الكذب ما استقام التّركيب فيه نحوياً ولكن علاقة عناصره ببعضها دلاليّاً لم يتم مراعاة شروط توافقها فيما بينها كقولك «حملت البحر»<sup>(٢)</sup>.

(١) سيويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٥.

(٢) عدنان أجانة: من قضايا النحو والدلالة في كتاب سيويه، ضمن أعمال ندوة مركزية سيويه في الثقافة العربية، ص ٧٧٢.

ثم «باب ما يحتمل الشعر» من الضرورات التي تباح في النص الشعري دون سواه، من ضروب القول وأصنافه، وذكر فيه سيبويه جملة من ضرورة الشعر؛ رغبة منه في أن يصل هذا الباب بالأبواب السابقة التي تقدمت فيما يعرض من كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنتثور<sup>(١)</sup>؛ لأن الشعر «لما كان كلامًا موزونًا تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرج من صحّة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود، مع صحّة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان، وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع ومنسوب، ولا نصب ومخفوض، ولا لفظ يكون فيه المتكلم فيه لاحقًا، متى وجد هذا في شعر كان ساقطًا مطرقًا، ولم يدخل في ضرورة الشعر»<sup>(٢)</sup>.

وضرورة الشعر - كما ذكرها السيرافي - على سبعة أوجه: الزيادة والنقصان، والحذف والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.

فالعلم بأقسام الكلم في العربية هو «العدة الأساس التي يقوم بها كل تركيب»<sup>(٣)</sup> في اللغة العربية؛ ولذلك وجدنا سيبويه يقدمه على سائر الأبواب

(١) الأعلام الشتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط ١، ١٩٩٩ ج ١، ص ٢٠٥.

(٢) أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ج ١، ص ١٨٩.

(٣) عبد الرحمن بودرع: العلم بمدخل الكلم في العربية، عند سيبويه، مركزية سيبويه في

الأخرى، جاعلاً منه مفتاحاً للدخول إلى باب الإعراب والبناء، أو مجاري أو آخر الكلم من العربية، بتعبير سيبويه الذي صنّف فيه أقسام الكلم تصنيفاً يقوم على التصنيف الإعرابي البنائي، مفصّلاً فيها الحديث عن حركات أو آخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، هذه الحركات التي بنيت عليها جميع موضوعات النحو العربي، ونعني بذلك المعرب والمبني من الأسماء والأفعال وأحوال كلّ منها، وما يعرب بالحركات منها وما يعرب بالحروف، وما يطرأ على الكلم من لواحق تُحدّد نوعها العدديّ؛ تشبّه أو جمعاً، كما تُحدّد أحوالها الصوتية من حيث الخفة والثقل، وتمكّنها من الاسميّة تمكّناً تامّاً أو ناقصاً، وما ضارع الأسماء وشابهها من الأفعال، وما ضارع الأفعال من الأسماء، وأشكال هذه المضارعة وأوجهها، وما انصرف من الأسماء وما لم ينصرف.

إنّ هذا التخطيط الذي وضعه سيبويه من خلال الوسائل النظرية للصناعة النحوية ومصطلحاتها الرئيسة التي جعلها مفتاحاً نظرياً سيتمّ تطبيقها إجرائياً في بقية الأبواب الأخرى التي تلي الوسائل، كما سيَصحّ فيما يلي من مباحث، من خلال التدبّر في ثنايا الكتاب، يكفي أن نتبيّن تنظيم الكتاب وترتيبه على نحو عقلائي معرفي منهجيّ خاص، إلا أنّ القارئ للكتاب يستوجب الصبر والتأمل الجميل في أبوابه لمعرفة نظامه المعرفي المنهجي الدقيق القائم على أسس عقلانية معرفية نظيرية، فاعرفها.

## ٢. البعد التجريدي في التبويب النحوي السيبويهي:

تتجلى عملية التجريد في العلوم في تفكيك موضوع الصناعة إلى خصائصها، والمقارنة بينها؛ لإبراز العلاقات الائتلافية والاختلافية، ويُعرّف التجريد بأنه «عمل الفكر الذي يعتبر، على حدة، عنصراً (صفة أو علاقة) من عناصر تمثل أو تصور... إن التجريد يعزل بالفكر ما لا يمكن عزله بالتمثل»<sup>(١)</sup>، ويعتبر التصنيف من الآليات المعتمدة في التجريد؛ ذلك أن التصنيف يكون قبل التجريد، ذلك أن التصنيف يبدأ بمعرفة العلاقات بين المفردات علاقات وفاقية (أي وجه الشبه)، فهذه المفردات أجدد أن تكون من صنف واحد، وإذا كانت العلاقات علاقات خلافية (أي فروقاً)، فالأولى بهذه المفردات أن تنسب إلى أصناف مختلفة، ومن السهل أن نعرف هذه العلاقات بنوعيتها بواسطة الملاحظة على نحو ما ندرك أوج الشبه والفروق بين الأشخاص والأشياء؛ ومن ثم تصبح سهولة العمل التصنيفي»<sup>(٢)</sup>.

وقد مارس سيبويه البعد التجريدي في تصنيف أبواب الكتاب داخلياً وخارجياً، ويكفي هنا أن نعود إلى الباب الأول من الكتاب (هذا علم ما الكلم من العربية)، لنقول على لسان سيبويه: «فالكلم اسم وفعل وحرف،

(١) لالاند أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: أحمد خليل، المجلد الأول، ص ١٠.

نقلاً عن: إبستمولوجيا اللغة النحوية، زكرياء أرسلان، ص ٢٩١.

(٢) تمام حسان: الأصول - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م، ص ٥٤.

جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل، وفرس، وحائط، وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكن لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، سوف، واو القسم، ولام الإضافة ونحوها<sup>(١)</sup>.

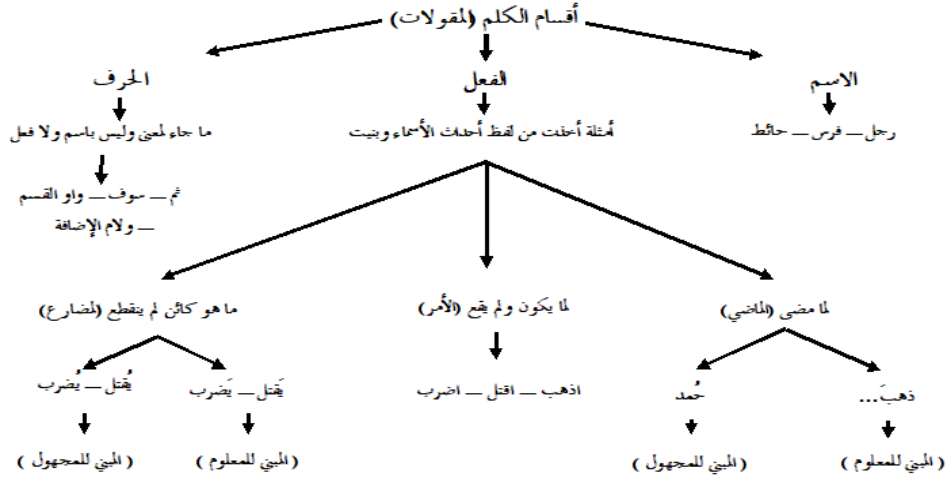
إنّ المتأمل للنصّ السابق يكتشف أنّ سيويه وزّع فيه المقولات (أقسام الكلم) على مستويين:

• المستوى الأوّل: المستوى المقولي المجرد: قام فيه بتصنيف أقسام الكلم في قوائم؛ قائمة الاسم، وقائمة الفعل، وقائمة الحرف.

• المستوى الثاني: المستوى المعجمي المحقق: وفيه قدّم أمثلة للعناصر المعجميّة التي تقابل الاسم (رجل)، والحرف (ثمّ)، والخصائص التي تصدق على ما يقابل الفعل (بني لما مضى، لما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع).

وهما ما توضّحه الترسّمة الآتية، التي تعكس معالم التجريد في تصنيف باب أقسام الكلم:

(١) سيويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢.



يُصَحِّحُ من الباب الأول الذي استهمل به سيبويه كتابه من خلال النص  
المؤسس للباب والترسيمة أعلاه أن سيبويه:

- حدّد مصطلحات الصناعة النحوية التي يقوم عليها كل تركيب في اللغة  
العربية؛ الاسم، والفعل، والحرف.

- حدّد أقسام الكلم مُصنِّفًا إيَّاهَا في ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، مُقدِّمًا  
الاسم على الفعل والحرف، مع تحديد خصائص كل قسم.

- لم يُقدِّم تعريفًا للاسم، واكتفى بالمثل (رجل - فرس - حائط)، فاختر  
في هذه الأمثلة أعلى درجات الاسم، وهي أسماء متمكنة تمكّنًا تامًا، تلحقها  
العلامة الإعرابية والتنوين في مختلف المواقع الإعرابية رفعا ونصبا وجرا.

- عرّف الفعل، وقدم أمثلة لكل نوع، مُقدِّمًا الفعل الماضي على الأمر،  
والأمر على المضارع.

- قدّم الفعل المبني للمعلوم على المبني للمجهول.

- قدّم الفعل على المصدر (الأحداث).

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه مدار البحث، نجد أن الباب الأول من الكتاب «هذا علم ما الكلم من العربية»، الذي حدّد فيه المقولات الثلاثة، جاء تمهيداً ومدخلاً للباب الثاني «باب مجاري أواخر الكلم»، وكان الغرض منه هو تصنيف تلك المقولات إلى مجموعة من الثنائيات الصورية؛ ثنائية العامل والمعمول، الإعراب والبناء، التمكن وعدم التمكن، وذلك بناءً على المعيار العامليّ، يقول سيبويه:

«هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجرّ والرّفْع والجزم، والفتح والضّم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب، فالنّصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفْع والضّم، والجزم والوقف، وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه العامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»<sup>(١)</sup>.

يضيف شارحاً «فالرّفْع والجرّ والنّصب لحروف الإعراب. وحروف الإعراب

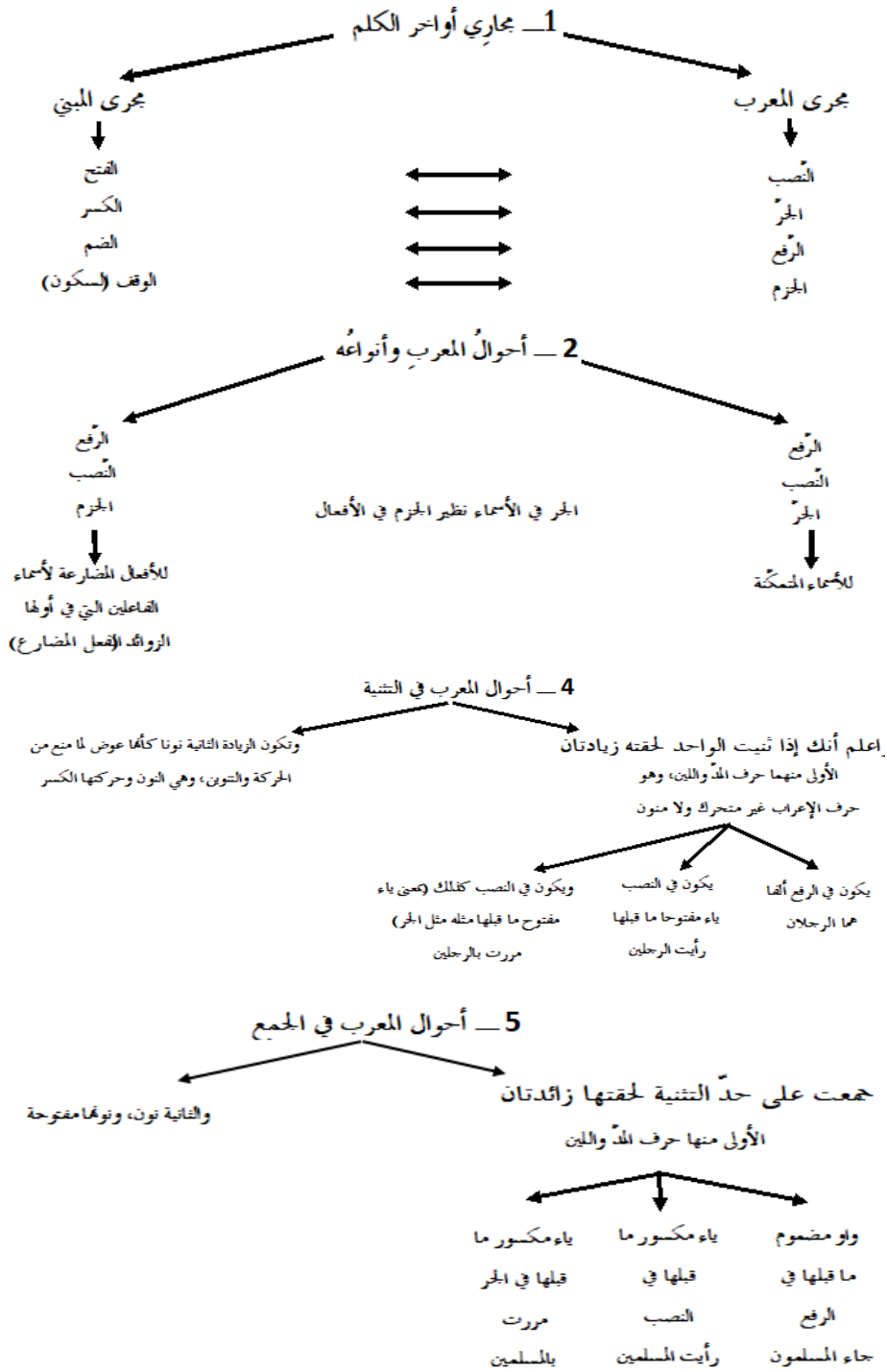
(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٣ وما بعدها.

للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ... وأما الفتح والكسر والضّم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنى وليس غير، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء لمعنى<sup>(١)</sup>، ثم يقول عن أحوال أواخر المثني والجمع: «واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان؛ الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً ... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ... ويكون في النصب كذلك ... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين ... وإذا جمعت على حدّ الثنية لحقتها زائدتان؛ الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في الثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة ... وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين»<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن نحول هذا إلى الترسيمات الآتية التي تعكس البعد التجريدي في إعادة تصنيف القسمة الثلاثية لأقسام الكلم إلى ثنائيتي المعرب والمبني:

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧ - ١٨.



إنّ الناظر إلى النصّ السابق والترسيمات أعلاه يكتشف أنّ انتقال سيبويه من الباب الأول إلى الباب الثاني، كان الغرض منه الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل، بناء على العامل؛ الأساس المعرفي - كما سيوضح فيما بعد- المتحكّم في أصناف المقولات، والذي تمّ الاعتماد عليه في تصنيف أقسام الكلم تصنيفاً يعتمد على التصنيف الإعرابيّ البنائيّ، بناء على مصطلحي التمكّن وعدم التمكّن، والإعراب تبعاً لهذا التصنيف سيكون مختصّاً بالأسماء المتمكّنة، والأفعال المضارعة، أمّا البناء فسيكون مختصّاً بالأسماء غير المتمكّنة والحروف والأفعال غير المضارعة، وآخر يعتمد على تصنيف الكلمات والموازنة بينها من خلال ثنائية الخفة والثقل، جاعلاً الأفعال أثقل من الأسماء<sup>(١)</sup>، والنكرة أخف من المعرفة<sup>(٢)</sup>، والمذكر أخف من المؤنث<sup>(٣)</sup>، وهو تصنيف يعكس حضور معالم التجريد في التبويب السيبويهي، ويظهر ذلك جليّاً في إبراز وجوه الائتلاف والاختلاف بين الإعراب والبناء، والتي يمكن تحديدها في النقاط الآتية<sup>(٤)</sup>:

• وجه الائتلاف: يتفق الإعراب مع البناء في مسألتين ذكرهما سيبويه، هما: العُدّة واللفظ؛ إذ إن الإعراب أربعة أقسام، والبناء أربعة أقسام، ولفظ

(١) الكتاب، سيبويه، ج ١، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤) الدينوري: ثمار الصناعة، ص ١٩٠ - ١٩١.

كل قسم من أقسام الإعراب؛ كلفظ القسم الذي يقابله من أقسام البناء، ففتحة الإعراب كفتحة البناء، وضمته كضمته، وكسوته ككسوته، وسكونه كوقفه.

• وجه الاختلاف: يختلف الإعراب عن البناء في مسألتين، هما: التسمية والمعنى، فمصطلحات الإعراب هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ومصطلحات البناء هي، الضم، والفتح، والكسر والوقف، ومعنى الإعراب تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل، ومعنى البناء ثبات آخر الكلمة مع تغيير العوامل.

وإذا تركنا باب المجاري، وانتقلنا إلى الباب الذي يليه، وهو «باب المسند والمسند إليه»، فإن معالم التجريد تظهر جلياً، وتبرز في المفاهيم والمصطلحات التي وضعها سيبويه، كما تظهر سمة التدرج والتسلسل المنطقي في عرض الأبواب النحوية والمناسبة بينها<sup>(١)</sup>، فمن تحليل أقسام الكلم وتصنيفها، ومجاري الأسماء والأفعال في الباب الثاني، ينتقل بنا سيبويه في هذا الباب للحديث عن الوظائف والعمد الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في بنية الجملة العربية، مصنفاً إياها بناء على ثنائية «المسند والمسند إليه»، التي استطاع من خلالها أن يجعل أبرز العلاقات التركيبية في الكلام العربي، بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وكل من المبتدأ

(١) هادي نهر: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، عام الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٤، ص ١٠٦.

والفاعل هو المسند إليه، والخبر والفعل هو المسند، وهما المحددان الأساسيان والعمدتان الرئيستان لأركان الجملتين الابتدائية أو الاسمية، والفعلية؛ حيث إن هذين الطرفين لا ينفصلان، ولا يستقيم الكلام إلا بهما معاً؛ ولذلك وجدناه يقول فيهما: «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً»<sup>(١)</sup>.

وهكذا يمضي مع سائر الأبواب في تجريد المادة النحوية وتصنيفها في أبواب تصنيفاً دقيقاً، محدداً طبيعة العلاقة بين عناصر الباب المدروس، بناء على أسس معرفية عقلانية تنظرية تعكس مدى التبويب المحكم للصناعة السيوية.

### ٣. العاملة السيوية في التبويب والتصنيف:

يكشف الباب الأول من الكتاب هذا باب علم الكلم من العربية، كما مر بنا تعريف المقولات (أنواع الكلم)؛ تمهيداً للمشروع العملي الذي أفصح عنه سيويه في الباب الثاني من الكتاب؛ حيث يقول فيه: «هذا باب مجاري أو آخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك

(١) سيويه: الكتاب، ج ١، ص ٢٣.

ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه العامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»<sup>(١)</sup>.

يضيف شارحًا: «فالرفع والجر والنصب لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف، فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى وليس غير، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال، ولم تجيء لمعنى»<sup>(٢)</sup>.

فقد شرع سيبويه في هذا الباب في دراسة أواخر المقولات، مقدمًا دراسته لها بتصنيف حالات البناء والإعراب؛ حيث جعل حالات البناء في أربع، هي: الفتح والكسر والضم والوقف، والشيء نفسه فعل في حالات الإعراب؛ حيث حددها في أربع: النصب والجر والرفع والجزم.

وهكذا نلاحظ أن انتقال سيبويه من الباب الأول إلى الباب الثاني كان تصريحًا منه بالأساس المعرفي المنهجي المتحكم في كل صنف من أصناف

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥.

أحوال المقولات هو الأساس العملي، ويمكن تتبع هذا الأساس من خلال ثنائية الإعراب والبناء، وذلك من خلال قاعدتين اثنتين:

- الأصل في الأسماء الإعراب.

- الأصل في الأفعال البناء.

وبناء على هاتين القاعدتين، تمت إعادة تصنيف المقولات تصنيفاً يعتمد على مفهومي العامل والمعمول؛ ذلك أن العامل لا يأخذ حركة إعرابية، والمعمول يتأثر بهذا العامل، فيأخذ الحركة الإعرابية، والإعراب تبعاً لهذا التقسيم سيكون مختصاً بالأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة، أما البناء فسيكون مختصاً بالأسماء غير المتمكنة والحروف والأفعال غير المضارعة، وبذلك يمكن استنباط قاعدتين عامليتين اثنتين، تقومان على مبدأ الأصالة والفرعية، هما:

- الأصل في الأسماء المعمولية.

- الأصل في الأفعال والحروف العاملة.

وتعلن أبواب الكتاب التي تلي الوسائل النظرية المعرفية المؤسسة للتبويب النحوي عن اهتمام واضح بالعاملية، نقول على لسان سيوييه في أول باب بعد الوسائل النظرية «باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من

المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة؛ كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقوَ قوته، ما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه، وليس بفعل»<sup>(١)</sup>.

إن المتأمل للنص السابق يكشف التصور السيويهي للتبويب القائم على تصور معرفي مبني على العامل؛ ذلك أن النص حديث عن الفعل وعمله، وما ألحق به في العمل من أسماء الفاعلين، والمفعولين، وسائر المشتقات التي تعمل عمل الفعل؛ ليتقل بعد هذا الباب إلى تصنيف النص إلى عناوين فرعية شرحاً وتفصيلاً.

إن ما يلاحظ بخصوص العملية السيويهيية في التبويب، أنه قدم الوحدات التي يقوم بينها العمل (المعربات والمبنيات) بناء على الأصول العاملة؛ إذ قدّم الأصول التي ليس فيها إشكال، وبعد الأصول انتقل إلى الاشتغال باعتباره تراكيب إشكالية؛ لأنها تحتاج إلى تعليل عاملي؛ أي أنها أشكال

(١) سيويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٣.

فرعية، وبعد أن تم له ذلك انتقل إلى التقييدات العملية؛ أي إلى الفروع التي تعلق بأسباب عملية، ولكنها تستدعي تعليلاً من نوع آخر، وذلك مثل قواعد الحذف والنيابة العاملة<sup>(١)</sup>، ثم انتقل بعد ذلك إلى القواعد الخاصة باللفظ<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يكون شكل الكتاب من حيث الترتيب والتبويب:

- مقدمات نظرية (الوسائل النظرية للصناعة).

- أصول عملية.

- مشاكل عملية / الاشتغال.

- قواعد عملية.

- قواعد لفظية.

هذا التخطيط الداخلي للكتاب الذي يمكن تعديله بتفاصيل أخرى من خلال التدبر في ثنايا الكتاب يكفي أن تبين تنظيم الكتاب على نحو منهجي عقلاني معرفي مخصوص دقيق قائم على أساس العامل المتحكم في أقسام الكلم، وترتيبها في بناء الجملة العربية.

#### ٤. الأصل والفرع في التبويب النحوي السيبويهي:

تعد ثنائية الأصل والفرع من الأسس العقلانية التي وجهت التبويب

(١) أحمد العلوي: العقلانية اللغوية، ص ٧٦.

(٢) أحمد العلوي: آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م، ص ٢٥.

النحوي السيبويهي، ويتبين ذلك في مجموعة من المفاهيم النحوية التي استعملها في وصف الكلام وترتيب الأبواب، وإلحاق بعضها ببعض، منها: أول وغير أول، هذا باب ما يجري<sup>(١)</sup>، هذا باب ما يحمل<sup>(٢)</sup>، هذا باب ما جرى<sup>(٣)</sup>. وتكمن أهمية هذا النوع من التفكير في مزاجه حضوره في المنهج والموضوع؛ فهو «منهج تفكيري عقلائي أقيمت عليه قواعد الاستدلال، وموضوع من حيث ضبطه لمسائل الباب وقواعده وترتيبها كلية أو جزئية»، وهذا يدل على أن التراكم النحوي عند سيبويه مراتب، فبعض الفئات من عناصرها وتراكيبها هي أسبق من بعض، والشيء نفسه ينطبق على الأبواب النحوية ومسائلها.

فقد رتب سيبويه أقسام الكلم في الباب الأول ترتيباً خاصاً، معتمداً في ذلك على ثنائية الأصل والفرع؛ حيث قدم فيه الاسم على الفعل وبعدهما الحرف كما مرّ بنا، قال: «فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى»<sup>(٤)</sup>، وقد علل سيبويه هذا الترتيب في ثنايا الكتاب بمجموعة من النصوص بقوله: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض؛ فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً؛ فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩١.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢.

الجزم ... ألا ترى أن الفعل لا بد به من الاسم، وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل»<sup>(١)</sup>، ثم يضيف: «الاسم أبدًا له من القوة ما ليس لغيره»<sup>(٢)</sup>.

والمتمامل لهذين النصين -إضافة إلى نصوص أخرى- يلاحظ أن سببويه قدم الاسم على الفعل بناء على ثنائية الأصل والفرع؛ ذلك أن الاسم أصل، والفعل فرع عليه، وذلك بناء على المعايير الآتية:

• ثنائية الثقل والخفة: الاسم أخف من الفعل، ويجدر بالأصل أن يكون خفيفًا قبل أن تثقله الدواخل.

• ثنائية التمكن وعدم التمكن: الأسماء هي الأولى؛ لأنها أشد تمكّنًا، فهي تقبل الحركات الإعرابية والتنوين، والأجدر بالأصل أن يكون له من التمكن والجريان ما ليس لغيره من الفروع.

• ثنائية الاستغناء وعدم الاستغناء: الاسم قادر على تكوين جملة بمعزل عن الفعل، في حين أن الفعل يعجز عن ذلك؛ إذ لا بد لكل فعل من فاعل.

• ثنائية القوة والضعف: من خلال الخصائص التي يتميز بها الاسم، والتي أشرنا إلى بعضها، في المعايير الثلاثة المتقدمة، اكتسب الاسم صفة القوة؛ لأنه يمتلك من الخصائص ما ليس لغيره، على عكس الفعل، الذي اكتسب صفة

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠ - ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٨.

الضعف؛ لأنه لا يمتلك من الخصائص ما يمتلكه الاسم حتى يقوى قوته؛ ولذلك قدّم ما هو أقوى وأصل، وهو الاسم.

وإذا تركنا باب أقسام الكلم، وانتقلنا إلى الباب الثاني، الذي تحدث فيه سيويه عن أحوال أقسام الكلم، بناء على ثنائية الإعراب والبناء، فإننا واجدون سيويه يرتب هذه الأحوال بناء على ثنائية الأصل والفرع، فما دام أن الاسم أصل والفعل فرع عليه؛ لأن الاسم هو الأول، وأشدّ تمكناً؛ باعتباره يقبل الحركات الإعرابية والتنوين - كما مرّ بنا - فقد كان من الطبيعي أن يقدم سيويه في كلامه عن أحوال أقسام الكلم الإعراب على البناء؛ لأن الإعراب أسبق من البناء، فتحدث عن حركات الإعراب الأصلية في الاسم، إلى أن يستوفيهما، ثم يتحدث عن حركات الإعراب في الفعل المضارع؛ باعتبار الفعل فرعاً على الاسم، وإعراب الفعل فرع فيه؛ لأن الأصل في الأفعال البناء.

كما أن العلامات اللفظية التي تناسب المجاري الإعرابية مرتبة بدورها بحسب ثنائية الأصل والفرع؛ ذلك أن العلامات اللفظية الأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة، وقد بين المبرد مقصد سيويه بقوله: «الحركات إنما هي في الأصل للإعراب»<sup>(١)</sup>، وهي أصل لمناسبتها الأصل في مجاري الاسم التي هي الرفع والنصب والجر<sup>(٢)</sup>، والعلامات الإعرابية التي تكون بالحروف فرع عليها، وهي فرع لمناسبتها الفرع في مجاري الاسم في حالتي التثنية والجمع.

(١) المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج ٣، ص ١٧٣.

(٢) عبد الرحمن بودرع: الأسس المعرفية للغويات العربية، ص ١٥١.

وهكذا يمضي سيبويه في تقديم الأصول على الفروع، مقدّمًا في ذلك الكلمات التي تعرب بالحركات؛ لأنها الأصل، على الكلمات التي تعرب بالحروف، والكلمات التي تعرب إعرابًا خاصًا، كالإعراب التقديري والنيابي، وجميع الثلاثة الأخيرة فروع عن الإعراب بالحركات.

نعود إلى الاسم؛ لنقول على لسان كتاب سيبويه: «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقًا، أو قلت: كان عبد الله منطلقًا، أو مررت بعبد الله منطلقًا، بالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»<sup>(١)</sup>.

فالمتمامل للنص السابق يكتشف أن سيبويه يرتب الأحوال الخاصة بالاسم، بحيث إنه يكون مرفوعًا أولاً، ثم منصوبًا ثانيًا، ومجرورًا في الأخير في أحوال لها وضع خاص<sup>(٢)</sup>، وحين يتم وصف الاسم بناء على هذه التراتبية الإعرابية، فإننا نقر بوجود حالتين للرفع تعدد الأصل لكل مرفوع، وبهذا تنظم الجملة، وعلى أساسها ستوزع الأبواب، وهي راجعة لما قام عليه النحو

(١) سيبويه، الكتاب، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) عبد الرحيم بودلال: بنية الجملة العربية - الأصول المؤسسة للتعقيد النحوي العربي، مركزية سيبويه في الدراسات الثقافية العربية، ص ٦٨١.

العربي: جملة الابتداء (الاسمية) وجملة الفعل (الفعلية)<sup>(١)</sup>، وذلك بناء على العامل المتحكم في معمولاته، والمانح إياها الحركات الإعرابية المناسبة، وهي تنتظم داخل الجملة.

وهذه العوامل بدورها منها ما هو أصل في العمل، ومنها ما هو فرع عن الأصل، فيتقدم الأصل على الفرع؛ ذلك أن الأصول تنحط أبداً عن درجة الفروع<sup>(٢)</sup>، وأن الأصل أقوى من الفرع والفرع أضعف<sup>(٣)</sup>. وفي حديث سيبويه عن جملة الفعل (الفعلية) في باب الفاعل، ما يقوي هذا النوع من النظر القائم على تقدم الأصل وتأخر الفرع، يقول سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوِ قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون

(١) المرجع نفسه، ص ٦٨٢.

(٢) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، الشركة الدولية للطباعة، ط ١، ص ٦٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما مجرى مجراه وليس بفعل»<sup>(١)</sup>.

والمأمل للنص السابق يكشف التصور السيويهي للتبويب القائم على تصور معرفي مبني على تقديم الحديث عن العامل الأصل، قبل العامل الفرع؛ ذلك أن النص حديث عن الفعل وعمله، وما ألحق به في العمل من أسماء الفاعلين، والمفعولين، وسائر المشتقات التي تعمل عمل الفعل، وراجعة إليه بوجه من الوجوه، وهي فروع في عملها عن الفعل العامل الأصل، وعملها لا يكون إلا بشروط؛ ذلك أن العوامل ليست على درجة واحدة من قوة العمل، فمنها ما هو قوي، يعمل بدون شروط (الفعل)، ومنها ما هو ضعيف، يعمل بشروط (اسم الفاعل - الصفة المشبهة - اسم التفضيل...).

إن استنباط ثنائية الأصل والفرع، ودورها في التبويب النحوي السيويهي، أمثلة كثيرة، تشمل جلّ الأبواب النحوية، والمقام هنا مقام تدليل وتمثيل، لا سرد واستقصاء، فالإقتصار على الأمثلة والنماذج صون لوضوح الفكرة والتدليل عليها.

(١) سيويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٩٨٨، ج ١، ص ٣٣.

### خاتمة

إن البحث في الأسس العقلانية المؤسسة للصناعة النحوية في تبويب الكتاب، بحث شاق، يحتاج إلى جهد كبير؛ بسبب ما في الكتاب من أبواب صعبة التفسير، إلا أن قارئ الكتاب مطالب بالصبر والتأمل الجميل في أبوابه؛ لمعرفة نظامه المعرفي المنهجي الدقيق، القائم على أسس معرفية نظيرية، لا يجدر للباحث أن يتجاوزها. وإذا كان لهذا البحث من نتائج تستحق الذكر فهي تؤكد على ما يلي:

- إن التبويب النحوي السيبويهي قائم على أسس عقلانية نظيرية، أشرنا إلى بعضها في متن البحث، لولاها لما ظهر الكتاب محكوم البناء مرتب الأبواب بشكل منطقي هندسي منظم، لا يمكن من خلالها تقديم باب على باب، وهي أسس عقلانية، ترجع إلى واقع اللغة، وإلى وحدة المعرفة في التصور والتفكير في الحضارة العربية الإسلامية في الآن ذاته؛ ذلك أن الصناعة النحوية ليست إلا جوهرة وسط عقد من العلوم والمعارف، وفي ذلك وعي بوحدة العقل والفكر والتصور والمرجع والدراسة.

- إن استنباط الأسس العقلانية التي أشرنا إلى بعضها في متن البحث، وبيان معالمها في جل الأبواب النحوية، أمثلة كثيرة تشمل الأبواب النحوية في الكتاب، والمقام هنا مقام تدليل وتمثيل، لا سرد واستقصاء، فالإقتصار بالأمثلة والنماذج صون لوضوح الفكرة والتدليل عليها.

- إن الأسس العقلانية التي أشرنا إلى بعضها في هذه الصفحات، يمكن أن تكون ردًا على من يتهم الصناعة النحوية بالفوضى وعدم الترتيب المنطقي للأبواب، إلى غير ذلك من التهم الباطلة.

## لائحة المصادر والمراجع

- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
- أحمد العلوي: العقلانية اللغوية العربية، منشورات فكر، ط ١، ٢٠١٤.
- أحمد العلوي: آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- إدريس مقبول: الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط ٣، ٢٠١٩.
- الأعلام الشتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه، وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط ١، ١٩٩٩.
- الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، الشركة الدولية للطباعة، ط ١.
- تمام حسان: الأصول - دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- الرماني: شرح كتاب سيبويه، إعداد وتحقيق: عثمان غزال، المكتبة الأزهرية، مصر، ط ١، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.
- زكرياء أرسلان: إستمولوجيا اللغة النحوية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة، ط ١، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

- سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٩٨٨، ج ١، ص ٣٣.
- عبد الرحمن بودرع: الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٣.
- عبد الرحمن بودرع: العلم بمداخل الكلم في العربية عند سيبويه، ضمن أعمال ندوة مركزية سيبويه في الثقافة العربية الإسلامية.
- عبد الرحيم بودلال: بنية الجملة العربية: الأصول المؤسسة للتقعيد النحوي العربي، ضمن أعمال ندوة مركزية سيبويه في الدراسات الثقافية العربية.
- عدنان أجانة: من قضايا النحو والدلالة في كتاب سيبويه، ضمن أعمال ندوة مركزية سيبويه في الثقافة العربية.
- المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج ٣.
- محمد عبدو فلفل: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، ط ١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٩م.
- محمد كاظم البكاء: كتاب سيبويه، تصنيف منهجي وتحقيق علمي، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار البشير، عمان - الأردن، ط ١.
- هادي نهر: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، عام الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٤.

## البلاغة العربية القديمة: سيرورة التأسيس والتأثر

يوسف العمر اوي<sup>(١)</sup>

### ملخص:

إن البلاغة الكونية كلّ معرفي متّصل على مدار تاريخها إلى الآن، فهي بلاغيات لو صحّ المصطلح، فالبلاغة القديمة أصل، والبلاغة الجديدة عندنا امتدادٌ لشقيقتها، هذا على المستوى الكوني، أما بلاغتنا العربية فهي بدورها متنوّعة وموغلة في التعقيد، فكلّ واحدة لها أرضية تتجذر فيها مفاهيمها، وفيها تنمو الأفكار التي استنبتها البلاغيون القدامى والباحثون فيها لاحقاً، ومن هنا فلا شيء يأتي من لا شيء، ولا شيء يكون من أجل لا شيء، ومن ثمّ لا بد من ضبط مرجعياتها، وهنا نروم مناقشة إشكاليتين متجانستين، تعبّر عنها الأسئلة التالية:

– ما الخلفيات المعرفية التي أطرت فعلّ التفكير البلاغي القديم ومنه التصنيف؟

– ما مقاصد قيام علم البلاغة قديمها وجديدها؟

– كيف حضر التّواصل المعرفي والمنهجي بين البلاغة العربية القديمة والجديدة من جهة، والبلاغة العربية والغربية من جهة ثانية؟

(١) باحث في سلك الدكتوراه في مجال المصطلح البلاغي واللساني، كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب.

– كيف تمّت صناعةُ المصطلح البلاغي العربي، وما مدى حضور «الآخر» في العملية؟

إنّما نفترض أن ثمة تفاعلاً ثقافياً وتواصلًا معرفياً بين «أنا» العربي و«الآخر» الغربي، والأمر حاصلٌ في القديم كما في الحديث، وما من حدودٍ في ذلك، فقديمًا تطور البحث البلاغي مع دخول الآخر اليوناني إلى النسق العربي، وحديثًا ثمة تواصل لساني بمختلف تشكّلاته بين المشرق والمغرب؛ إذ تداخلت العلوم، وقامت الجسور، وهكذا تمّ تحديث العلم، وتجديد الفهم.

إننا نرمي إلى وصف الظاهرة، ثم تفسيرها، وهنا من حيث منهجيتنا نشير إلى أنّ ورقتنا بمثابة دراسة مقارنة، وأهميتها تتمثّل في رصد تنوع الثقافة وتتبع التلاقح العلمي، وتفسير بواعث قيام هذا الأخير، مع البحث في الجذور الفلسفية للعالم البلاغي العربي، والاشتغال على بنياته الذهنية في التفكير والتعيد.

## مقدمة

بات من المعلوم أن للبلاغة العربية -على غرار باقي العلوم- بدورًا معرفية شتى، تناولها العلماء قديمًا وحديثًا. ورغم أن المجال ذاته يبقى واسعًا لما يحتوي عليه من دراسات أكاديمية ومؤلفات علمية كثيرة، فإن الفضاء يبقى أرحب لدراسة قضايا أخرى تتعلق بنفس الموضوع؛ لذلك سعينا إلى ملامسة بعض الجوانب التي كانت لها صلة مباشرة بتأسيس علم البلاغة، آمليين أن نصل إلى نتائج علمية طيبة.

وقد رأينا تناول هذه القضية عبر عدة تجليات، منها:

- الوقوف عند الدراسات المنجزة حول قيمة الشعر ونقده في المرحلة الجاهلية وصدر الإسلام، التي أنجزها نقاد وباحثون وعلماء ينتمون إلى مشارب فكرية متنوعة، وأثرها في نشأة البلاغة العربية وتطورها.
- استنطاق ما أنجز حول الإعجاز القرآني وأثره في الدرس البلاغي.
- الدراسات الأدبية واللغوية؛ باعتبارها مهد البلاغة العربية، خاصة مع الجاحظ، وإسهامها في وضع الأسس العلمية التي ستقوم عليها البلاغة.
- قيمة التأثير والتأثر بين الثقافة العربية والثقافة اليونانية، في تأسيس علوم العربية والبلاغة على وجه الخصوص.
- إن المشترك بين هذه التجليات هو تركيزها على السيرورة التاريخية لنشأة علم البلاغة، وأهم ما استفاد منه هذا العلم من العلوم الأخرى (القرآن - التفسير - الشعر - الخطابة - الفلسفة ...).

يدعوننا هذا الوضع - في ظل التراكم الكمي والنوعي الذي تحقّق في المجال، من لدن عدد من الباحثين عرب ومغاربة على وجه الخصوص - إلى التفكير في هذا الموضوع، وطرح أسئلة تسعى الإجابات عنها تجاوزَ الإشكالات التي تتصل بالموضوع:

- ما الوضع الذي تحتله البلاغة في كل تجلٍّ من هذه التجليات؟
- إلى أي حد أسهم الإعجاز القرآني في التععيد للبلاغة العربية؟
- ما دور العلماء والنقاد والأدباء في تععيد الدرس البلاغي؟
- ما الطابع الفلسفي للبلاغة العربية؟ أو بصيغة أخرى: ما التأثير الذي تركته الفلسفة في البلاغة؟

#### ١ - أثر شعر العصر الجاهلي ونقده في البلاغة العربية:

مما لا شك فيه أن العرب في العصر الجاهلي قد بلغوا مرتبة رفيعة من البلاغة والبيان، وكان من أكبر الدلالات على ما حذقوه من حسن البيان وطول باعهم في البلاغة وفنون الكلام، أن كانت معجزة الرسول الأكرم، محمد ﷺ من جنس ما يتقنون، وما هم بارعون فيه، فكانت بذلك دليلاً واضحاً على تمكنهم من ناصية القول، وقد صور القرآن الكريم ذلك في أكثر من آية، فقال ﷺ: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وقوله أيضاً في سورة الأحزاب: ﴿فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَفُوكُمْ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ أَشْحَةً عَلَى الْخَيْرِ﴾ [الأحزاب: ١٩]. يقول الدكتور شوقي ضيف في هذا الصدد: «ومن أكبر الدلالة

على ما حدّقه من حسن البيان أن كانت معجزة الرسول الكريم وحجّته القاطعة لهم، أن دعا أقصاهم إلى معارضة القرآن في بلاغته الباهرة (المعجزة)، وهي دعوة تدل في وضوح على ما أتوه من اللّسنِ والفصاحة والقدرة على حَوْكِ الكلام<sup>(١)</sup>.

ويروى أن الوليد بن المغيرة، أحد خصوم الرسول الألداء، استمع إلى الرسول ﷺ وهو يتلو بعض آي الذكر الحكيم، فقال: «والله لقد سمعت من محمد كلامًا ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، وإن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق»<sup>(٢)</sup>.

فمن خلال هذا القول، يظهر جلياً كيف كانوا يعبرون عن إعجابهم ببلاغة القول في تصاوير بيانية وبلاغية، رغم جحود بعضهم، فابن المغيرة يعبر بطريقة أو بأخرى عن مخالفة هذا الكلام تماماً في روعته ونظمه وأسلوبه، لما اعتاد على سماعه من كلام الإنس والجن. وهذا ما يجعلنا نتلمس حسهم البلاغي في التعبير وباعهم الطويل فيه. وقد وقف أبو عثمان عمرو الجاحظ مراراً في كتابه «البيان والتبيين» ينوه بشعرائهم وخطبائهم؛ حيث يقول مثلاً: «ومن شعراء العرب من كان يدعُ القصيدة تمكث عنده حولاً كريئاً وزمناً طويلاً، يردد فيها نظره، ويُجِيلُ فيها عقله، ويقلب فيها رأيه تتبعاً على نفسه، فيجعل عقله زمماً على رأيه، ورأيه عياراً على شعره؛ إشفاقاً على أدبه،

(١) شوقي ضيف: البلاغة - تطور وتاريخ، دار المعارف، الطبعة الرابعة، (دت)، ص ٩.

(٢) نفسه، ص ٩.

وإحرازًا لما خوله الله من نعمته، وكانوا يسمون تلك القصائد: الحوليات والمقلدات، والمنقحات، والمحكمات؛ ليصير قائلها فحلًا خنذيذًا وشاعرًا مفلقًا<sup>(١)</sup>.

وقد كان لأسواقهم الكبيرة دور أساسي فيما وصلوا إليه من البيان والذوق، وخاصة منها سوق عكاظ بجوار مكة؛ إذ كان الخطباء والشعراء يجتمعون فيه ليتباروا بينهم، فيستحسنون الحسن من الكلام، ويردون ويتقدون ما دون ذلك. ففي الأغاني «أن العرب كانت تعرض أشعارها على قريش، فما قبلوه منها كان مقبولاً وما ردوه منها كان مردوداً»<sup>(٢)</sup>. فكان الشعراء يحتكمون إلى نقاد الشعر ودارسيه، ومنهم النابغة الذبياني، فمن نوه بشعره طارت شهرته في الآفاق، ومن رده على أعقابه عاد منكسرًا منقطعًا. وقصته مع حسان بن ثابت، الذي دخل عليه والأعشى والخنساء في حضرته، من أكبر الأدلة على ما أشرنا إليه.

وعمومًا فإن الصورة الموجزة التي قدمناها حول العصر الجاهلي، بالإضافة إلى ما تزخر به القصائد الشعرية التي وصلتنا، تؤكد -بالملموس- على أن شعراء هذا العصر كانوا يقفون عند اختيار الألفاظ والمعاني والصور، وكانوا أحيانًا يسوقون ملاحظات لا ريب في أنها أصل الملاحظات البيانية في

(١) الجاحظ (أبو عثمان عمرو ٢٥٥هـ): البيان والتبين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة مطبعة المدني القاهرة، ١٩٨٥م، الجزء الثاني، ص ٩.

(٢) أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ): الأغاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، الجزء ٢١، ص: ١١٢.

بلاغتنا العربية؛ مما يدل على أن الجاهليين كان لهم - إلى جانب حسهم النقدي فيما نُقل عنهم في كتب النقد - حس بلاغي بالموازاة معه.

## ٢- مرحلة صدر الإسلام ودورها في التبشير بعلم البلاغة:

لقد شاء الله لأهل الجزيرة العربية أن يخرجوا من ظلمات الجهل الديني والعقدي، إلى نور الإسلام، ومن عبادة الأوثان والعباد إلى عبادة رب العباد. فقد كان لهذا الحدث العظيم أثره في جميع الميادين والمجالات؛ ومنها الأدب، وما يقتضيه من البلاغة والتفنن في الكلام؛ إذ أخذت الملاحظات البلاغية تزداد وتنمو وتتطور، وأصبحت بواذر العلم تنكشف شيئاً فشيئاً، خصوصاً لحظة نزول المعجزة البيانية، فانبهر الناس بها، ووقفوا مشدوهين ببلاغتها، وطريقة نظمها، وجمال صورها.

وقد كان للرسول ﷺ نهجه وطريقته في البلاغة، وأحاديثه تفيض بالمجازات والأساليب البلاغية، التي بلغت ذروة البيان العربي، فاعتبر أسلوبه في القول في المرتبة الثانية بعد أسلوب القرآن الكريم. بل إنه سلك في نشر الدعوة الإسلامية سبيل الإقناع البلاغي الذي أذعن له العرب، ثم كان القرآن الكريم معجزة الرسول حجة بلاغية، فقد تحدى الله به العرب أن يأتوا بمثله أو بسورة واحدة فعجزوا. يقول الله ﷻ في محكم كتابه العزيز عن ذلك العجز: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء: ٨٨]. وبهذا تحداهم، فوقع عجزهم عن الإتيان بمثله في الروعة وحسن التأليف، والإخبار بالغيب.

### ٣- أثر الإعجاز القرآني في نشأة البلاغة العربية وتطورها:

كان للقرآن الكريم معجزة محمد ﷺ أعظم الأثر في علوم اللغة العربية، فقد صدرت عنه، واستقت من معينه، ووقفت تكشف أسرارها، وتعنى بأساليبه، وتفسر إعجازه. وكانت البلاغة من تلك العلوم التي نشأت في كنف كتاب الله ﷻ.

فبات تأثيره فيها واضحاً وجلياً، يقول عبد العزيز عرفة: «إن قضية الإعجاز القرآني تكاد تكون الموجه الأكبر لبلاغتنا العربية في أطوارها المختلفة؛ نشأة ونموً وازدهاراً<sup>(١)</sup>».

لهذا فقد تصدى لقضية الإعجاز القرآني، وبحث عن وجوهها المتعددة والمتنوعة كثير من العلماء، سواء منهم القدماء أو المحدثون. ولا تزال هذه المعجزة الربانية التي انبهر بها العرب، وهم أهل فصاحة وبيان، تكشف في كل يوم عن سر من أسرار هذا الكتاب الخالد. يقول الدكتور محمود محمد شاكر: «إن الحديث عن إعجاز القرآن لهو من أكثر الموضوعات جدلاً وتشعباً، ولا يزال الحديث عنه دائراً من كل وجه، فهو تارة قمة البلاغة العربية والبيان الإنساني، وتارة أخرى هو للإعجاز العلمي مثل يحتذى وبيان شاف<sup>(٢)</sup>. ودافعهم في ذلك هو ضرورة المحافظة على سلامة الذوق العربي؛ ليظل

(١) عبد العزيز عبد المعطي عرفة: قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين اللغة العربية، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥، ص ٥.

(٢) محمود محمد شاكر: مداخل إلى إعجاز القرآن، مطبعة المدني (د.ط) (د.ت)، ص ٣.

القرآن مفهوماً. فإذا عدنا إلى الكتب التي ألفت في المراحل الأولى بعد صدر الإسلام، نجدتها كتباً في التفسير، إلا أنها تطرقت لمباحث بلاغية مهمة. فهذا أبو عبيدة في كتابه «مجاز القرآن» أغنى غناء محموداً فيما يتعلق بالبوادر الأولى لنشأة علم البلاغة، فقد كان عالماً ضليعاً بهذا العلم، فحاول أن يثير قضايا بلاغية غاية في الأهمية من قبيل: (الالتفات) و(التقديم والتأخير) و(الاستفهام) و(المجاز) و(الاستعارة) ... وكذلك فعل الفراء في كتابه «معاني النحو»، حين حاول أن يتطرق إلى المسائل البلاغية، خاصة في تعرضه لما استشكل على الناس فهمه من آيات الذكر الحكيم، فخاض في (الإطناب) و(التقديم والتأخير) وكذا (الإيجاز والمجاز)، فقد قال عن الإيجاز مثلاً: «إنه من شأن العرب الإيجاز وتقدير الكلام»<sup>(١)</sup>.

فكان النقاش في البداية يدور حول مسألة سر إعجاز القرآن الكريم، هل هو في ألفاظه أم في معانيه؟ إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز»، وقال بنظرية النظم، وإن كان قد سبقه إلى ذلك أبو عثمان عمرو الجاحظ، في كتابه «البيان والتبيين» والباقلاني في «إعجاز القرآن»، إلا أن الفضل يعود لعبد القاهر، في جمع تلك الأقوال، وتفصيل القول فيها في كتابه، الذي يعتبر كنزاً من كنوز تراثنا اللغوي القديم، كما تحدث المحدثون أيضاً عن قضية الإعجاز كثيراً، ولا تزيد الأيام هذه المعجزة إلا خلوداً وبياناً، وقد أشار الدكتور وليد قصاب إلى وجوه الإعجاز القرآني، وحددها في أربعة وجوه:

(١) نفسه، ص ١٢٠، (بتصرف).

١. الإعجاز الغيبي.

٢. الإعجاز التشريعي.

٣. الإعجاز العلمي.

٤. الإعجاز البياني.

ويعتبر الوجه البياني محور موضوعنا، وفي ذلك يقول وليد قصاب: «فبلاغة القرآن وفصاحته تحدى الله تعالى أرباب البيان، وفرسان اللسان والقول، وبهذا وحده وقعت عليهم الحجة، وثبت عجزهم عن معارضته ثبوتاً لا يخفى على أحد»<sup>(١)</sup>.

وقد حظي هذا الجانب - منذ القرنين الثاني والثالث الهجريين بالخصوص إلى اليوم - باهتمام كبير من لدن الباحثين والعلماء، ولأجل ذلك تنبه جهابذة الفكر العربي منذ القديم إلى أن أحق العلوم بالتعلم وأولاها بالتحفظ بعد المعرفة بالله جل ثناؤه، علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى.

فالقرآن الكريم المعجز ببيانه وبلاغته وقوة تأثيره في النفوس والقلوب ليرز الجمال الفني المحض الذي يتميز به عن غيره، ولذلك سنحاول في هذه الصفحات أن نقف عند بعض أوجه هذا الجمال، وأثره في نشأة البلاغة العربية:

(١) وليد قصاب: في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، ط الأولى، دار القلم، ٢٠٠٠ = ١٤٢١، ص ٢٦.

أولاً: أسلوبه الفريد: إضافة إلى نزول القرآن الكريم بلغة أهل العرب بحروفها وألفاظها ووجوه تأليف الكلام فيها، من تراكيب ومفردات، ومراعاته لأهم القواعد النحوية والصرفية، فإنه تميز بأسلوب جديد لم تعرفه العرب في كلامها، على كثرة ما عرفت من الأساليب والطرائق التعبيرية، فهو خارج عن جنس كلام العرب من النظم والنثر والخطب والشعر، فأسلوبه يأخذ من كل هذه الفنون بطرف، فقد تأتي عبارات على أوزان الشعر، ومنه ما يشبه السجع.

إن أسلوب القرآن الكريم نمط متفرد، فيه جماع أساليب العرب كلها، إنه ذروة سنام ما عرفته البلاغة العربية، وهذا الأمر أدركته العرب من الوهلة الأولى لنزول القرآن الحكيم، والأخبار حول ذلك كثيرة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: فصاحة ألفاظه: لقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب، واستخدم ألفاظها استخداماً بلاغياً فريداً؛ إذ لا يخفى على أرباب الكلام وفقهائه ما لتغيير الألفاظ من جمال في تركيب الكلام، وإضفاء رونق بلاغي عليه، باختيار الألفاظ المألوفة الاستعمال، البعيدة عن الغرابة، والقريبة إلى الأفهام والأذهان. يقول ابن الأثير: «إن الألفاظ داخلية في حيز الأصوات؛ لأنها مركبة من مخارج الحروف، فما استلذه السمع منها فهو الحسن، وما كرهه ونبا عنه فهو القبيح... وقد رأيت جماعة من الجهال إذا قيل لأحدهم: إن هذه اللفظة حسنة وهذه

(١) نفسه، ص ٣٠-٣١-٣٢، (بتصرف).

قبيحة أنكروا ذلك وقالوا: كل الألفاظ حسنة، والواضع لم يضع إلا حسناً، ومن يبلغ جهله إلى ألا يفرق بين لفظة «الغصن» ولفظة «العسلوخ» ... فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب»<sup>(١)</sup>.

والذي يرجع إلى كتب القدماء سيجد أنهم حددوا شروطاً لفصاحة اللفظ، وحرصوا على ذلك، كما أن الذي يرجع إلى القرآن الكريم يجده قد بلغ في ذلك الغاية، واستوفى صفة الكلام في الحسن والاختيار، بحسب السياق ومقتضى الحال.

ثالثاً: بلاغة نظمه: وهذا الوجه الذي تصدى له الإمام عبد القاهر الجرجاني بتفصيل؛ إذ نجده ينطلق من مسلمة مفادها أن القرآن معجز، لا يستطيع أحد أن يأتي بشيء ولو قليل مثله، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۗ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٣، ٢٤].

وقد وضع عبد القاهر الجرجاني لتلك الغاية كتابه المشهور «دلائل الإعجاز»؛ ليبين مواطن الإعجاز في القرآن الكريم، ويقيم الدليل عليها. وفي هذا النطاق نجده يتساءل: هل الإعجاز في الألفاظ؟ ويجيب بالنفي القاطع. يقول: «فقد اتضح إذن اتضحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل

(١) ابن الأثير (ضياء الدين ٦٣٧هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القسم الأول، نهضة مصر (د.ت)، ص: ١٦٩-١٧٠.

من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما تعلق له بصريح اللفظ»<sup>(١)</sup>. ويضيف إلى ذلك قوله: «وإذا كان إعجاز القرآن لا يعود إلى ألفاظه أو فواصله أو انسجام حروفه... لأن هذه الأمور منفردة ليس فيها سر من أسرار الجمال، أو قيمة من قيم التعبير، فقد ثبت أن مكان الإعجاز الذي ينبغي أن يكون فيه، إنما هو في النظم والتأليف»<sup>(٢)</sup>. هذا وقد خصص الشيخ محمد عبده في كتابه «تفسير الذكر الحكيم» فصلاً للحديث عن وجوه الإعجاز، تناول فيه مسألة النظم، حيث قال: «ومن اللطائف البديعة التي يخالف بها نظم القرآن نظم كلام العرب من شعر أو نثر، أنك ترى السور ذات النظم الخاص والقوافي المقفاة، تأتي في بعض آخر آياته مخالفة لسائر آياتها في فواصلها وزناً وقافية، ترفع قدرها، وتكسوها جلالاً، وتكسيها روعة وعظمة، وتجدد من نشاط القارئ، وترهف من سمع المستمع. وكان ينبغي للخطباء والمترسلين أن يحاكيوا هذا النوع من محاسنه، وإن كانوا يعجزون عن معارضة السورة في جملتها، أو الصعود إلى أفق بلاغتها»<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد القاهر الجرجاني (٤٧١): دلائل الإعجاز، تحقيق: الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية (د.ط) ١٤٢٢ = ٢٠٠٢، ص ٢٣.

(٢) نفسه، ص ٣٩١.

(٣) محمد عبده: تفسير الذكر الحكيم، ج. الأول، ص ١٩٧، نقلت عنه عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء، في: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرقي - دراسة قرآنية لغوية وبيانية، دار المعارف، الطبعة الثانية، ص ١٣٠-١٣١.

إن وجه الإعجاز عنده -هنا- هو اشتغال القرآن الكريم على النظم القريب، المخالف لما استنبطه البلغاء من كلام العرب من شعر ونثر وسجع.

رابعاً: بلاغة تصويره الفني والبياني: يعتبر التصوير الفني وجهاً من وجوه الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، يضاف إلى الوجوه السابقة الذكر ويكملها؛ إذ يشير وليد قصاب إلى أن السيد قطب يعتبر من أوائل من استعمل هذا المصطلح في العصر الحديث، ولا أدل على ذلك من كتابه المعنون بـ: «التصوير الفني في القرآن»، ويتميز هذا الأسلوب بكونه يجسم المعاني، ويشخص الأفكار الذهنية، حتى تبدو للقارئ وكأنها صورة محسوسة مدركة، تراها العين، أو تسمع بها الأذن، أو يحس بها إحساساً مادياً بإحدى حواسه المعروفة<sup>(١)</sup>.

وقد حدد السيد قطب أوجه هذا التصوير وأنواعه، فمنه على سبيل المثال لا الحصر: التصوير باللون والتصوير بالحركة والتصوير بالتخييل والتمثيل... وهو تصوير مرجعه الأساس في ذلك -في أحيان كثيرة- إلى الطبيعة، والمغزى من وراء ذلك، أن يستطيع الإنسان إدراك كنهه وجماله. ومن ذلك قوله ﷺ في محكم كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا نُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

لذلك يمكن إجمال أشكال التصوير الفني في القرآن الكريم في أربعة أساليب -كما حددها وليد قصاب- وهي:

(١) وليد قصاب: في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، مرجع سابق، ص ١٤٧.

- التصوير باللفظ.
- التصوير بالتأليف.
- التصوير بالحوار.
- التصوير البياني.

ويعتبر هذا الأسلوب الأخير موضع اهتمامنا؛ لما له من علاقة وارتباط بعلم البلاغة. وقد عرفه وليد قصاب بقوله: «أي استخدام طرائق البيان المعروفة؛ من تشبيه واستعارة وكناية... وهي أساليب معروفة في كلام العرب»<sup>(١)</sup>.

فالقرآن وإن كان قد درج على عادات العرب في كلامهم البلاغي، إلا أنه زاد على ذلك، حسن التوظيف والنظم البديع الذي لا يقدر على مثله الفصحاء والبلغاء منهم. والأمثلة والشواهد على ذلك من آيات الذكر الحكيم لا تعد ولا تحصى كثرة وتنوعاً، من مختلف ضروب علم البيان والمعاني والبديع، والدليل الواضح على ذلك، أنك لا تكاد تجد كتاباً في البلاغة وأقسامها الثلاثة، إلا وتجد نصيباً أوفر للشواهد القرآنية، سواء في التمثيل أو التطبيق. والقرآن في تصويره الفني لا يكتفي بما له علاقة بما تشير إليه البلاغة؛ بل له تصاوير فنية أخرى، يدخل فيها الإيقاع والنغم والموسيقى، ناهيك عما يتميز به عند إيراد حوار أو قصة مما لا يعلم سره وكنهه إلا من حباه الله ملكة الجمال والتذوق الرصين لكتابه العزيز.

(١) وليد قصاب: في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢.

وعمومًا فقد كان للإعجاز القرآني دور مهم في تطور الدرس البلاغي، خصوصًا بعد ظهور كتاب «دلائل الإعجاز»، لصاحبه عبد القاهر الجرجاني، الذي اعتبر خير من فصل القول في النظم تفصيلاً، وجعل الذين أتوا بعده يقسمون البلاغة إلى علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع. وضمن هذا الإطار تحدث عبد العزيز عرفة عن مجموعة من القضايا التي تبين أثر الإعجاز القرآني في البلاغة العربية، وذكر من بينها:

- ظهور أحكام نقدية عامة على لسان المؤمنين والمشركين، عند سماع القرآن، وهذه الأحكام استحالت على أيدي البلاغيين - فيما بعد - إلى قواعد بلاغية.

- الحرص على معرفة أسباب نزول القرآن الكريم، كان وراء تعريف البلاغيين للبلاغة بقولهم: «البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال»<sup>(١)</sup>.

- سار البيان - بفضله قضية الإعجاز - طريقاً للإيمان؛ ومن ثمة أصبح تعلمه من أمور الدين<sup>(٢)</sup>.

هكذا استأثرت قضية الإعجاز القرآني باهتمام القدماء والمحدثين، كلهم اندفعوا لكشف سر هذا الإعجاز الذي أسكت صناديد القول من العرب، وهم أهل الفصاحة والبلاغة والبيان، فتحداهم بأن يأتوا بسورة من مثله في

(١) مقتضى الحال: مناسبة الخطاب للسياق، مع مراعاة المخاطبين الذين يُتوجه إليهم بهذا الخطاب.

(٢) عبد العزيز عرفة: قضية الإعجاز القرآني، مرجع سابق، ص ٩.

الروعة وحسن النظم. والجدير بالذكر أن هذا النوع من البحوث لا يزال يأتي بالجديد، مادامت السماوات والأرض إلى ما شاء ربك، إنه المعجزة الخالدة التي لا يزيدنها توالي الأيام والشهور إلا اكتشافاً ورسوخاً، كما أن البحث في خصائصه البلاغية من دراسة لألفاظه ومعانيه وأسلوبه الفني الجمالي؛ لهو بحث في أسراره ومواطن إعجازه.

ونؤكد مرة أخرى أن الدراسات البلاغية اعتبرت ثمرة من ثمرات الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم؛ لذلك فإن أثر الإعجاز القرآني في تطور الدرس البلاغي لم يقف عند هذه الجوانب التي تم ذكرها؛ بل هناك جوانب كثيرة، كان له دور في ظهورها وتطورها. وما يؤكد هذا الأمر هو خوض العلماء والمفسرين في جميع مباحث هذا العلم، فأصبحت البلاغة بذلك سبيلاً تفضي إلى رحاب القرآن الكريم، فكانت بذلك مقدمة لدراسة كتاب الله ﷻ وتفسيره، وإدراك فصاحته وكنهه وجماله الفني.

وبذلك تكون قضية الإعجاز القرآني من أهم المواضيع والقضايا التي خاض فيها علماؤنا، قديماً وحديثاً؛ محاولين -أولاً- الكشف عن نكت إعجاز كتاب الله العزيز وأسراره، فكان الإعجاز البلاغي أحد هذه الوجوه التي عني بها كثيراً، خصوصاً وأن الحضارة العربية حضارة بلاغة وبيان، فدرسوا صورته الفنية من بيان وبديع ومعان. وقد قادتهم هذه الدراسة إلى استنتاج مهم، مفاده أن الجانب البلاغي يعتبر من أهم العناصر التي يجب تناولها، وبحث قضية الإعجاز القرآني فيها، مستهدفين بذلك الحفاظ على سلامة

الذوق العربي؛ ليظل القرآن العظيم مفهوماً ميسراً. ولأجل ذلك حاولنا - جاھدين - الكشف عن بعض الصور التي تدخل ضمن هذا الإطار، مبرزين - في الوقت نفسه - الدور الكبير الذي قامت به مسألة الإعجاز في نشأة العلوم العربية قاطبة؛ من نحو وصرف وعلم تفسير وأصول الفقه ... بصفة عامة وعلم البلاغة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى دورها في الدفع قُدماً بالدراسات البلاغية العربية إلى الأمام.

#### ٤ - ملحوظات الجاحظ وأثرها في البلاغة العربية:

يعد أبو عثمان عمرو الجاحظ المعتزلي -بحق- مؤسس علم البلاغة العربية؛ إذ يعتبر من أوائل الأدباء العرب الذين توسعوا في دراسة هذا العلم، ومنحوه اهتماماً قل نظيره، وصنفوا فيه، من خلال نشاطه الأدبي والفكري، فهو يعتبر من أوائل الذين قاموا بجمع كلام السلف، فضلاً عن الاطلاع على ما كتبه معاصروه، مما يتصل بالبلاغة العربية، فقام بشرحه وتفصيل القول في ذلك كله، وأضاف إليها ما بدا له من أفكار وآراء بلاغية، وقد كان لهذا الأثر البارز في تاريخ البلاغة.

لقد ألف الجاحظ في اللغة والأدب والنحو وعلم الكلام، وفي الشعر وتاريخه، إلا أن النزعة الأدبية غلبت على كل ما كتب، وعموماً فإن كتبه التي ألفها تعتبر من كنوز المعارف العربية، وكان أهم كتبه التي عنى فيها بالبيان والبلاغة ونقد الكلام والشعر كتابان، هما: «الحيوان» و «البيان والتبيين»<sup>(١)</sup>.

(١) فضلاً عن كتابه المفقود: نظم القرآن.

أما كتاب «الحيوان» فهو ليس مقصوراً على الحيوان أو ما يمت إليه بصلة، كما يوهم اسمه وعنوانه، وإنما هو موسوعة كبرى، تعكس ثقافة العصر العباسي. أما الكتاب الآخر «البيان والتبيين» فقد أتى متأخراً في التأليف عن «الحيوان»، وقد ألفه في أخريات حياته.

وبما أن دراستنا منصبة حول الحديث عن تاريخ البلاغة العربية، فإن «البيان والتبيين» هو الكتاب الذي يعيننا هنا أكثر من غيره، من الكتب التي ألفها. فهو أوفى هذه الكتب، خاصة في شؤون البيان والبلاغة، وذلك بشهادة القدامى والمحدثين، على حد تعبير الدكتور عبد العزيز عتيق<sup>(١)</sup>.

إن المتصفح لكتاب «البيان والتبيين» يجد أن أبا عثمان عمرو الجاحظ قد أورد لفظة «البلاغة» في نصوص عديدة، وبمعانٍ متعددة؛ فمرة جاءت بمعنى الخطابة، وتارة بمعنى النشر، وتارة أخرى بمعنى فنون القول، فقد أورد عدداً من التعريفات للبلاغة، بعضها منسوب إلى العرب، وبعضها الآخر منسوب إلى غيرهم، فهو وإن كان لم يقدم تعريفاً خاصاً للبلاغة، فقد اختار من التعريفات التي أوردها تعريفاً استحسنته، وفضله على ما عداه، وذلك حين قال: «وقال بعضهم - وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوناه - لا يكون الكلام يستحق البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك»<sup>(٢)</sup>.

(١) عبد العزيز عتيق: تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ١٩٧٠، ص ٥٩.

(٢) الجاحظ (أبو عثمان عمرو): البيان والتبيين، مصدر سابق، ج ١، ص: ٩١.

وقال أيضاً: قال «معاوية لصحار العبدي: ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال الإيجاز. قال له معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ، فقال له معاوية: أو كذلك تقول يا صحار؟ فقال صحار: أقلني يا أمير المؤمنين، وألا تبطئ ولا تخطئ»<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر: «قال ابن الأعرابي: قال لي المفضل بن محمد الضبي: قلت لأعرابي منّا، ما البلاغة؟ قال لي: الإيجاز في غير عجز والإطناب في غير خطل. قال ابن الأعرابي: فقلت للمفضل: ما الإيجاز عندك؟ فقال: حذف الفضول وتقريب البعيد»<sup>(٢)</sup>.

والجدير بالذكر هنا، أن الجاحظ قد خاض في أغلب فنون البلاغة تقريباً؛ من تشبيه واستعارة وحقيقة ومجاز وسجع واقتباس... إلى غير ذلك من الفنون.

وعموماً، فقد ظلت كتابات الجاحظ وملاحظاته في البيان والبلاغة معيناً لا ينفد للأجيال التي تلت عصره، ومرجعاً للدرس البلاغي، كُـلُّ يستمد منها حسب قدرته ومهارته الذهنية، ولأجل ذلك لا نبالغ إذا قلنا إن الجاحظ يعد -بلا منازع ولا منافس- المؤسس الأول للبلاغة العربية، وذلك بإفراده لها أول كتاب وصلنا عنها، وهو كتابه «البيان والتبيين».

(١) عبد العزيز عتيق: تاريخ البلاغة العربية، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) الجاحظ (أبو عثمان عمرو): البيان والتبيين، مصدر سابق، ج ١، ص ٩٧.

## ٥- الدرس البلاغي عند الجرجاني، من الجمع إلى التنظير:

إنها مرحلة مهمة من مراحل بلاغتنا العربية، مرحلة عرفت فيها البلاغة ازدهارًا وتطورًا، جعل منها نظرية لغوية عربية قائمة الذات، لها مفاهيمها وأقسامها ومناهجها في التحليل والدراسة. وهذه المرحلة هي ما يعرف بمرحلة ازدهار البلاغة العربية مع الشيخ والعلامة عبد القاهر الجرجاني، من خلال كتابيه: «دلائل الإعجاز في علم المعاني» و«أسرار البلاغة». ويعد هذا الرجل - بحق - من بين الرجال القلائل الذين قلما جاد الدهر بمثلهم؛ إذ حاول من خلال كتابيه السابقين الذكر أن يجمع ما تفرق في كتب من سبقوه من العلماء الأجلاء، وعلى رأسهم الجاحظ وأبو بكر الباقلاني والقاضي عبد الجبار الهمداني المعتزلي... فخصص كتابه الأول (دلائل الإعجاز في علم المعاني) لبحث نظرية المعاني، في حين خصص (أسرار البلاغة) لبحث نظرية البيان، يقول شوقي ضيف: «ولعبد القاهر مكانة كبيرة في تاريخ البلاغة؛ إذ استطاع أن يضع نظريتي علم المعاني والبيان وضعًا دقيقًا»<sup>(١)</sup>.

وقد استفاد عبد القاهر الجرجاني من الخلافات التي دارت قبل عصره حول سر الإعجاز في القرآن الكريم، بين من قال بالصرفة وبين من أرجعه إلى الألفاظ، وبين من أعاده إلى المعاني، وفريق رابع يرده إلى الصور البيانية التي يتضمنها كتاب الله ﷻ، فكان ذلك - كما يقول شوقي ضيف - «شعاعا

(١) شوقي ضيف: البلاغة - تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص ١٦٠.

مضيئاً ألهم عبد القاهر تفسيره للنظم»<sup>(١)</sup>.

فسر فصاحة القرآن الكريم وبلاغته - عند عبد القاهر الجرجاني - ترجع إلى النظم، لا إلى ما سواه؛ أي إلى الأسلوب وخصائصه، وكيفية تأليف الآيات فيما بينها. وبذلك يكون قد رد على كل الذين قالوا بأن الإعجاز في فصاحة ألفاظه، لا في النظم المخصوص للقرآن، والعلاقة بين ألفاظه ومعانيه. يقول عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في علم المعاني: إن «الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ. ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك، وتوحشك في موضع آخر»<sup>(٢)</sup>.

وكما رد عبد القاهر الجرجاني على أنصار اللفظ، رد على من اعتبر سر الإعجاز القرآني يكمن في المعاني التي تستفاد من قراءة آياته. يقول: «اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك، وعلمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض وبينى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل»<sup>(٣)</sup>. ويقول في موضع آخر من الكتاب: «اعلم أن الداء الدرّي الذي أعىى وصف أمره... من قدم الشعر بمعناه

(١) نفسه، ص ١٦١.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: الدكتور ياسين الأيوبي المكتبة العصرية (د.ط) ١٤٢٢ = ٢٠٠٢، ص ٩٩.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، مصدر سابق، ص ١٠٦.

وأقل الاحتفاظ باللفظ»<sup>(١)</sup>. ثم يستدل بعد هذا على فساد هذا المذهب بما صنفه القدماء من مصنفات في البلاغة، وكيف أنهم كانوا ينكرون هذا الرأي ويعيبونه.

من خلال هذا يتبين بأن الجرجاني أنكر هذا المذهب وغيره (مذهب القائلين بأن سر الإعجاز يرجع إلى الألفاظ، ومذهب القائلين بأن مرجعه إلى المعاني). وأعطى تفسيراً جديداً لقضية الإعجاز، يتمثل في الأساليب التعبيرية والصور البيانية التي تضمنها، وكل ما يتعلق بنظم القرآن وتأليفه، والنظم الذي هو مدار الكلام في دلائل الإعجاز، عرفه بقوله: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها»<sup>(٢)</sup>. من خلال هذا التعريف يظهر لنا جلياً مدى الارتباط الوثيق بين فكرة النظم والنحو؛ باعتباره قانوناً من قوانين اللغة التي ينبغي مراعاتها في كل تأليف وتركيب. فشرط النظم أولاً الالتزام بقواعد النحو، وعدم الخروج عنها، أو الإخلال بها، وهكذا يمضي عبد القاهر في الاستدلال على أن النظم هو سر الإعجاز القرآني.

أما كتابه «أسرار البلاغة» فقد أراد له صاحبه أن يكون مصنفاً مؤسساً لنظرية البيان في البلاغة العربية - كما قلنا سابقاً - يقول الدكتور عبد العزيز عتيق:

(١) نفسه، ص ١٣٤.

(٢) نفسه، ص ١٢٧.

«وأسرار البلاغة هو الكتاب الذي وضع فيه عبد القاهر نظرية «علم البيان» بقواعده ومباحثه وشعبه وتفرعاته الكثيرة. والحق يقال إنه كتاب فريد في بابه، فهو بحث في البيان العربي غير مسبوق ولا ملحق»<sup>(١)</sup>.

فهو بحث بلاغي، اهتم فيه صاحبه بكل ما يتعلق بـ«علم البيان» من استعارة وتشبيه ومجاز وكناية... محاولاً تعريف كل منها، مع تحديد أقسامها وفروعها. فهو يقول عن الاستعارة مثلاً: «بأن جمالها إنما يرجع قبل كل شيء إلى حسن الصياغة والتأليف»<sup>(٢)</sup>.

وعرفها بقوله: «أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف، تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم، فيكون هناك كالعارية»<sup>(٣)</sup>.

ويعلق الدكتور شوقي ضيف عن هذا التعريف بأن الجرجاني «جعل الاستعارة هنا مجازاً أو عملاً لغوياً، في حين أشار في الدلائل إلى أنها عمل عقلي»<sup>(٤)</sup>. مما يبين بأن بعض الملاحظات البيانية التي كان قد أشار إليها في كتابه الأول «دلائل الإعجاز» قد دقق النظر فيها بشدة، وهو يرسي دعائم علم البيان. وهكذا كان يتعامل عبد القاهر مع باقي القضايا البلاغية الأخرى، مع

(١) عبد العزيز عتيق: في تاريخ البلاغة العربية، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٢) شوقي ضيف: البلاغة - تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م، ص ٣٠.

(٤) نفسه، ص ١٩٣.

إيراده لآيات قرآنية أو أبيات شعرية، يستشهد بها على ما يورده من القضايا.

#### ٦ - أثر الفلسفة اليونانية في تأسيس البلاغة العربية:

وجبت الإشارة بداية إلى أن العديد من الباحثين يتساءلون حول مغزى مثل هذه الدراسات التي تحاول أن تبرز علاقة الفلسفة اليونانية بالبلاغة العربية، ويبدو لأول وهلة أن الأسباب التي تجعلنا نبحت في مثل هذه المواضيع ترجع أساساً إلى كشف الروابط التاريخية والحضارية بين الثقافتين، من خلال عمليتي التأثير والتأثر بين الخطابين اليوناني والعربي بشكل عام، وفي هذا الصدد يشير عز الدين إسماعيل إلى أن الدارسين المعاصرين واجهوا تراثين؛ التراث الأرسطي مترجمًا، والتراث البلاغي والنقدي عند العرب، ونتيجة الاطلاع على التراثين، تمثلت في وقوفهم على مفاهيم يتضح فيها التشابه بين التناول العربي والتناول الأرسطي<sup>(١)</sup>. كما وقفوا عند إشارات وأدلة مستخلصة من البلاغة، التي تحيل بشكل مباشر أو غير مباشر على وجود التراث الأجنبي في البلاغة العربية، وقد سعى الباحث حمادي صمود إلى استخلاص هذه الإشارات، التي كانت بمثابة خصائص ملتصقة بها، سواء في كيفية تناولها للمسألة، أو في تعبيرها عن آراء ومواقف لم تعهدها الفترات السابقة<sup>(٢)</sup>.

وبالعودة إلى قضية تأثير الفلسفة اليونانية في البلاغة العربية، يمكن رصد

(١) عز الدين إسماعيل: الأسس الجمالية في النقد العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٧٤، ص ٣٠٠ وما بعدها (بتصرف).

(٢) حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، دار الكتاب الجديد، المتحدة، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠١٠، ص ٦٤-٧٥.

ثلاثة مواقف؛ الأول: يؤكد أصحابه على التأثير العميق والواسع للبلاغة العربية بالفلسفة اليونانية، أما الثاني فيقر بمحدودية هذا التأثير، في حين ينفي أصحاب الموقف الثالث تأثير الدرس البلاغي بالمنطق الأرسطي، وهو ما أفرز عدم الثبات والاستقرار على رأي واحد في هذه المسألة. وسيأتي تفصيل ذلك.

لا يخفى على دارس البلاغة العربية، تأثرها بالفلسفة اليونانية، وقد تأتى لها ذلك لما انفتحت العلوم العربية على العلوم اللاتينية، خاصة في الفترة العباسية وما بعدها. وقد بسط عدد من الباحثين -قدماء ومحدثين- القول في هذه القضية، مؤكدين على أن جل المباحث البلاغية قد تأثرت بالمنطق الأرسطي، خاصة من حيث المصطلحات والمفاهيم والحدود والتقسيمات والأسلوب، ومن هؤلاء عميد الأدب العربي طه حسين، الذي أقر بتأثر البلاغة العربية بالمنطق اليوناني؛ حيث ذكر في هذا الصدد أن عبد القاهر الجرجاني لم يكن «إلا فيلسوفاً جيد شرح أرسطو والتعليق عليه، وإنا لنجد في كتابه المذكور جراثيم الطريقة التقريرية التي أودت بالبيان العربي في القرن السادس ... ولا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما أنفق عبد القاهر من جهد صادق خصب في التأليف بين قواعد النحو العربي، وبين ما لأرسطو في الجملة والأسلوب والفصل في الآراء العامة، وقد وفق عبد القاهر فيما حاول توفيقاً يدعو إلى الإعجاب»<sup>(١)</sup>.

وإلى نفس الرأي ذهب شوقي ضيف، حين أشار إلى أن فلسفة أرسطو

(١) طه حسين: تمهيد في البيان العربي - من الجاحظ إلى عبد القاهر، تحقيق: عبد الحميد العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٩.

تسربت إلى كتابات عبد القاهر عن طريق أساتذته وثقافة عصره، معتبراً عبد القاهر عالماً نحوياً كبيراً، قد أشربت روحه كل ما كتبه أساتذته من أمثال أبي علي الفارسي وابن جني، فاضطرت مباحثهم في نفسه، واضطرت معها مباحث البلاغيين من قبله، ومباحث الخطابة ونقد الشعر، فكان كلامه في بعض المواضع من كتبه شديد الصلة بكلام المناطق؛ مما يدل على تثقفه بالمنطق واصطلاحاته وقوانينه<sup>(١)</sup>. مؤكداً في الوقت نفسه أن أبحاث عبد القاهر حين تصفيها من عباراته المنمقة وحماسته البالغة لنظريته، لا تجد فيها إلا هذا النحو المعقد المتفلسف الذي يمحله اللغة ما لا تطيق، والذي يستحيل إلى ضرب من التجارب العقلية، والتأويلات الفلسفية للأساليب العربية<sup>(٢)</sup>.

هذا وأعلن علي عشري زايد عن تأثر البلاغة بالفلسفة، مشيراً إلى أن ثقافة السكاكي الفلسفية والمنطقية والكلامية الخاصة جعلته يتجه بالبحث البلاغي إلى هذه الوجهة، فقد كان في نظره فيلسوفاً ومنطقياً متكلماً، كما كان متأثراً بشيوع الاهتمامات الفلسفية والمنطقية في عصره، حتى أصبحت هذه العلوم هي نموذج ثقافة العصر، فلم يقتصر تأثيرها على البلاغة، وإنما شمل كل العلوم التي تحولت إلى مجموعة من المتون أو التلخيصات، وأصبح الجانب الذهني العقلي أكثر بروزاً ووضوحاً من الجانب الذوقي، الذي شاع في الدراسات العربية في فترة نشأتها<sup>(٣)</sup>.

(١) شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف القاهرة، الطبعة التاسعة (د ت)، ص ١٦٧ - ١٨١ (بتصرف).

(٢) شوقي ضيف: كتاب النقد، دار المعارف (د ت)، ص ٨٧-٨٩.

(٣) علي عشري زايد: البلاغة العربية - تاريخها مصادرهما مناهجها، مكتبة الآداب، القاهرة،

ولم يكن فضل حسن عباس ممن أثبتوا تأثر البلاغة العربية - خاصة مع السكاكي - بالفكر الأرسطي بتلك الدرجة التي تناولها كل من طه حسين وشوقي ضيف وعلي عشري زايد، يقول في هذا الصدد: «يظن الكثيرون أن السكاكي أقحم المسائل البلاغية بالقضايا الفلسفية، على معنى أنه خلط مباحث هذه بتلك، وهذا صحيح، لكن من حيث الأسلوب - أي الطريقة التي اتبعها السكاكي في دراسة البلاغة - تصلح لأن تدرس بها الفلسفة، ولكنه لم يرجع البلاغة العربية إلى أصول يونانية، فالمباحث التي ذكرها في القسم الثالث من «مفتاحه» عربية الأصالة؛ لكن فلسفها من حيث التبويب والتنظيم»<sup>(١)</sup>.

وفي موقف مخالف للرأيين الأول والثاني، يصل أحمد بدوي إلى ما يشبه اليقين بكون عبد القاهر لم يكن على صلة بكتابي أرسطو «الخطابة» و«فن الشعر»، فالموازنة بين ما كتبه أرسطو وما كتبه عبد القاهر في مسألة الاستعارة - مثلاً - تظهر أن الصلة بين الدراستين إذا تشابهت في القليل، فذلك لأن طبيعة العمل الفني تشابه في اللغات بطبيعتها؛ ولذلك لم يستفد عبد القاهر كثيراً مما كتبه أرسطو<sup>(٢)</sup>.

=

الطبعة السابعة ٢٠٠٩، ص ١٤٥.

(١) فضل حسن عباس: البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، دار الفرقان، الطبعة الثانية ١٩٩٩، ص ١٤٦.

(٢) أحمد أحمد بدوي: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مكتبة مصر (د ت)، ص ٢١٥-٢١٦-٢١٧، (بتصرف).

### خاتمة

يبدو من خلال بسطنا لهذه الأفكار أن البلاغة العربية قد نهلت من عدة علوم ومعارف، شأنها في ذلك شأن باقي العلوم العربية، من معجم ونحو وصرف... وهو أمر طبيعي، خاصة ونحن نناقش علماً يتصل بالعلوم الإنسانية عامة، وبناء عليه، فإن الأسس التي تناولناها في هذه الورقة (الشعر - النقد - الإعجاز القرآني - الأدب - الفلسفة) لا تشكل سوى جزء من مرجعيات ومعارف شتى، أسهمت في نشأة علم البلاغة وتطوره.

ولعل الخلاصة التي يمكن الخروج بها من خلال هذا الدراسة المقتضبة أن البلاغة العربية قامت على أسس متنوعة، كل منها أسهم بقسط وافر في ميلاد هذا العلم بفروعه وتقسيماته ومصطلحاته، وسيظل علم البلاغة من المواضيع المتجددة بحثاً ودراسة؛ لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ارتباطه بالقرآن الكريم مصدر التشريع الإسلامي والحديث النبوي الشريف، علاوة على إسهامه بدرجة كبيرة في نشأة عدة علوم، منها علم اللغة الحديث بفروعه المختلفة؛ كالأسلوبية وعلم الجمال.

## لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير (ضياء الدين): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القسم الأول، نهضة مصر (د.ت).
- أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- أحمد أحمد بدوي: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مكتبة مصر (د.ت).
- الجاحظ (أبو عمرو عثمان): البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة مطبعة المدني القاهرة، ١٩٨٥م.
- حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠١٠.
- شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، الطبعة الرابعة (د.ت).
- طه حسين: تمهيد في البيان العربي - من الجاحظ إلى عبد القاهر، تحقيق: عبد الحميد العبادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٠.
- عبد العزيز عبد المعطي عرفة: قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين اللغة العربية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
- عبد العزيز عتيق: تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ١٩٧٠.

- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: الدكتور ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية (د.ط) ١٤٢٢ = ٢٠٠٢.
- عز الدين إسماعيل: الأسس الجمالية في النقد العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٧٤.
- علي عشري زايد: البلاغة العربية - تاريخها مصادرها مناهجها، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة السابعة ٢٠٠٩.
- فضل حسن عباس: البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، دار الفرقان، الطبعة الثانية ١٩٩٩.
- محمد عبده: تفسير الذكر الحكيم، ج. الأول، نقلت عنه عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء، في «الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق دراسة قرآنية لغوية وبيانية»، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- محمود محمد شاكر: مداخل إلى إعجاز القرآن، مطبعة المدني (د.ط) (د.ت).
- وليد قصاب: في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، ط الأولى، دار القلم، ٢٠٠٠ = ١٤٢١.



## جينياالوجيا البلاغة العربية بحث في أصول الدرس البلاغي العربي وأسس

رفعت الكنياري<sup>(١)</sup>

### مقدمة :

يَحْفَرُ هذا البحث في ذاكرة البلاغة العربية، محاولاً استغوار أصولها العميقة، وذلك باستحضار ما آلت إليه الأمور في هذه البلاغة الآن من تطور كبير في الغرب، ثم ما تشهده الساحة العربية اليوم من سعي حثيث إلى بناء حقل البلاغة بناءً جديداً، يمتح من المنجز البلاغي الغربي، ويستحضر المنجز البلاغي العربي الكلاسيكي، الذي يحوي جهوداً ومناطق وجب الوقوف عندها وإحيائها.

يفترض هذا البحث أن البلاغة العربية القديمة قد تعرضت أحياناً لسوء قراءة؛ لأغراض وأسباب شتى، منها الإسقاط، والتوجيه المتعسف... ولهذا، فإن الوقوف عند أصل البلاغة اليوم، وإعادة التنقيب والبحث، حري بإحياء البلاغة، ومدِّ شرايينها بدم جديد. ولعل من أهم ما يمكن التركيز عليه اليوم، في عملية إعادة قراءة التراث البلاغي، موقع الحجاج ضمن هذا التراث، فهل كانت البلاغة العربية القديمة ذات توجه حجاجي أم جمالي أم هي ذات طبيعة خاصة تتغيا المزج بينهما؟

(١) باحث في البلاغة والنقد وتحليل الخطاب، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب تطوان، فرقة البلاغة وتحليل الخطاب.

ولعل الحفر الجينالوجي عن أصول الدرس البلاغي القديم كفيل بفضح طابع البدهة المزعوم، الذي يغلف معطيات الوقائع، والرجوع إلى أصل تشكل المفهوم وتبلوره؛ بغية قلبه وعكسه، واجتثاث أشكال الميتافيزيقا منه، حتى نرى له هيئة أخرى مغايرة.

نشأت البلاغة العربية مرتبطة بصناعة الخطاب، واستهدفت فهم سبل تحقيق النجاعة القصوى، سواء أكانت نجاعة تداولية حجاجية أم جمالية إمتاعية، واستطاعت أن توحد بين الأفقيين بطريقة فريدة، عكست هذا التلازم بين الإقناع والإمتاع، بين التخيل والتداول .. هذا المبدأ حضر في التراث البلاغي العربي بصور مختلفة، خاصة عند كبار البلاغيين كالجرجاني والسكاكي وحازم ... ممن رأوا في المقومات الأسلوبية أغراضاً ومعاني وفوائد يجنيها المتلقي<sup>(١)</sup>.

ولكن ما الذي حصل، فجعل البلاغة قوائم من الصور الجافة الميتة؟ من أخرجها من سياقها التداولي التأثيري، جمالياً كان أو حجاجياً؟ كيف هُمّش الجانب الحجاجي في البلاغة؟ ولماذا؟ وهل تتسع البلاغة العربية القديمة للأفقيين التداولي والحجاجي؟

عرف العالم العربي محاولات وجهوداً رائدة لتجديد البلاغة العربية، وإعادة قراءة المنتج البلاغي العربي القديم؛ من خلال مساءلته ونقده، والتفاعل

(١) محمد مشبال، البلاغة والأدب، دار العين، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٢.

سلبًا أو إيجابًا مع همومه المعرفية والإبستمولوجية، وذلك من خلال مقولة شكلت ركيزة أساسًا في الانطلاق نحو كل تجديد؛ هذه المقولة يمكن أن تُختصر في قول أمين الخولي: «إن أول التجديد هو قتل القديم فهّمًا»<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذه المنطلقات، الرامية إلى إعادة قراءة التراث البلاغي القديم، وإيفائه حقه من الفهم والتمحيص، دون حيف ولا شطط، تقتضي الإقرار بوجود أكثر من بلاغة في تراثنا، لكل بلاغة منها طريقة في النظر - إلا أن الملاحظ أن عددًا من الدارسين عمدوا إلى انتقاء تصور بعينه، هو تصور «البلاغة الأدبية»، في مقابل تصور بلاغي آخر هيمن حقيقةً على الدرس البلاغي العربي القديم، هو التصور الحجاجي أو الخطابي الذي عمدت البلاغة الحديثة إلى إزاحته، بنقده وهدمه بدل استثماره وتطويره. قامت خطة النقض والتقويض على مركزيّ بناء مفهوم البلاغة الأدبية ونقد مرتكزات البلاغة الحجاجية التداولية الخطابية التي اصطلحوا عليها تسميات مختلفة من قبيل: «البلاغة النظرية» و«البلاغة الكلامية» و«البلاغة المدرسية»... وإذا كان المكوّن الحجاجي حاضرًا في البلاغة العربية، كما عند أرسطو في خطابه، ناهيك عن إعادة إحيائه في البلاغة الأوروبية حديثًا، فإن حضور هذا المكون في البلاغة العربية ليس بارزًا بالشكل الكافي، فقد هيمنت على قراءتنا لمشاريعها وأسئلتها التصورات الأدبية والجمالية التي جعلتنا لا نبصر ما تحمله في ثناياها من أفكار ومفاهيم بلاغية منذ نشأة التفكير

(١) أمين الخولي: مناهج التجديد، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٢٨.

البلاغي الحجاجي العربي<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من وجود محاولات تستلهم تصورًا بلاغيًا يدمج بين التخيل والحجاج في إنتاج الفعل البلاغي؛ باعتباره فعلاً تأثيرياً، يروم الإقناع، كما كان الأمر مع محمد عبده ورشيد رضا ... تصورًا يدافع عن الأدب بمفهومه التخيلي، انطلاقاً من مفاهيم بلاغة الحجاج، دون وعي واضح بالمفارقة بين دعوته وبين منطلقاته، كما كان الأمر مع حسن الزيات وأحمد الشايب<sup>(٢)</sup>، إلا أنه - في العصر الحديث - آلت الهيمنة للتصور الجمالي، الذي يروم جعل البلاغة نظرية في الخطاب الجميل، أو لنقل: جعلها نظرية في الأدب بمفهومه التخيلي الجمالي الصرف<sup>(٣)</sup>.

إن هذه القراءات، بقدر ما تسعى إلى إنتاج معرفة بلاغية أدبية جديدة بوسائل الأسلوب في الأدب، توجه - بذريعة الدفاع عن جمالية الأدب - طعنات قاسية إلى بلاغة الحجاج، «غير مدركة حقيقة مهمة، وهي أن الأدب الذي دافعوا عنه، لم يكن عارياً من الحجاج، وأن البلاغة العربية القديمة،

(١) مشبال محمد، عن بدايات الخطاب البلاغي العربي الحديث: نحو بلاغة موسعة، دار كنوز المعرفة الأردن، ٢٠٢٠، ط ١، ص ٥.

(٢) لمراجعة هذا الطرح بتفصيل، يُنظر: محمد مشبال، عن بدايات الخطاب البلاغي العربي، ص ١٣ - ٦٦.

(٣) عمدنا إلى تمييز هذه الرؤية الجمالية للأدب التي ترى الأدب مفهوماً تخيلياً خالصاً، لا مجال للجانب الحجاجي التداولي فيه، عن الرؤية التي نتبناها للأدب، والتي لا تفصل بين الحجاج والتخيل لدى النظر إلى الأعمال الأدبية.

التي تصدّوا لإعادة صياغتها، لم تكن خالصة الوجه للأدب بالمفهوم النقي الذي كان يجول في خاطرهم»<sup>(١)</sup>. هذا التصور، الذي خصم -في الظاهر- بلاغة الحجاج خصام الشقاق، وانحاز بكليته إلى البلاغة الأدبية، التي لا ننكر أنه أبلى فيها بلاء حسناً، سيتبين في الواقع أنه -سواء الطلائعية التأسيسية منه (كمحاولة الخولي)، أو التي سارت في ركابها مُعلنةً الوفاء له ولمركزاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- لم يكن بعيداً عن التصور الحجاجي، رغم إعلانه الخصومة مع مفهوماتها<sup>(٢)</sup>! .. هذا الواقع فرضته طبيعة النصوص التي كانت ذات طابع تداولي حجاجي<sup>(٣)</sup>.

انطلاقاً مما سبق، وفي سياق بلاغي جديد مغاير، شهد تنامياً مطرداً، واهتماماً متجدّداً ببلاغة الحجاج، يحق لنا أن نعيد قراءة هذا المنتج البلاغي

(١) محمد مشبال: في بلاغة الحجاج، ص ٩.

(٢) محمد مشبال: البلاغة والأدب، ص ١٠٠.

(٣) أدى هذا المأزق، الذي وقعت فيه التيارات الجمالية، إلى نظرة القداماء للشعر، وللأدب عامة. وإذا كنا قد نقبل تصحيح التصورات، فإن كل ذي لب لن يقبل بتغيير المعطيات، فإنه من غير الجائز البتة تغيير واقع التصور الأدبي القديم الذي كان مغايراً لتصورات المحدثين؛ لأنه بكل بساطة أدب كلاسي، له قيمه الجمالية التي تختلف عن التصور الجمالي الذي نشأ في أوروبا منذ القرن الثامن عشر، وانتهى إلى فكرة الجمال البحث، أو الفن لأجل الفن. وسيحاول هذا البحث أن يوضح طبيعة النصوص الأدبية التي انطلق منها البحث البلاغي العربي، وهي نصوص ذات بعد تداولي وحجاجي تمزج بين الإقناع والإمتاع. كما أن البلاغة الواصفة لها هي بلاغة حجاجية تداولية، لا تميز تمييزاً واضحاً بين ما هو جمالي وما هو تداولي.

العربي القديم قراءة مغايرة، تحاول تجديد خط السير؛ بهدف إعادة النظر في البلاغة، بوصفها حقلاً يَسَعُ الخطابين التداولي والحجاجي. ولتحقيق المطلب سلكنا مسلكاً نقف فيه عند أصول البلاغة العربية بنظرة نقدية تفكيكية. ولعل أهم هذه الأسس: أساس الثقافة (الممارسة النقدية - القيم الاجتماعية...)، وأساس الهوية (القرآن الكريم وعلومه - اللغة العربية والتفصيل لها - البعد التعليمي...)، وأساس المثاقفة (التأثيرات الأجنبية...).

## المبحث الأول أساس الثقافة: نقد الشعر

لم تنشأ البلاغة العربية في الفراغ، ولا منه، وإنما هي نتاج تفكير في اللغة وفي القول؛ تفكير حاول أن يرصد مكانم القوة والنجاعة في أداء قولي مقابل أداء آخر؛ بمعنى آخر: كيف يكون قول أبلغ إلى القلوب والأسماع من قول آخر؟ فالبلاغة من البلوغ أي الوصول والانتهاء، ففي «لسان العرب»: «بَلَّغَ الشَّيْءَ يَبْلُغُهُ بُلُوغًا وَبَلَاغًا: وَصَلَ وَانْتَهَى. تَبَلَّغَ بِالشَّيْءِ: وَصَلَ إِلَى مُرَادِهِ. الإِبْلَاغُ: الإِيصَالُ. بَلَّغْتُ الْمَكَانَ بُلُوغًا: وَصَلْتُ إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup>. يفضي بنا المعنى اللغوي إلى دوال متعددة: الوصول، الإبلاغ، الغاية، النهاية... وكلها دوال ترتكز على محور وصول الغاية في الشيء. ولما أطلق لفظ «بلاغة» على أداء لغوي (كلام)؛ فقليل إنه بليغ، أو على مؤدِّ (متكلم)؛ فقليل إنه بليغ، فإنما كان يقصد به أنه يؤدي المعنى في غاية النهاية.

يقول ابن منظور: «رجل بليغ: حسن الكلام فصيحُه، يبْلُغُ بعبارة لسانه كُنْه ما في قلبه»<sup>(٢)</sup>؛ أي: إنه يحقق غاية المراد من الكلام، وهو الإفصاح عمَّا في الصدور. هكذا، يسلمنا النظر في الجذر اللغوي إلى القول إن البلاغة كانت عند العرب محاولة لفهم سبل تأثير قول دون قول في السامع، سواء أكان هذا التأثير جماليًّا أم حجاجيًّا تداوليًّا.

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة ب ل غ، ج ٨، ص ٤١٩، دار صادر - بيروت.

(٢) نفسه.

ويرى معظم مؤرخي البلاغة العربية أنها نشأت نتيجة عوامل متعددة، داخلية وخارجية<sup>(١)</sup>؛ كاختيار الشعر وتقويمه، ومعيرة اللغة، والبحث في قضايا الإعجاز... كل هذه القضايا أسهمت -بشكل أو بآخر- في تعميق البحث في البلاغة العربية. ومن الأسس المهمة التي أسهمت في نشوء البلاغة العربية، تلك التأمّلات النقدية التي بدأت جنينية في العصر الجاهلي، لتتطور وتستوي على سوقها عبر عصور تطور الأدب والنقد والبلاغة العربية. هذه التأمّلات أفضت إلى ممارسة نقدية واعية، كانت -تبعاً للنصوص التي أفرزتها- تُنتج مقولات بلاغية ذات حدّين: إمتاع وإقناع.

وقد شكل نقد الشعر، والتفاعل مع موضوعاته، رافداً أساسياً للبلاغة العربية؛ فمنذ الملاحظات الأولى كانت البلاغة والنقد، وكان العربي القديم يؤسس فهمه للخطاب على أسس معينة، سواء أكانت موضوعية أم ذاتية ذوقية. فلقد وصلنا أن العرب عقدوا لشعرهم المجالس والحلقات والأسواق والمواسم؛ إعلاءً لشأنه، ومحاولةً منهم لتثقيفه وتجويده، وليس ذلك إلا لأنه ديوان علومهم وأخلاقهم وعاداتهم.

يقول ابن خلدون: «اعلم أن فن الشعر من بين الكلام كان شريفاً عند العرب؛ ولذلك جعلوه ديوان علومهم وأخبارهم، وشاهد صوابهم وخطئهم، وأصلاً يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر في هذا الشأن: العمري محمد: البلاغة العربية - أصولها وامتداداتها، ١٩٩٩ أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص ١٨ وما بعدها.

(٢) ابن خلدون عبد الرحمن: المقدمة، تحقيق: الدرويش عبد الله محمد، ط ١، ٢٠٠٤، دار

هذه المكانة المنيفة التي تبوّأها الشعر عند العرب، تعود إلى كونه قد يرفع أقوامًا ويحط من أخرى. ولعل ذلك ما يحرضنا على تتبع الطابع التداولي الخطابي لهذا الشعر في جذوره القديمة؛ بوصفه من أبرز خصائص الحضارة العربية الإسلامية، ومدخلًا ضروريًا لدراساتها، وفهم روحها<sup>(١)</sup>؛ باعتبار هذا الطابع سيّرخي بظلاله على البلاغة العربية التي ستخلص إلى مبادئ ذات طابع خطابي حجاجي، يجب الاعتناء بها، وتطويرها، والنظر إليها بعين القبول.

إن مكانة الشعر عند العرب مردها إلى وظائفه ذات البعد التداولي الخطابي؛ حيث شكل التلازم بين التصوير والإقناع، أو الإمتاع والفائدة، أو الأسلوب والمعنى، أو الوظيفة الجمالية والوظيفة الخطابية، أحد المبادئ الشائعة في تصور موروثنا لجوهر بلاغة الشعر<sup>(٢)</sup>. تظهر ملامح هذه القيمة الخطابية التداولية للشعر العربي القديم في الكثير مما حُكي عن ملابسات قول الشعر، والحكم عليه ونقده، كما تظهر في المكانة التي كانت العرب توليها للشاعر، وهي مكانة رفيعة ترى في الشعر والشاعر مكسبًا ومنفعة عملية لجماعته.

يقول ابن رشيقي القيرواني (ت ٤٦٣ هـ): «كانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنّأتها، وصنعت الأطعمة، واجتمعت النساء يلعبن

يعرب، ج ٢، ص ٣٩٦.

(١) صمود حمادي: التفكير البلاغي عند العرب، ١٩٨١، منشورات الجامعة التونسية، ص ٢٣.

(٢) مشبال محمد: البلاغة والأدب، ص ٢٤.

بالمزاهر، كما يصنعون في الأعراس، ويتباشر الرجال والولدان؛ لأنه حماية لأعراضهم، وذُبُّ عن أحسابهم، وتخليد لمآثرهم، وإشادة بذكْرهم<sup>(١)</sup>. يظهر من القولة البعد الوظيفي للشاعر في المجتمع العربي القديم؛ لكونه حامي حمى القبيلة، المعلي من شأنها، الرافع لرايتها بين القبائل؛ فالشعر عند العرب سلاح وشرف وسُمة.

وقد أورد القيرواني، في السياق نفسه (في باب احتماء الشعراء بقبائلها)، العديد من الروايات التي تبين الطابع العملي للشعر، وهي التي تمثلت في الدفاع عن القبيلة. إن الشاعر يعادل الجيوش ذات العُدّة والعدّد؛ يدفع عن القبيلة الأذى المعنوي، كما يدفع الجيش الأذى المادي، ويدوذ عن حياض الشرف، كما يدوذ الفارس عن حمى الدار.

ولعله من أجل ذلك رأى القيرواني أنهم كانوا لا يفرحون إلا بنبوغ شاعر، أو نتاج فرس، أو ولادة غلام، يقول: «كانوا لا يُهنّؤون إلا بغلام يولد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس تنتج. فممن حمى قبيلته زياد الأعجم؛ وذلك أن الفرزدق همَّ بهجاء عبد القيس، فبلغ ذلك زيادًا، وهو منهم، فبعث إليه: لا تعجل، وأنا مُهدٍ إليك هدية، فانتظر الفرزدق الهدية؛ فجاءه من عنده [الطويل]:

فَمَا تَرَكَ الْهَاجُونَ لِي إِنْ هَجَوْتُهُ مُصِحًّا أَرَاهُ فِي أَدِيمِ الْفَرَزْدَقِ

(١) القيرواني، ابن رشيقي: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، ١٩٨١، دار الجيل، ج ١، ص ٦٥.

ولا تركوا عظمًا يرى تحت لحمه لكاسره أبقوه للمتعرق  
 سأكسر ما أبقوا له من عظامه وأنكت مخ الساق منه وأنتقي  
 فأنا وما تهدي لنا إن هجوتنا لكألبحر مهما يلقي في البحر يغرق  
 فلما بلغته الأبيات، كفَّ عما أراد، وقال: لا سبيل إلى هجاء هؤلاء ما  
 عاش هذا العبد فيهم»<sup>(١)</sup>.

إن الناظر في هذا الخبر يرى أن هذه الأبيات الشعرية قد دفعت عن القبيلة  
 أذى الهجاء، وهو أذى معنوي، له دلالاته في الثقافة العربية القديمة؛ فيا ويل  
 من يهجي هجاء مقذعًا، ويا لسوءة من عرّض به شاعر مفلق. يكون مصيره  
 دوام التّعير، وسقوط الشأو، ووضاعة الشأن. الأمر إذن حرب كلام، وحرب  
 مكانة؛ صراع له تكتيكاته، وقواعده، وفرسانه. فربّ بيت من الشعر يقوله  
 شاعر يرفع به قدر وضيع، أو يضع قدر شريف! فكم بنى الشعر لأقوام بيوتًا  
 شامخة، وكم هدم لآخرين أبنية رفيعة!<sup>(٢)</sup>.

ويتضح دفع الأذى في قول الفرزدق: «لا سبيل إلى هجاء هؤلاء ما عاش  
 هذا العبد فيهم». وفيه تظهر الوظيفة العملية للشعر العربي القديم، وهي  
 تحقيق الأثر العملي المغيّر، أو الدافع إلى التغيير. وانتبه إلى هذا الأثر الذي

(١) نفسه.

(٢) الحصري إبراهيم بن علي: زهر الآداب، تح: علي محمد الجاوي، ١٩٥٣، دار إحياء الكتب  
 العربية، ج ١، ص ٢٢.

أورده الحصري؛ حيث قال: «قال أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: إنما الشعر كالميسم، فقال: وكيف يكون ذلك كذلك، والميسم يذهب بذهاب الجلد، ويدرس مع طول العهد، والشعر يبقى على الأبناء بعد الآباء ما بقيت الأرض والسماء!»<sup>(١)</sup>. القضية قضية فناء أو بقاء، قضية حضارية ثقافية وجودية، تتعلق برغبة الإنسان في خلود ذكره.

من ناحية أخرى، اعتُبر الشعر ديوان العرب، ومخزن أسرار ثقافتهم؛ لذلك، فإن فهمهم له لم يخرج عن قواعدهم الثقافية؛ بل عمل هذا الفهم على تكريس هذه القواعد، والحكم على الشعر انطلاقاً منها. و«قد احتفظت المصادر بجملة من الأخبار عن هذه الفترة، تتضمن ملاحظات تمثل -رغم تواضعها- اللبنة الأولى في العمل النقدي والبلاغي»<sup>(٢)</sup>، من ذلك مثلاً ما ورد عن احتكام شاعرين فحلين من شعراء الجاهلية، هما امرؤ القيس وعلقمة الفحل، إلى جُندب للمفاضلة بينهما أيهما أشعر، حيث حكمت بتفوق علقمة على زوجها امرئ القيس؛ إذ قالت: «علقمة أشعرُ منك. قال: كيف؟ قالت: لأنك قلت:

فَلِلْسَوِّطِ أَلْهُوبٌ وَلِلْسَّاقِ دَرَّةٌ وَلِلزَّجْرِ مِنْهُ وَقَعٌ أَخْرَجَ مَهْذَبٌ  
فَجَهْدَتَ فَرْسَكَ بِسَوِّطِكَ فِي زَجْرِكَ، وَمَرِيَّتَهُ، فَأَتَعَبْتَهُ بِسَاقِكَ. وقال علقمة:

(١) نفسه.

(٢) صمود حمادي: التفكير البلاغي عند العرب، ص ٢٥.

فَأَدْرَكُهُنَّ ثَانِيًا مِنْ عِنَانِهِ يَمُرُّ كَمَرِّ الرَّايِحِ الْمُتَحَلِّبِ  
فَأَدْرِكُ فَرَسَهُ ثَانِيًا مِنْ عِنَانِهِ، وَلَمْ يَضْرِبْهُ، وَلَمْ يُتَّعِبْهُ»<sup>(١)</sup>.

حكم أم جندب هو حكم للذائقة العربية للبلاغة العربية، الذي فضل علقمة على امرئ القيس؛ انطلاقاً من الاحتكام إلى قواعد القول الأبلغ، والقول الأبلغ ما راعى قواعد التداول العربي القديم؛ حيث إن الأبلغ والأشعر هو من احترم العُرف الثقافي العربي في معاملة الخيل، وأعلى من قيمته؛ فالشعر عندهم فعل تداولي قبل كل شيء. ولا يجوز في نظرنا الحطُّ من أحكامهم حول أشعارهم؛ لنظرهم فيها هذا النظر التداولي الخطابي. وقول حمادي صمود: «واضح من هذه الرواية أن علقمة تفوق على امرئ القيس، لا بفنّه الشعري، وإنما بتعبيره أكثر منه عن طبيعة الحياة الجاهلية؛ فوصف سرعة جواده طبق قوانين الأصالة عندهم»<sup>(٢)</sup>، هو من سنخ ما راج في النقد العربي الحديث من أحكام تحاسب الشعر العربي القديم بمقاييس الشعر الحديث، وترى الشعر بعيون الجماليات الحديثة، وهو من الحكم الجائر على بلاغة الشعر العربي القديم، الذي كان ذا طبيعة مغايرة، ووظيفة مختلفة. ولو احتكم هؤلاء الحاكمون إلى طبيعة البلاغة التداولية الخطابية للشعر، وآمنوا أنها هي خصيسته الحقيقية، كما حكموا عليه بمثل هذه الأحكام. فالفن الشعري عند أم جندب، وعند الناقد العربي القديم

(١) المرزباني أبو عبد الله بن موسى: الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من الشعر، تح: علي محمد البجاوي، ١٩٦٥، دار النهضة مصر، ص ٢٤.

(٢) صمود حمادي: التفكير البلاغي عند العرب، ص ٢٦.

عمومًا، هو فن مرتبط بمقامات تحقُّقٍ مخصوصة، ذات أبعاد خطابية؛ حيث إن التجربة الأدبية الإنسانية تجربة تاريخية، مرتبطة بقواعد متغيرة في الزمان والمكان. لذلك، فلا مناص من قبول مسلِّمة خَتابية الشعر العربي القديم، وليس بموضوعي قراءة هذا الشعر بنموذج شعري آخر غريبٍ عنه<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا، لم يكن الشعر عند العرب القدامى، بَوْحًا وتعبيرًا عن ذات المتكلم، وترجمة لانفعالاته الشخصية؛ كما يرى المحدثون. إن وظيفة الشعر عند القدماء مختلفة تمامًا عنها اليوم... وظيفة الشعر ليست دائمًا وأبدًا تعبيرًا عن مشاعر وانفعالات، وكشفًا عن عوالم داخلية للشاعر. ومن ثم، بدأ الحديث عن «الإيحاء والشفافية والتهويم والاندفاع التلقائي في عالم الخيال»<sup>(٢)</sup>... هذه المقاييس الفنية قد تصف بعضًا من الشعر العربي القديم، لكنها لا يمكن بحالٍ أن تنسحب على خارطة الشعر العربي القديم؛ لأنه - بكل بساطة - ذو بُعد خطابي، يروم إنهاض النفوس إلى الفعل والعمل، وتحقيق القيم التي يدافع عنها الشاعر<sup>(٣)</sup>.

لذلك، فإن الممارسة النقدية والبلاغية للعرب التي اتخذت من شعرهم

(١) مشبال محمد: الاستعارة بين المقاربتين الخطابية والجمالية، مجلة «البلاغة والنقد الأدبي»، العدد ١٤، خريف / شتاء ٢٠١٩، ص ٢٠٥ بتصرف.

(٢) عصفور جابر: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، ١٩٨٠ دار المعارف، القاهرة، ص ٢٢٥، بتصرف.

(٣) غرضنا في هذا الباب التمثيل لا غير، ولا نروم تتبع جميع ما كتب في باب خطابية الشعر العربي القديم.

منطلقاً لها، وأنتجت المقولات البلاغية التي شكلت فيما بعد ركائز علم البلاغة العربي، كانت تعبر عن طبيعة الثقافة الشعرية العربية التي تراهن على البعد التداولي للشعر العربي. يقول حازم في هذا الصدد: «فأما طريق التهدي إلى تحسينات الأشياء وتقيحاتها بالمحاكاة، فإنه لما كان المقصود بالشعر إناهض النفوس إلى فعل شيء أو طلبه أو اعتقاده، أو التخلي عن فعله أو طلبه أو اعتقاده، بما يخيّل لها فيه من حُسن أو قبح، وجلالة أو خسة، ووجب أن تكون موضوعات صناعة الشعر، الأشياء التي لها انتساب إلى ما يفعله الإنسان، ويطلبه، ويعتقده»<sup>(١)</sup>. إن حديث حازم عن إناهض النفوس للفعل أو الترك... لهو من تصوره لبلاغة الشعر، الجامعة بين التخيل والإقناع؛ بلاغة تغنياً الإناهض الفعلي لتحقيق المكاسب العملية في سجلات المعتقدات، والتناضح بالأنساب، وإعلاء القيم؛ كلٌّ حسب مشربه.

هكذا لا نعدم في البلاغة العربية أحكاماً ذات طابع تداولي، تركز على الجانب الخطابي للشعر، يشكل التلازم بين حدّي البلاغة الإقناع والإمتاع أسساً وأساسها. نتأمل مرةً أخرى كلاماً لحازم؛ لنرى مدى تلازم الوظيفتين: الجمالية والحجاجية. يقول، معرّفاً الشعر: «كلام موزون مقفى، من شأنه أن يحبّب للنفس ما قُصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قُصد تكريهها؛ لتُحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من حُسن تخيل له، ومحاكاة

(١) القرطاجني حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب بلخوجة، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص ٧١.

مستقلة بنفسها ومتصوّرة بحسن هيئة تأليف الكلام، أو قوة صدقه أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك»<sup>(١)</sup>. لا يمكنك الفصل في هذا الكلام بين الوظيفة الجمالية والوظيفة الخطابية الإقناعية؛ لأنهما وجهان لعملة الشعر؛ فالتأثير الجمالي هو في الآن نفسه تأثير تداولي؛ فالتحبيب والتكريه والحمل على الطلب أو الهرب ... هي أفعال نجمت عن تأثر المتلقي بالشعر، وهي أفعال ذات صبغة عملية، تؤدي إلى التخلق بخلق، أو ترك آخر، أو الانتهاض لعمل، أو الرجوع عن غيره ... هذا، لأن طبيعة الشعر العربي القديم، الذي انطلق منه البلاغي في صوغ مقولاته، خطابية؛ ولأن وظيفة الشعر عند العرب وظيفة خطابية، كما سبق أن وضحنا.

نجد التصور ذا البعد الخطابي التداولي، عند الأمدي (ت ٣٧٠هـ)، وهو يرد على أبي تمام، مُبدياً رفضه لمذهبه الشعري؛ حيث يقول: «ليس الشعر، عند أهل العلم به، إلا حسن التأتّي، وقرب المأخذ، وحسن اختيار الكلام، ووضع الألفاظ في مواضعها، وأن يورد المعنى باللفظ المعتاد فيه، المستعمل في مثله، وأن تكون الاستعارات والتمثيلات لائقة بما استُعيرت له، وغير منافرة لمعناها؛ فإن الكلام لا يكتسي البهاء والرونق إلا إذا كان بهذا الوصف، وتلك طريقة البحري. قالوا: وهذا أصل يحتاج إليه الشاعر والخطيب صاحب النثر؛ لأن الشعر أجوده أبلغه، والبلاغة إنما هي إصابة المعنى، وإدراك الغرض بألفاظ سهلة عذبة مستعملة سليمة من التكلف، لا تبلغ الهذر الزائد

(١) المصدر نفسه، ص ٧١.

على قدر الحاجة، ولا تنقص نقصاناً يقف دون الغاية»<sup>(١)</sup>.

يصوغ الأمدى نموذجاً إرشادياً، يبين فيه ماهية الشعر عنده؛ هذه الماهية لا تعدو أن تكون جملة من المبادئ ذات الطابع التداولي الخطابي؛ فالشاعر المجيد هو الذي ينضبط لمعيار التوافق مع التراث الشعري؛ أي إنه يحترم ثقافة المتلقين ومفضلاتهم؛ لأن المتلقين اعتادوا على شعر يتناغم ومقاصدهم التداولية العملية، التي من جملتها الذوذ عن حياض القبيلة، والمدح، والهجاء، وغيرها من الأغراض ذات البعد الخطابي، ولعله من أجل ذلك عقب قائلاً: «وهذا أصل يحتاج إليه الشاعر والخطيب».

إن الشعر، عند الأمدى، صناعة وحنق، يقرب من الخطابة (بدلالة العطف: «يحتاج إليه الشاعر والخطيب»)، وهو ما تنبه إليه جابر عصفور في قوله: «لأنه - الناقد القديم - يصدر عن مقولة أساسية، مؤداها أن الشعر صناعة ذهنية أو تخييل عقلي. ولكي يصحَّ العمل الشعري، لا بد من المشابهة والمناسبة وقرب المجاز من الحقيقة»<sup>(٢)</sup>. هذا الرأي جاء في معرض انتقاده لمفهوم الشعر عند النقاد القدامى؛ حيث يرى أن البلاغي أو الناقد العربي القديم «لم يكن يهتم كثيراً بذات الشاعر، أو بوقع العالم الخارجي عليها...»

(١) الأمدى، أبو القاسم الحسن بن بشر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، سلسلة «ذخائر العرب» (٢٥)، المجلد الأول، ص ٤٢٤.

(٢) عصفور جابر: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٩٢، ص ٢٠٦.

إنه مهتم بالشعر ذاته، ومَعْنِي بمدى توافقه مع مقتضيات الأحوال الخارجية، وقواعد الفهم الثاقب»<sup>(١)</sup>. والحال أن هذا الحكم عنده يتسع ليشمل جل البلاغيين والنقاد. يقول: «فابن طباطبَا والحاتمي وقُدّامة والآمدي نماذجٌ متنوعة تكشف عن اتفاق أربعة من نقاد القرن الرابع فيما يتصل بطبيعة النظر إلى الاستعارة...»<sup>(٢)</sup>.

ثم يضيف قائلاً: «ولن نجد هذه النظرة إلى الاستعارة عند ابن طباطبا وقدامة والحاتمي والآمدي فحسبُ، بل نجدها عند غير هؤلاء من بلاغيّ القرن الرابع ونقادِه؛ أمثال الرّمّاني، والخطابي، وأبي الحسن الجرجاني، والعسكري؛ بل نجد هذه النظرة تستمر وتُسود في القرن الخامس، يؤمن بها ابن رشيق وابن سنان، ويصُدّر عنها الباقلاني والمرزوقي والشريف الرضي»<sup>(٣)</sup>.

إذن، فقد بلغت الظاهرة حد الاطراد والتواتر، لماذا؟ لأن البلاغة العربية القديمة ببساطة كانت ذات بعد تداولي؛ ذلك أنها تنطلق من نصوص ذات نزعة خطابية، وتشتغل بإشكالات إبستمولوجية ذات بُعد تداولي (تقعيد اللغة، حفظ العربية من التغيير ومواجهة اللحن، فهم القرآن، مناهضة الشعوية...)؛ فلا نتظر من النقاد والبلاغيين القدامى غير مثل هذه الأحكام، التي لا ينبغي أن نهتمّشها، ونصنفها بأقذع النعوت؛ بل علينا التسليم بهذا التصور الخطابي

(١) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

التداولي للشعر، وتطويره في ضوء المفاهيم الحجاجية التي عادت إلى الساحة البلاغة العالمية، بعد أن اختفت مُدةً غير يسيرة.

كان قصدنا في هذا المبحث، التمثيل فحسب، وإلا فإن الآثار الواردة في خطابية الشعر العربي أكثر من أن تُحصى. هذه الخطابية أنتجت أحكامًا نقدية بلاغية ذات بعد تداولي حجاجي، يمنح الأولوية للإقناع العقلي، والتوافق مع مقامات التلقي، وعدم خرق الأفق الثقافي.



## المبحث الثاني أساس الهوية

### أ. القرآن الكريم وعلومه :

انشغلت العرب بالقرآن منذ نزوله؛ تفاعلاً وانفعالاً، تذوقاً وتخلّقاً، معارضة وعناداً. كان الكتاب الجليل يأسر منهم الألباب، ويحير العقول؛ فتظل كلالاً في مشهدية جماله وجلاله، ولم تستطع العرب «إلا أن تقرّ بخصائصه الأسلوبية المتميزة، وتسلم بها»<sup>(١)</sup>. كان هذا التفاعل الحي مع القرآن الكريم بلاغة؛ فليست البلاغة إلا محاولة فهم الخطاب، واستثماره.

وهكذا، نشأت العلوم المتمحورة حول النص المعجزة؛ تشرح وتفسر، تضيء وتبين، تذوذ عن الحياض، وتمنع من الشطط، لاسيما وأن القرآن أعلن التحدي منذ البداية، وذلك من خلال مجموعة من الآيات التي يُعجّز فيها العرب عن الإتيان بمثل هذا الكلام<sup>(٢)</sup>؛ فكانت البلاغة - منذ وهلة الوحي

(١) صمود حمادي: التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص ٣٤.

(٢) تحدى الله العرب بأن يأتوا بمثل القرآن، أو بعضه على الأقل، في مواضع عديدة من الكتاب العزيز، وهي قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣].

﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ۚ مُفْتَرِينَ ۚ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [هود: ١٣].

﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ۚ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [يونس: ٣٨].

﴿ قُلْ لَيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ۚ وَلَوْ كَانُوا

الأولى - تحديًا يتمحور حول القدرة اللغوية الخارقة، والعرب على مسكة عظيمة من لغتهم؛ يتفننون في تقليب أوجه القول فيها، ويصطنعون لها المحافل ومقامات القول المخصوص المَعلى؛ فيأتي هذا القول فيُعجزهم، حتى أصبح الإيمان حكمًا نقديًا وبلاغيًا، أدركه العربي بفطرته السليمة، ودربته بلغته؛ هذه الدربة التي أوحى له أن هذا الكلام هو من عند الله.

ولنتأمل هذا الخبر الوارد في تفاعل قريش مع القرآن الكريم: روى الحاكم، وغيره، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي ﷺ، فقرأ عليه القرآن، فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه، فقال: يا عم، إن قومك يرون أن يجمعوا لك مالًا! قال: لم؟ قال: ليعطوكه، فإنك أتيت محمدًا تتعرض لما قبله. قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالًا. قال: فقل فيه قولًا يبلغ قومك أنك منكر له، أو أنك كاره له. قال: وماذا أقول؟! فوالله، ما فيكم من رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن مني، والله ما يشبه الذي يقول شيئًا من هذا، والله إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلو، وإنه ليحطم ما تحته. قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه! قال: فدعني حتى أفكر. فلما فكر، قال: (هذا سحر يؤثر) عن غيره، فنزلت: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ (١١) ﴿[المدثر: ١١].

نتلمس في هذا الخبر ملامح البلاغة الأولى التي نشأت مع القرآن الكريم، وهي بلاغة تداولية؛ لأنها نشأت في حُضن التفاعل الحي مع النص؛ حجاجية لأنها قائمة على الإقناع أساسًا؛ بدليل أنه كاد يؤمن بنبوة النبي ﷺ إثر هذا التفاعل. لقد صدر الحكم (ما يشبه الذي يقول شيئًا من هذا، والله، إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلو، وإنه ليحطم ما تحته)، وهو حكم أسلوبِي يُقَرُّ بالفردة في نمط القول؛ مما يسبب العجز للمتلقي، ويقرُّ بالبعد الجمالي للنص؛ مما يجعله مؤثرًا في السامعين؛ حيث شبه القرآن بالشجرة الطيبة أغصانها منتجة ثمرة، وأصولها مَرَوِيَةٌ مغموسة في الماء. وهذا الحكم البلاغي الأول يقرب بأن النص ذو أبعاد حجاجية؛ فالإثمار هو نتيجة التفاعل مع النص؛ حيث إن كل من يقرأ النص سيتغذى من ثماره ولا شك، فيحصل له الإيقان والتسليم. وإغداق الدور من دلالات حياة النص الدائمة؛ فهو نص له من العنفوان ما سيُقبِّه حياً مؤثرًا مغيرًا، وهو ما حصل بالفعل. ولعله من أجل ذلك سارع الخل الحميم للوليد، والعدو اللدود للنبي ﷺ، إلى ردع صاحبه عن الإيمان التام، مستعملاً معه كل الحيل والألاعيب الحجاجية التي تشنيه، وإلا فإنهم سيواجهون صباء قريش كلها<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر الخبر في تفسير الألويسي شهاب الدين «روح المعاني». والخبر ورد فيه كالاتي: روي أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي ﷺ، فقرأ عليه القرآن، فكأن رق له، فبلغ ذلك أبا جهل، فقال: يا عم، إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً فيعطوكه؛ فإنك أتيت محمداً لتصيب مما عنده، قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالاً، قال: فقل فيه قولاً يبلغ

نخلص، من تحليل هذا الخبر، إلى أن العرب تأثرت بالقرآن الكريم تأثراً عملياً، أدى إلى تغيير المعتقدات، هذا يدل على البعد الحجاجي للقرآن الكريم، كما يدل على التفاعل البلاغي معه. إن الأحكام التي صدرت بصدد القرآن كانت أحكاماً بلاغية، ذات أبعاد تداولية حجاجية كما رأينا. ومنه، فإن البذرة الأولى للبلاغة القرآنية كانت حجاجية تداولية.

قومك إنك منكر له وإنك كاره له، قال: وماذا أقول؟ فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني لا برجزه ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، والله إن لقوله الذي يقوله حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو ولا يعلو، وإنه ليحطم ما تحته، قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه، قال: دعني حتى أفكر، فلما فكر قال: ما هو إلا سحر يؤثر، فعجبوا بذلك.

وقال محيي السنة: لما نزل على النبي ﷺ: ﴿حَمَّ ۝ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢]، إلى قوله تعالى: ﴿الْمَصِيرُ﴾، قام النبي ﷺ في المسجد، والوليد قريب منه يسمع قراءته، فلما فطن النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لاستماعه، أعاد القراءة، فانطلق الوليد إلى مجلس قومه بني مخزوم، فقال: والله لقد سمعت من محمد أنفاً كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه ليعلو وما يعلو، فقال قريش: صبأ والله الوليد، والله لتصبأن قريش كلهم، فقال أبو جهل: أنا أكفيكموه، فقعد إليه حزيناً وكلمه بما أحماه، فقام فأتاهم فقال: تزعمون أن محمداً مجنون، فهل رأيتموه يخنق؟، وتقولون إنه كاهن، فهل رأيتموه قط يتكهن؟، وتزعمون أنه شاعر، فهل رأيتموه يتعاطى شعراً؟، وتزعمون أنه كذاب فهل جربتم عليه شيئاً من الكذب؟ فقالوا في كل ذلك: اللهم لا، ثم قالوا: فما هو؟ ففكر فقال: ما هو إلا ساحر، أما رأيتموه يفرق بين الرجل وأهله وولده ومواليه، وما الذي يقوله إلا سحر يآثره عن مسيلمة، وعن أهل بابل، فارتج النادي فرحاً، وتفرقوا معجبين بقوله، متعجبين منه وما يهمننا منه هو القول: فقال قريش: صبأ والله الوليد، والله لتصبأن قريش كلهم.

إذا كانت الأحكام البلاغية الأولى قد تميزت بالانطباعية والعفوية، فإننا ما نلبث أن نجد في التراث البلاغي أحكامًا ستؤسس للتصور البلاغي القائم على التعليل والتفسير العلمي ... هذه البلاغة هي ما عُرف في التاريخ بـ «البلاغة الإعجازية».

نتأمل ما أورده الجاحظ في هذا الباب: «إنَّ السلفَ الذين جمعوا القرآن في المصاحف بعد أن كان متفرقًا في الصدور، والذين جمعوا الناس على قراءة زيد، بعد أن كان غيرُها مُطلقًا غيرَ محذور، والذين حصَّنوه ومنعوه الزيادة والنقصان لو كانوا جمعوا علامات النبي ﷺ، وبرهانه، ودلائله، وآياته، وصنوف بدائعه، وأنواع عجائبه في مقامه، وطقنه، وعند دعائه واحتجاجه في الجمع العظيم، وبحضرة العدد الكثير الذي لا يستطيع الشك في خبرهم إلا الغبي الجاهل، والعدو المائل، لما استطاع اليوم أن يدفع كونها وصحة مجيئها لا زنديق جاهد، ولا دهري معاند، ولا متطرف ماجن، ولا ضعيف، ولا حدث مغرور، وكان مشهورًا في عوامنا كشهرة في خواصنا، وكان استبصار جميع أعياننا في حقهم كاستبصارهم في باطل نصارهم ومجوسهم، ولما وجد الملحد موضع طمع في غني يستميله، وفي حدث يمويه له. ولولا كثرة ضعفائنا مع كثرة الدخلاء فينا، الذين نطقوا بألستنا، واستعانوا بعقولنا على أغبيائنا وأغمارنا، لما تكلفنا كشف الظاهر، وإظهار البارز، والاحتجاج بالواضح»<sup>(١)</sup>.

(١) الجاحظ أبو عثمان بن بحر: الرسائل (لعل الأفضل: رسائله)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ٣، ٣/ ٢٢٦.

إنّ القضية قضية صراع أساسه فهم نص لغوي؛ قضية بلاغة؛ إذ إن العُدال المناوشين للحضارة العربية وللدين الإسلامي، المتعطشين إلى نقض أسسه ودعائمه، والحط من مقدّسه، راموا ضرب الدين بضرب كتاب المسلمين لما امتلكوا اللغة العربية، وعرفوا بلاغتها وأسرارها. ولا يخفى علينا تاريخ الصراع الطويل الذي خاضته الحضارة العربية الإسلامية في مواجهة الشعوبية. ما يهمننا أكثر في نص الجاحظ هو الدوافع الإبتيمولوجية التي حركت البحث البلاغي، وأبرزها الدفاع عن القرآن الكريم دفاعاً لم تعد تكفي فيه حرارة الإيمان<sup>(١)</sup>. هكذا «ستستفيد البلاغة العربية من ذلك فائدة كبرى، وستكون بيئة المعتزلة خاصة، والمتكلمين عامة، إحدى البيئات الرئيسة التي ينشأ في ظلها التفكير البلاغي، ويترععرع»<sup>(٢)</sup>. ومن هنا ستنشأ بلاغة ذات امتداد كبير وشاسع، تخومها عند الباقلاني والرماني والقاضي عبد الجبار ... حتى إنها ستثمر أهم نظرية في تراثنا البلاغي، وهي نظرية النظم<sup>(٣)</sup>.

وإليك بعض النصوص التي تبين ما تحدثنا عنه ... يقول يحيى بن حمزة العلوي في كتابه، ذي العنوان المثير إلى دور البلاغة عنده: «إن العلوم الأدبية، وإن عظم في الشرف شأنها، وعلا في أوج الشمس قدرها ومكانها، خلا أن علم البيان هو أمير جنودها، وواسطة عقودها، فلكها المحيط الدائر، وقمرها

(١) صمود حمادي: المرجع التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص ٣٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٨.

الزاهر، وهو أبو عذرتها، وإنسان مقلتها، وشعلة مصباحها، وياقوتة وشاحها، ولولاه لم تر لساناً يحوك الوشي من حلل الكلام، وينفث السحر مفترّ الأكمام، وكيف لا وهو المطلع على أسرار الإعجاز»<sup>(١)</sup>.

ويقول محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩هـ): «إن علم البلاغة علم شريف، عظيم الشأن؛ لكونها كمال الإنسان، وأصل البيان؛ لأن أحكام الشرع تتوقف على صدق السنة والقرآن، وصدق القرآن يتوقف على أنه منزل من عند الرحمن، وذلك يتوقف على غير مقدور للبشر للبلاغة والبيان، وإلا لوجد مثله قبل التحدي أو بعده في بعض الأزمان، ولو صرفهم الله عن المعارضة لتعجبوا من العجز بعد قدرتهم على الإتيان»<sup>(٢)</sup>.

هذه المؤلفات التي تذوذ عن حياض القرآن الكريم، وتدافع عن إعجازه، وتحاول علمنة هذا الإعجاز، تحولت - بل هي أصلاً كذلك - إلى مباحث وكتب بلاغية بنكهة عقديّة، وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه منذ فرضية هذه الدراسة؛ بأن أصول البحث البلاغي عند العربي هي أصول تداولية حجاجية؛ لذلك فإنّ البلاغة التي أنتجتها هي بلاغة حجاجية تداولية كذلك.

إنّ الأساس الثاني الذي قامت عليه البلاغة القرآنية، هو مسألة المجاز

(١) العلوي، يحيى بن حمزة: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، ج ١، ص ٥.

(٢) الجرجاني، محمد بن علي: الإشارات والتبنيها في علم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١١.

القرآني، وهي قضية مرتبطة ببنية اللغات الحية كافة؛ إذ لا لغة بلا مجاز. هكذا، ومنذ محاولات التفسير الأولى، اعترضت المفسرين قضية المجاز في القرآن، ومن المحاولات البلاغية الأولى التي عالجت هذا المجاز كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة<sup>(١)</sup>. فالمجاز وإن كانت تسميته لغوية تعني التفسير، فهو عنده المعبر إلى فهم القرآن. لقد عالج أبو عبيدة، في مجاز القرآن، كيفية التوصل إلى فهم المعاني القرآنية، باحتذاء أساليب العرب في كلامهم، وسُننهم في الإبانة عن المعاني<sup>(٢)</sup>؛ فيكون كتابه بذلك كتاباً في بلاغة القرآن بالمفهوم الذي نراه نحن اليوم. وما البلاغة سوى رصد لطرق التعبير التي استنفرها المتكلم في سياق بيانه للمخاطب مكنون ما لديه؛ رغبةً في جعله يشاركه الفهم والتصورات ووجهات النظر، مستعملاً في ذلك إمكانات اللغة، ومتخيراً منها ما يناسب مقام القول، ووضع المتلقي.

لقد تتبع أبو عبيدة اختيارات القرآن الكريم الدلالية والتركيبية؛ من حذف، وزيادة، وتقدير، وتكرار، وتوكيد... فيكون بذلك جامعاً لأضرب التعبير اللغوي القرآني، الذي يجتاز به السبيل للوصول إلى المعنى، بيد أن هاجسه لم يكن التفسير والتأويل، بقدر ما كان لغوياً إحصائياً؛ لكنه فتح الباب نحو البلاغة؛ لتشتغل في هذه المنطقة، وبالأحرى بالبلاغة هي التي فتحت الطريق لنفسها بنفسها؛ إذ هي اشتغال باللغة والرؤية للعالم؛ فأينما كانت السجلات

(١) أبو عبيدة: مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) مطلوب أحمد: فنون بلاغية، دار البحوث العلمية، ص ٩٢.

والنقاشات واحتدام الصراع، تكون البلاغة. وعليه، فإن نشأة البلاغة العربية، في حوضن هذا الإشكال القرآني، يؤكد -مرةً أخرى- أن قضايا البلاغة العربية القديمة ليست قضايا جمالية، وإنما هي قضايا عملية تداولية حجاجية.

ويبدو أن الجاحظ هو أول من استعمل المجاز استعمالاً مفهوماً؛ وذلك للدلالة على مجمل الوجوه البلاغية، فهو يعبر عن الاستعارة والتشبيه والتمثيل والمجاز نفسه... جميعاً بالمجاز، أو على المعنى المقابل للحقيقة. يتضح هذا جلياً في أغلب استعمالات الجاحظ البلاغية التي يطلق عليها اسم «المجاز»، وقد انسحب هذا على المجاز القرآني لديه. ويرى بعضهم أن إطلاق المجاز بمعناه الدقيق إنما بدأ مع المعتزلة، وهم مجوزون له؛ لوروده في القرآن، وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية، واعتبر المجاز دون مسوغ أمراً حادثاً، وفتناً عارضاً، لم يتكلم به الأوائل من الأئمة والصحابة والتابعين<sup>(١)</sup>. إن هذا الإشكال في فهم المجاز هو إشكال بلاغي؛ حيث النظر إلى اللغة من زاوية التواصل الصرف.

واجتهد ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ) في هذا الباب، وذهب إلى القول بأولوية المجاز في الكلام. يقول: «اعلم أن أكثر اللغة -مع تأمله- مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال؛ نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهمز الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية. فقولك «قام زيد» معناه: كان منه القيام، وكيف يكون ذلك، وهو جنس، والجنس يطبق جميع

(١) الصغير محمد حسين علي: مجاز القرآن - خصائصه الفنية وبلاغته العربية، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، ص ١٩.

الماضي، وجميع الحاضر، وجميع الآتي من الكائنات من كل من وجد منه القيام، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت ولا في مئة ألف سنة مضاعفة القيام كله، الداخلة تحت الوهم... هذا محالٌ عند كل ذي لب؛ فإذا كان كذلك، علمت أن «قام زيد» مجاز لا حقيقة، وإنما هو وضع الكل موضع البعض؛ للاتساع، والمبالغة، وتشبيه القليل بالكثير»<sup>(١)</sup>.

وقد انبرى للمجاز كل من ابن قتيبة والرماني والباقلاني والعسكري والشريف الرضي والزمخشري، يشتغلون بموضوعاته اشتغالا دقيقا. فقد: «عقد ابن قتيبة بابا خاصا للمجاز في كتابه «تأويل مشكل القرآن»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الهدف من ذلك كان كلاميا؛ لأن أكثر غلط المتأولين كان من جهة المجاز في التأويل؛ فتشعبت بهم الطرق، واختلفت النحل، وكان بإمكان هؤلاء أن يرجعوا إلى سعة المجاز؛ فيحسم الأمر، وتبسط الدلالات، لا أن يحملوا ما ورد منه في القرآن على الحقيقة؛ فتضلهم الشبهات. وقد عمد ابن قتيبة لأبعض من آيات القرآن الكريم، وشرح في ضوئها ما يذهب إليه أهل التأويل القائلين بالحقيقة دون المجاز؛ ليعود بذلك إلى دائرة المجاز، فينفي ما قالوا جملة وتفصيلا.

وسيمر علينا - في مجال التطبيق على آيات القرآن - المزيد من رده على

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ج ٢، ص ٤٤٨.

(٢) حقه في طبعة منقحة السيد أحمد صقر.

القائلين ببطلان المجاز في القرآن، مستشهداً على صحة القول به من خلال الاستعمال الميداني عند العرب في حياتهم اليومية لألفاظ متداولة، وعبارات قائمة، لا يمكن تأويلها إلا بالمجاز»<sup>(١)</sup>.

فسر ابن قتيبة - حسب ما ذكره الدارس - المجاز القرآني من خلال ربطه بالاستعمال الميداني عند العرب؛ أي كان يثبت الجانب التداولي للمجاز، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نلاحظ أن الاشتغال بالمجاز كان رد فعل للدفاع عن التأويل الصحيح للقرآن، الذي تنتج عنه عقائد المسلمين، فالاشتغال هنا اشتغالٌ عملي تداولي أساساً.

أفضى بنا الاشتغال بقضايا البلاغة القرآنية - ولو بـعُجالة - إلى القول إن البلاغة - سواء منها التي انشغلت بالإعجاز أو بالمجاز - ذات أصول تداولية؛ لأن الموضوعات التي تناولتها هي موضوعات عملية، تنتج عنها عقائد ومفاهيم دينية في مجتمعٍ قطبٌ رحي حياته الدين. لذلك، فلا بدَّ أن نقول إن البلاغة العربية كانت في أصلها ذات طابع حجاجي تداولي.

#### ب. تقعيد اللغة العربية :

اتسعت رقعة العربية، وكثر الأعاجم، وتعلموا العربية، واختلطت الألسن، فسرى اللحن فيها، وشاب صفاءها الأول الكدر، فخشيت العرب على لغتها، وعلى القرآن بالخصوص. فالأمر ليس أمر ترف، أو بذخ لغوي،

(١) الصغير محمد حسين علي، المرجع السابق، ص ٢٥.

إنما الأمر أمر دين. هكذا، انبرى العلماء يقعدون للغة العربية، ويجمعون المتون النقية، ويسمعون العربية من أهلها الذين لم يمتد إليهم اللحن، كما تغلغل في المدن.

وقد أسفرت حركة جمع المتن النقي للعربية، ووضع قواعدها، عن نشأة مباحث بلاغية تعرض لها النحويون في مصنفاتهم، ثم «ألحقت في وقت متأخر بالبلاغة، بينما كانت في مؤلفاتهم شديدة الصلة بالنحو، ممتزجة به»<sup>(١)</sup>. من هنا، بدأ التقييد للغة، وتقنين استعمالها، وذلك بالوقوف على كل الخصائص اللغوية الصوتية والتعبيرية والإنجازية، وهنا ستتداخل البلاغة بالنحو؛ لأن البلاغة تعنى بالإنجازات غير المطردة على محور الدلالة، والنحو يعنى بالحفاظ على السلامة اللغوية، ويسعى إلى حفظ قواعد التركيب، كما ينبغي أن تكون انطلاقاً من اللغة المعيار؛ الشعر القديم، والقرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة. وهذا ما ألمح إليه حمادي صمود حين قال: «وظيفة النحو استخراج مبادئ اللغة، ونظمها، استناداً إلى الاستعمال المشترك، أو ما يُظن أنه استعمال مشترك، وغايته القصوى حماية اللغة من الفساد، والحرص على أن تواصل وظيفتها الأصلية: الإبلاغ، ووسيلته في ذلك ضبط المعايير التي تفصلها بين الخطأ والصواب، ويطابق المتكلم باحترامها بينها وبين حاجته في التعبير المستقيم»<sup>(٢)</sup>. أضاف: «أما البلاغة، فوظيفتها وصف الطرق الخاصة في استعمال اللغة، وتصنيف الأساليب بحسب تمكّنها في التعبير عن الغرض تعبيراً

(١) صمود حمادي: التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص ٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٧.

يتجاوز الإبلاغ إلى التأثير في المتكلم، أو إقناعه بما نقول، أو إشراكه فيما نحسّ به، وغايتها مدُّ المستعمل بما تعتبره أنجح طريقة في بلوغ المقاصد<sup>(١)</sup>.

كلا العلمين ترعرع في حضان التقعيد اللغوي، واستمد مادته الأولية من اللغة المستعملة المحفوظة في نصوص متواترة، والغرض من العلمين، متداخلٍ النشأة، حفظ اللغة من الضياع. ومن أجل ذلك، كانت البلاغة العربية والنحو ذوي أبعاد تداولية حجاجية؛ لأن الغاية من كليهما نفعية عملية.

عدّ شوقي ضيف عمل الجاحظ، وابن قتيبة -الذي يرى أنه هذا حذوه- من عمل اللغويين، قال عن غرض ابن قتيبة من تصنيف كتابه «تأويل مشكل القرآن»: «وقد صنّفه للرد على الملاحدة وأشباههم الذين يطعنون في القرآن الكريم؛ فيقولون إن به تناقضاً وفساداً في النظم، واضطراباً في الإعراب، وهو طعن مردّه إلى جهلهم بأساليب العربية»<sup>(٢)</sup>. موضوع العقيدة يتداخل مع التقعيد للغة، وإن شئت قلت: إن موضوع التقعيد للغة أصله، والدافع إليه عقدي بالدرجة الأولى. هكذا، نشأت الملاحظات البلاغية في كنف قضايا ذات أبعاد إنجازية؛ إذ لم تكن مناقشة المجاز، أو الوجوه البلاغية بصفة عامة، إلا استجابة لمطالب خارجية، تتلخص في الدفاع عن القرآن، ولغة القرآن.

وسار على النهج نفسه المبرد<sup>(٣)</sup>، الذي بث -في كامله- ملاحظات بلاغية،

(١) نفسه.

(٢) ضيف، شوقي: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة، د. ت، ص ٥٨.

(٣) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، تح: عبد الحميد هنداوي، وزارة الأوقاف السعودية،

١٩٩٨، ص ٢٠٠.

لعل من أهمها ما يتعلق بتنوع أضرب الخبر والمعنى واحد، «يحكى أن الكندي قال له يوماً: إني أجد في كلام العرب حشواً، يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم، والمعنى واحد، فأجابه قائلاً: بل المعاني مختلفة؛ فعبد الله قائم إخبار عن قيامه، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر»<sup>(١)</sup>. نلاحظ في هذه الإجابة ربط المبرد بين البنية اللغوية والمحتوى الإنجازي؛ أي إنه اعتبر اللغة حدثاً إنجازياً، القول فيه يساوي الفعل؛ حيث لما تغير العامل اللغوي تغير الأداء الإنجازي تبعاً لذلك. نتنبه أيضاً إلى قضية السلم الحجاجي في هذا الكلام؛ فكل مستوى من الإنجازات اللغوية المذكورة إلا وهو أقوى في سلم الإنجاز، وفي سلم الحجاج، من سابقه. تفضي بنا هذه الملاحظات إلى الوقوف على الجانب التداولي الصرف لمثل هذه القضايا اللغوية، التي أُلحقت فيما بعد بمباحث علم المعاني.

نسجل إذن أطراد هذا التداخل بين ما هو لغوي وما هو عقدي، كما نلاحظ نشأة القضايا البلاغية على هامش هذه المناقشات. فقد: «اكتست حركة التعيد اللغوي عند العرب خاصية جوهرية، جمعت بين الدرس النحوي والدرس البلاغي، وهذا ما تعكسه مصنفات أدرجت في دائرة النحو، لكن معظم مادتها في البلاغة... والسبب وراء ذلك كامنٌ في الطريقة التي تم بها جمع المادة اللغوية، التي يدور معظمها في دائرة الحفاظ على اللغة في الجوانب التي تأخذ سبيل الضبط السليم للغة نطقاً وبنية وتركيباً وإعراباً...

(١) نفسه، ص ١٢٣.

كل هذا خدمةً للغة العربية، وحفاظاً عليها من اللكنة واللهجات التي تخذش جمالها، وتسلب منها خصائصها النطقية والتركيبية»<sup>(١)</sup>.

تهدينا هذه الملاحظات إلى إقرار ما سبق أن انطلقنا منه، من تغلغل جذور البلاغة العربية في تربة تداولية حجاجية، مرتبطة بمقامات ذات أهداف إجرائية محددة في خدمة العربية، والحفاظ على نقائها اللغوي، والحفاظ على القرآن... لذلك، فلا غرو أن تأتي ملاحظاتهم ذات طابع تداولي حجاجي. ويبدو ما قام به ابن جني من عمل، يتداخل فيه النحو وفقه اللغة العربية والبلاغة، من سنخ ما أشرنا إليه. يقول ابن جني: «الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز، ويعاد إلى الحقيقة؛ لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف، كانت الحقيقة البتة»<sup>(٢)</sup>. ولم أجد خيراً من حمادي صمود، معلقاً على هذا الكلام، أتبيّن من خلاله الأبعاد التداولية الحجاجية للقضايا البلاغية في التاريخ العربي؛ يقول: «لقد ذكر مصطلحي (اللغة) و(الاستعمال) معاً، وعلق بالأول مفهوم المواضعة، وبالثاني فعل الإقرار؛ فجاء الاستعمال عنده إقراراً بمواضعة لغوية، ينتج عنه أن الحقيقة ممارسة لغوية تقرر القوانين التواضعية؛ وبذلك تخرج المقابلة بين الحقيقة والمجاز عن كونها مقابلة بين

(١) العنيكري، خالد: منابت البلاغة العربية، أوراق نماء، مركز نماء للبحوث والدراسات، ص ١٦.

(٢) ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٨٨.

اللغة والاستعمال إلى كونها مقابلة بين استعمالين؛ فكأن اللغة - من هذا الوجه - متصوّر وهمي، لا وجود له البتة ... على أن المجاز احتمال في اللغة، وحدث طارئ على الحقيقة، مرتبط بها في ثنائية لا تنفصم، يطلق عليه ابن جني، في نفس السياق، مصطلح «العدول»<sup>(١)</sup>.

يبدو أن الباحث يناقش القضية من منطلق لساني صرف؛ حيث عنّ له أنها تتعلق باللغة والكلام، فالمجاز ليس مقابلة بين هذين المستويين؛ بل هو من نفس المستوى؛ الإنجاز أو الاستعمال. أدى به هذا إلى استنتاج أن مفهوم «اللغة»، بالمعنى السوسيري، غير موجود في هذا التصور، وأن المجاز يتحقق في الكلام؛ أي إنه تنويع عليه؛ انطلاقاً من كون الكلام ذا معيار ثابت (هو ليس اللغة)، والمجاز انزياح عنه (عدول)، وهنا استفاد من «نظرية الانزياح»، كما طورتها المدارس اللسانية الحديثة. ما يلفت انتباهنا، في هذا التحليل، هو ارتباط المجاز بمقامات تحقق مخصوصة، هي التي دعت إليه، وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه؛ أي إن عند القدماء ضرورة تداولية وحجاجية، مرتبطة برغبات المتكلم الزائدة عن التواصل؛ رغبات إقناعية أو إفهامية أو تعبيرية ... فالمجاز إذن - عند ابن جني - ذو طبيعة تداولية صرفة.

(١) صمود حمادي: التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص ٥٩.

### المبحث الثالث أساس الثقافة

لا يمكن الحديث الآن عن البلاغة العربية دون الوقوف عند قضية تأثرها بفكر الحضارات الأخرى غير العربية. ولئن استنكف البعض، وأنكر أن يكون للبيان العربي صلة بمباحث أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان، فإن البعض الآخر لم يجد بُدًّا من الإقرار بهذا التأثير، ورأى أنه من سُنن الكون؛ فتأثر الحضارات بعضها ببعض، واستفادة بعضها من بعض، أمر عادي وجاري به العمل<sup>(١)</sup>.

كان أول من أشار إلى هذه القضية طه حسين، في بحثه الذي قدمه بالفرنسية للمؤتمر الثاني عشر لجماعة المستشرقين، الذي عُقد في سبتمبر ١٩٣١ بمدينة ليدن، وهو البحث الموسوم بـ «البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر»، ترجمه: عبد الحميد العبادي، ومهد به لتحقيقه كتاب «نقد النثر»، الذي نُسب خطأً إلى قدامة بن جعفر؛ ثم أمين الخولي، في مبحث له بعنوان «البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها». فانطلاقاً من هذين البحثين، اتجه الفكر العربي نحو إعادة قراءة المنجز العربي في ضوء التفاعل الثقافي فيها،

(١) انقسم الدارسون في شأن مسألة التأثير الأرسطي في العالم العربي إلى ثلاثة اتجاهات؛ اتجاه يقر بالتأثير؛ كأمين الخولي «فن القول»، وطه حسين «في الشعر الجاهلي»، ونجيب محمود البهيتي «المدخل إلى دراسة الأدب والتاريخ الغربيين»، وشكري عياد «تجارب في الأدب والنقد»، وزغلول محمد سلام «دراسات في القصة العربية الحديثة»، وعباس ارحيلة «البلاغة العربية ومسألة التأثير الأرسطي».. واتجاه قائل بعدم وجود تأثير مطلقاً؛ كعباس فضل حسن «بلاغتنا المفترى عليها»، ومحمد أبو موسى «المسكوت عنه في التراث البلاغي»..

وقد شكل هذا زعزعة للباحث المتعصب، الذي يُرجع كلّ ما ميّز العربي تأليفاً وتنظيراً في مجال اللغة... إلى نبوغ العقلية العربية الخالصة، ولا وجود للأثر اليوناني فيها، وهي قضية أثارت جملة من الإشكالات نحت منحى أيديولوجياً أكثر مما هو علمي ومعرفي وثقافي<sup>(١)</sup>.

بالنسبة لنا في هذا البحث، فإننا نعد التأثير الأرسطي رافداً مهمّاً من روافد البلاغة العربية، أسهم في ازدهارها، وتطوير آلياتها الوصفية، ولا أدلّ على ذلك من بروز سفر عظيم، من أسفار البلاغة العربية، يمتح من التصور الأرسطي ويطوّره، وهو «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» لحازم القرطاجني.

اطّلع على شعرية أرسطو، من خلال جهود الفلاسفة المسلمين ممن عنوا بموضوع «الشعرية»، واستوعب تصوراتهم للشعر، وعرف من شروحهم أن أرسطو حاول -من خلال كتابه «فن الشعر»، إقامة علم خاص بالشعر عند اليونان، وعلم للشعر المطلق؛ أي كليات الشعر التي تشترك فيها أشعار الأمم جميعاً<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ دارسو حازم اليوم ملامح تصور تداولي لا يخفى، من خلال مجموعة من المباحث في منهاجه؛ فمثلاً، في الفصل المعنون ب: «معلم دال على طرق العلم بما ينقسم إليه الشعر بحسب اختلافات أنحاء التخاطب»،

(١) العنكري، خالد: منابت البلاغة العربية، ص ٢٠.

(٢) الغرافي، مصطفى: الأبعاد التداولية في بلاغة حازم، (عالم الفكر)، ١ع، المجلد ٤٠، يوليو -

سبتمبر ٢٠١١، ص ٢٥٧.

يقول: «لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلاً على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى معاونة بعضهم بعضاً على تحصيل المنافع وإزاحة المضار، وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن يكون المتكلم يتغني إما إفادة المخاطب، أو الاستفادة منه؛ إما بأن يلقي إليه لفظاً يدل المخاطب إما على تأدية شيء من المتكلم إليه بالفعل أو تأدية معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول، وإما بأن يلقي إليه لفظاً يدل على اقتضاء شيء منه إلى المتكلم بالفعل أو اقتضاء معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول»<sup>(١)</sup>، بحيث يظهر من كلامه أنه يعتبر أصل العلاقة التخاطبية في الحوار، ويبنى عليها فهمه للشعر. كما أنه يربط قضايا الأداء القولي بالمقام، وبالغرض من إلقاء الكلام... كل ذلك يُفضي بنا إلى القول إن بلاغته ذات أبعاد تداولية، لا تخطئها العين البصيرة الناقدة.

يقول محمد أديوان في هذا الصدد: «إن علم البلاغة عند حازم يتجاوز هذا الإطار الأخلاقي، ذا الأبعاد المعيارية، وهو إطار يحاصر فيه رجل البلاغة التقليدي نفسه بإعداد وصفات جاهزة؛ لتحسين الكلام وتنسيقه، ليعانق مفهوماً أكثر شمولية وانفتاحاً من جهة، وتشعباً وعمقاً نظرياً من جهة أخرى. فالبلاغة عند حازم - من هذا المنظور - تهتم بدراسة مهمة العمل الأدبي ثقافياً واجتماعياً، وتنكبّ على دراسة هذا العمل، ودراسة الأدوات

(١) القرطاجني، حازم، منهاج البلغاء، ص ٣١١.

التعبيرية التي يتم توظيفها لبناء الماهية، ولتحقيق المهمة<sup>(١)</sup>. البلاغة، عند حازم، تروم بناء تصور جديد، نسقي تداولي حجاجي، يتضمن مفاهيم كلية واصفة لشتى أنواع الخطاب، ولها الكفاية الجمالية والحجاجية لتلمّ بالشعر والخطابة معاً.

يستلهم حازم نظرية أرسطو الشعرية، هذا مما لا جدال فيه؛ لكنه يستلهمها بإبداع؛ حيث أخضعها لمراجعة لتتكيف وطبيعة الشعر العربي، فكانت تجربة حازم بذلك تجربة «مثاقفة»، تقوم على استرفاد منتج الآخر، والتفاعل معه إيجابياً، وتبيته ليصلح لوصف الظاهرة المحلية. لقد كان حازم على معرفة ووعي باختلاف الشعريتين اليونانية والعربية؛ مما جعله يؤسس صرح بلاغته على المزج بين الشعريتين بطريقة فذة، لم تيسر إلا لعقلية فذة كعقلية حازم، ولعل ذلك ما جعل الباحثة نوال الإبراهيم تعتبر كتابه «ثمرة النضج الأخير، الذي امتزجت معه الجهود العقلية والنقلية لنقد الشعر عند العرب، والجهود الخاصة بعلوم العرب التي صاغها البلاغيون واللغويون، وعلوم الأوائل التي طرحها سُراح الفلسفة اليونانية ومفسروها»<sup>(٢)</sup>.

كما تنبه الباحث مصطفى الغرافي، في مقاله الموسوم بـ «البعد التداولي في بلاغة حازم»، إلى مجموعة من الأبعاد التداولية في منهاجه، لخصها في قوله:

(١) أديوان محمد، الخطاب البلاغي عند حازم: المشكل والغاية، مجلة «فكر ونقد»، ع ٤١، ص ٤١.

(٢) نوال الإبراهيم: طبيعة الشعر عند حازم القرطاجني، «فصول»، ع ٢، مج ٥، ١٩٨٦، ص ٨٣.

«على الرغم من أن حازمًا يوجه كتابه المنهاج نحو بلاغة الشعر تخصيصًا، حتى صُنّف الكتاب -ضدًا على عنوانه- ضمن كتب نقد الشعر، فإن الدارس لا يعدم عنده انشغلاً بمجموعة من القضايا النقدية، التي تفتح بلاغته على المجال التداولي بشكل عام. ومن القضايا التي تكشف هذا الانشغال:

أ - إباحه على وظيفية النص الشعري، بالنظر إلى مقاصد منجزه.

ب- اهتمامه بالمقام التواصلية، الذي يدخل في سياق «التبليغ الخطابي».

ج- انشغاله بقضية التداخل بين الخطابات، من خلال المقارنة بين التخييل والتصديق.

د- عنايته بالعرض؛ بوصفه معيارًا موجّهًا في قراءة النص الشعري<sup>(١)</sup>.

إنّ التأثير الأرسطي في البلاغة العربية امتد من قدامة إلى حازم وابن عميرة وابن البناء؛ لكن وقوفنا عند أنموذج واحد كان كافيًا لنقف عند جذر آخر من جذور البلاغة العربية، الجذر المبني على «المثاقفة»، واسترفاد التصور الأرسطي؛ لنرى فيه المزج بين ما هو جمالي وما هو تداولي، ولنقف مرةً أخرى على الأبعاد الحجاجية والتداولية للبلاغة العربية؛ هذه الأبعاد التي وجب الآن إيلاؤها العناية والاهتمام الكافيين.

(١) الغرافي، مصطفى: الأبعاد التداولية في بلاغة حازم، «عالم الفكر»، ع١٤، المجلد ٤٠، يوليو-

سبتمبر ٢٠١١، ص ٢٦٧.

### خاتمة

كشفت هذا البحث عن مناطق من تاريخ البلاغة العربية، كانت تحتاج إلى مزيد من التأمل النقدي والحفر الجينيولوجي، الذي أبان عن أصول حجاجية للبلاغة العربية. لقد حاولنا أن نعيد قراءة المنتج البلاغي العربي القديم قراءة مغايرة، تحاول تجديد خط السير؛ بهدف إعادة النظر في البلاغة؛ بوصفها حقلاً يَسَعُ الخطابين التداولي والحجاجي. وذلك بوقوفنا على أصول البلاغة العربية بنظرة نقدية تفكيكية، ولعل أهم هذه الأسس: أساس الثقافة، وأساس الهوية، وأساس المثاقفة.

كشفت هذا البحث عن قضايا تتعلق بالجذور الحجاجية التداولية للبلاغة العربية؛ ذلك أن الأصول الثلاثة التي وقفنا عندها كانت تشتغل في منطقة تداولية، وفي هموم تداولية حجاجية، وعليه فإن البلاغة التي أنتجتها هي بلاغة حجاجية.

## لائحة المصادر والمراجع

- الأمدى، أبو القاسم الحسن بن بشر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (٢٥)، المجلد الأول.
- أبو عبيدة: مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أديوان محمد: الخطاب البلاغي عند حازم؛ المشكل والغاية، مجلة فكر ونقد، ٤١ع.
- أمين الخولي: مناهج التجديد، دار المعرفة، ١٩٦١.
- ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة، تحقيق: الدرويش عبد الله محمد، ط ١، ٢٠٠٤، دار يعرب، ج ٢.
- الجرجاني محمد بن علي: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجاحظ أبو عثمان بن بحر: الرسائل، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط ٣، ج ٣.
- الحصري إبراهيم بن علي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ١٩٥٣، دار إحياء الكتب العربية، ج ١.
- صمود حمادي: التفكير البلاغي عند العرب، ١٩٨١ منشورات الجامعة التونسية.

- الصغير محمد حسين علي: مجاز القرآن - خصائصه الفنيّة وبلاغته العربيّة، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان.
- ضيف، شوقي: البلاغة: تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة.
- عصفور، جابر: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٩٢.
- العلوي يحيى بن حمزة: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، بيروت، ج ١.
- العنيكري، خالد: منابت البلاغة العربية، أوراق نماء، مركز نماء للبحوث والدراسات.
- العمري، محمد: البلاغة العربية؛ أصولها وامتداداتها، ١٩٩٩ أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- القرطاجني، حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، تونس.
- القيرواني، ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، ١٩٨١، دار الجيل، ج ١.
- الغرافي، مصطفى: الأبعاد التداولية في بلاغة حازم، عالم الفكر، المجلد ٤٠، ١٤، يوليو - سبتمبر، ٢٠١١.
- المرزباني، أبو عبد الله بن موسى: الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء

في عدة أنواع من الشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ١٩٦٥، دار النهضة - مصر.

• مشبال محمد:

- البلاغة والأدب، ٢٠١٠، دار العين، القاهرة.

- عن بدايات الخطاب البلاغي العربي الحديث: نحو بلاغة موسعة، ٢٠٢٠، ط ١، دار كنوز المعرفة، الأردن.

- في بلاغة الحجاج، ٢٠١٩، ط ١، دار كنوز المعرفة.

- الاستعارة بين المقاربتين الخطابية والجمالية، مجلة البلاغة والنقد الأدبي، العدد ١٤، خريف / شتاء ٢٠١٩.

• مطلوب أحمد: فنون بلاغية، دار البحوث العلمية، بغداد [د ت].

• نوال إبراهيم: طبيعة الشعر عند حازم القرطاجني، فصول مج ٥، ٢٤، ١٩٨٦.



## الأسس اللغوية والمنهجية المؤسسة للدرس المعجمي العربي قراءة في المنجز «الخليلي»

عبد العلي صغيري<sup>(١)</sup>

### ملخص:

يناقش هذا البحث الإشكالية الآتية: ما مدى صحة القول بوجود أسس لغوية ومنهجية في الدرس المعجمي العربي القديم؟

وتأتي هذه الإشكالية في سياق الكشف عن الخلفيات المعلنة والمضمرة في بناء المعجم العربي الأول، ثم بيان العلل المسوغة لذلك الاختيار؛ قصد النظر في مدى أهلية تلك الأسس في النهوض بقاموس العربية المعاصر؛ استجلاء لمعالم النظرية المعجمية العربية المنشودة.

وقد قاربنا هذا الموضوع من خلال الوقوف عند كتاب «العين»؛ باعتباره كتاباً مؤسساً للدرس المعجمي، افترضنا أنه قائم على أسس لغوية ومنهجية، قد تكون هي التي مكنت الخليل من طرق العديد من القضايا المعجمية التي ما تزال تحتاج إلى عمق معرفي ولساني، يميظ اللثام عنها، ومنها: قضية المستعمل والمهمل، وقضية المعرّب والدخيل، وقضيتا الجمع والتبويب.

وإذ نضع أمامنا هذا الافتراض، فإننا عملنا على مقارنة الموضوع بما يسمح به المنهج الوصفي والتحليلي، بغاية الكشف عن تلك الأسس وتجليات

(١) عبد العلي صغيري، باحث في الدراسات المعجمية جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب.

حضورها في «العين»، ثم رصد أبعادها المعرفية.

وقد كان الأمل معقوداً على النباش في النصوص البانية، التي من شأنها إبراز الأسس والضوابط المعرفية التي حكمت المشروع المعجمي المؤسس، فكانت -بحق- أسساً نابعة من صميم اللغة، ومعبرة عن إدراك عميق لفلسفة بناء المفردة العربية، بما يحفظ للغة خصوصيتها، ويسمح لها بمواكبة مستجدات التطور والتغير التي تلحق الألسن البشرية عامة.

## مقدمة

لا مرأى في أن التعقيد اللغوي العربي عموماً قد قام على أسس صيغت بعد استقراء المُتَعَدِّين الأوائل ودراساتهم للنصوص المؤسّسة للعربية الفصحى. وهي أسس قامت في مجملها على وعي بضرورة ضبط حدود الصناعة اللغوية؛ بسنّ قواعد تحمي اللغة من التأثيرات الداخلية والخارجية التي لا يمكن حصرها بالقوة المادية، فأمن علماء اللغة الأوائل بأهمية التأسيس في حماية اللسان العربي من كل جديد لا ينسجم مع فلسفة البناء اللغوي الموصوف، مقابل السماح بمرور سلس لكل تطور ملائم للقواعد.

في ضوء هذه الحقيقة، تقع دراستنا هذه، التي نسعى من خلالها إلى الكشف عن الأسس اللغوية والمنهجية المؤسّسة للدرس المعجمي العربي، ونبيّن مسوغات اختيارها وآفاقها المعرفية، كما نأمل أن نشير إلى قدرة تلك الأسس على الاستجابة لمطالب مستعملي العربية اليوم.

وسيالاحظ قارئ هذا العمل تركيزاً على ما سنّه الخليل بن أحمد الفراهيدي -رحمة الله عليه- من أسس أهلت عمله المعجمي «العين» ليكون مقدمة لنظرية معجمية عربية، يمكن الاستفادة منها في النهوض بالمعجمية الراهنة؛ تنظيراً وممارسة.

فما الأسس اللغوية والمنهجية المؤسسة للدرس المعجمي الخليلي؟ وما تجلياتها في كتاب «العين»، وما آفاقها المعرفية؟ وما سرُّ صمودها؟ وما مظاهر استثمار اللغويين المحدثين لها؟

## ١. اللغوية للأساس وأهميتها:

لا يستقيم الحديث عن أنواع المعرف قبل تحديد ماهيته أولاً، فإذا ما نحن قصدنا باب قواميسنا اللغوية فإننا نجد في «العين» أن «الأُسُّ: أصل تأسيس البناء، والجمع الإِساس، وفي لغة: الأُسُّ: والجمع الآساس»<sup>(١)</sup>. وهو المعنى نفسه الذي أورده صاحب «مقاييس اللغة» حين نص قائلًا: «الهمزة والسين يدلان على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأُسُّ أصل البناء، وجمعه آساس. يقال للواحد آساس بقصر الألف، والجمع أُسُّس. قالوا: الأُسُّ أصل الرجل، والأُسُّ وجهُ الدَّهر، ويقولون كان ذلك على أُسِّ الدَّهر»<sup>(٢)</sup>.

يستفاد من النصين المذكورين، أن الأساس في اللغة يأتي بمعنى الأصل، والقاعدة، وفي هذا المعنى اللغوي دليل قوي على ما للأسس من مكانة ودور في حماية الأشياء وصون ثباتها. ولم تخرج القواميس اللغوية قديمها وحديثها عن هذا المعنى.

أما اصطلاحًا فيراد بالأسس عمومًا: المرتكزات والمبادئ العامة التي تخضع لها الأشياء وتتأسس وفقَّها، ومن ذلك العلوم، سواء أكانت علومًا إنسانية أم علومًا طبيعية.

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ): كتاب العين، مرتبًا على حروف المعجم، ترجمة وتحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط ١، ٢٠٠٣-١٤٢٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٦٩.

(٢) ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥ هـ): معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، (د.ت)، دار الفكر للطباعة والنشر، ج ١، ص ١٤.

وقد ظل البحث في الأسس هاجسًا علميًا يشغل المهتمين في كل حقول المعرفة الإنسانية، حتى بات ذلك شرطًا ضروريًا من شروط العلمية في البحث، بل لا يكتمل الكلام عن علم ما إلا بعد إحكام أسسه، والتأصيل لأصوله. فجاءت أصول الفقه تابعة للفقه، وضابطة له، وكذلك أصول النحو بالنسبة لعلم النحو، وقس على ذلك باقي العلوم الأخرى.

وعليه فحاجة دارس المعجم إلى معرفة أسس الصناعة مثل حاجة الفقيه إلى أصول الفقه، وحاجة النحوي إلى أصول النحو. ومن ثمّ بات إدراك الأصول مدخلًا لمعرفة الفروع، بل إن صمود النظرية المعجمية وقدرتها على ضبط المخزون اللغوي الكائن والممكن، إنما بفضل الأسس التي قامت، أو من المفترض أن تقوم عليها.

بناء على ما سلف، تقودنا قراءة مقدمة «العين» وتأملها -والتي أجمع الكل على نسبتها للخليل بن أحمد الفراهيدي- إلى القول إن الرجل قد بنى تصوره المعجمي على أسس ثلاثة، هي:

- الأساس الجذري.

- والأساس الصوتي.

- والأساس الصرفي.

فخطاب الاستهلال لكتاب «العين»، كلّه يدور حول هذه الأسس الثلاثة؛ لأنها الكفيلة بتحقيق هدفه المتمثل في «معرفة ما تكلمت به العرب في أشعارها

وأمثالها ومخاطباتها»<sup>(١)</sup>، كما أنها وسيلة لإثبات نظامية المعجم.

وهذا ما سنكون ملزمين بإثبات مدى تحققه فيما قاله وما نص عليه من نصوص، تثبت إدراك الرجل لفلسفة البناء اللغوي للمفردات العربية، إدراكاً ينم عن انبثاق نظرية معجمية، مكنت صاحبها من سنّ قواعد ومعايير لغوية مبيّنة لخصائص بنية المفردات العربية الفصيحة.

فما المقصود بكل أساس، وما تجليات حضوره في البناء المعجمي الخليلي؟

## ٢. الأساس الجذري:

جاء في كتاب «العين» أن الجذر في اللغة «أصل اللسان وأصل الذِّكر، وأصل كلِّ شيء...»<sup>(٢)</sup>. وإذا كان كذلك فهو أصل بناء المفردات اللغوية. وإن في اشتراك مفهوم الأساس والجذر معاً في الدلالة على الأصلية أمر يزكي العلاقة بينهما؛ بل ويدفع إلى مزيد من البحث عن السرّ في هذا الاتفاق؟ أما الدلالة الاصطلاحية للجذر فيمكن القول: «إن جذر الكلمة هو حروفها مجردة من الزوائد، وغير مقترنة بصيغة، ويحمل الجذر المعنى الأساسي للأنواع المعجمية المشتقة منه»<sup>(٣)</sup>.

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ): كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، (د.ط)، (د.ت)، سلسلة المعاجم والفهارس، ج ١، ص ٤٧.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ): كتاب العين، مرتباً على حروف المعجم، ج ١، ص ٦٩.

(٣) أبو عامر يوسف: بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، مقال ضمن كتاب

وتتجلى القيمة العلمية لهذا الأساس في ردّ كل مفردة إلى أصلها اللغوي؛ مما يمكن من معرفة حروفها الأصلية من الزائدة. وهذا أمر مناسب للعربية؛ باعتبارها لغة اشتقاقية، فرد المفردات إلى أصولها فكرة مكّنت علماء اللغة من حصر جذور العربية، ناهيك عن قيمتها في الكشف عن التقليلات الممكنة وغير الممكنة في العربية. وتلك مسألة نظرية، تشكل جوهر الدراسة المعجمية. يقول الفاسي الفهري: هناك «مسائل نظرية بحثة تتعلق بجوهر النظرية المعجمية، مثل تحديد المفردات الممكنة والمفردات غير الممكنة في اللغات الطبيعية بصفة عامة، والمفردات الممكنة أو غير الممكنة في لغة بعينها، وهذا يقتضي النظر في المحدّدات الممكنة للوحدات المعجمية، صوتياً وصرفياً وتركيبياً ودلالياً»<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ الخليل بهذا الأساس في بناء قاموسه اللغوي، ومما يثبت ذلك قوله: «وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف ... (و) الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه»<sup>(٢)</sup>.

والذي نفهمه من نص الخليل المذكور أن الأسماء والأفعال لا تكون في العربية أقلّ من ثلاثة جذور، ولا أكثر من خمسة، أما الحروف فيجوز فيها أن

---

المعجمية العربية: قضايا وآفاق، ط ١، ١٤٣٥-٢٠١٤، دار كنوز المعرفة، ج ٢، ص ١٠٠.  
 (١) الفاسي الفهري عبد القادر: المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، ط ١، ١٩٨٦، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص ١٥.  
 (٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج ١، ص ٤٩.

تكون ثنائية الجذر. وهذا دليل على أن الجذور في العربية إما: ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية.

يقول يوسف حبص: «والخليل مطرد في كون الكلمة العربية لا تكون أكثر من خمسة أحرف، لا في الاسم ولا في الفعل. وهذا يعني أن هناك جذورًا ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، ولا يستطيع أحد أن يجادل في هذه الحقيقة العلمية بالنسبة للكلمة العربية، بصرف النظر عن مفهوم الاسم ومفهوم الفعل»<sup>(١)</sup>.

فالنص المذكور يثبت إدراك الخليل لأهمية الأساس الجذري في دراسة المفردات العربية، والكشف عن خصائص بنائها، كما يدعمه أيضًا البناء المنهجي الذي ارتضاه في تبويب «العين»، فقد صنفه وفق تصور لغوي قائم على مبدأ الجذرية، فتجده بعد ذكر عنوان الباب المعجمي، يعقبه بتحديد المادة المعجمية، من ذلك قوله: «باب العين مع القاف، باب العين والهاء والزاي، باب العين والصاد والنون وما معهما، باب الخاء والقاف والذال...»<sup>(٢)</sup>.

ومما يؤكد هذا ما ذهب إليه عبد القادر عبد الجليل، حين قال: «تسجل الريادة في ميدان المعاجم اللفظية أو المعاجم المجنسة، إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي في العين بعد الشيباني في الجيم، حيث وضع فيه الإمكانيات

(١) حبص، محمد يوسف: نظرية الخليل المعجمية، ط ١، ١٤١٢-١٩٩٢، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص ١٥٠.

(٢) لمزيد من الأمثلة، انظر: فهرس المفردات اللغوية لكل جزء من أجزاء كتاب العين.

النظرية لحصر اللغة عن طريق معطيات المادة، معتمداً مبدأ الجذرية أساساً في بناء المعجم»<sup>(١)</sup>.

وقال محمد الوادي -وهو يتحدث في السياق ذاته-: «إن اللغويين العرب القدماء هم أول من لاحظ ورود قيود صوتية في بناء الجذور في اللغة العربية... فبعض تأليفاتهم المعجمية تأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ والقوانين الصوتية التي يقوم عليها بناء الجذور في اللغة العربية. وهكذا فإن معاجم عربية قديمة مثل معجم «العين»... قد رتب المداخل المعجمية بناء على قيود التأليف التي تحكم بناء الجذور في المعجم العربي»<sup>(٢)</sup>.

إن بناء «العين» وترتيب مداخله وفق هذا الأساس له أهمية كبيرة في فهم أسرار بناء المفردات، «ففي فلسفة الجذر تكمن أدق خصيصة معجمية تخضع لناموسها الكلمة العربية»<sup>(٣)</sup>. ولذلك قيمة كبيرة فيما كان يريد أن يحققه الفراهيدي، من تمييز بين ما تكلمت به العرب وما تكلم به غيرهم، وهو ما برز في دراسة اللغويين لقضية المعرب والدخيل في اللغة العربية فيما بعد<sup>(٤)</sup>،

(١) عبد الجليل عبد القادر، المدراس المعجمية: دراسة في البنية التركيبية، ط ٢، ١٤٣٥ - ٢٠١٤، دار صفاء، الأردن، ص ١٠٨.

(٢) الوادي محمد: بناء الجذر في المعجم العربي، مقال ضمن كتاب: قضايا في اللسانيات العربية، ط ١، ١٩٩٢، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك الدار البيضاء، ص ١٥٤.

(٣) حبلص، محمد يوسف: نظرية الدخيل المعجمية، ص ١٤١.

(٤) أمثال: أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ)، وكتابه: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، وأحمد الخفاجي في «شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل»، ومن تبعهما في المجال.

وفي حديثهم أيضاً، ومحاولة حصرهم لأصناف الجذور الممكنة في المعجم العربي<sup>(١)</sup>.

فإدراك البعد اللغوي لهذا الأساس في الكشف عن مستويات المفردات في العربية؛ الفصيحة والمعربة والدخيلة... بناء على معطيات من صميم البحث المعجمي، وليس من خارجها، يجعلنا نعدّ عمل الخليل «نقلة نوعية في ميدانها؛ فهي أم الرؤى المعجمية العربية؛ لأنها أولها على الإطلاق، ولأنها نشأت وتطورت من ميدان الرسائل المفردة والغريب والنوادر والأضداد إلى ميدان المعجم المكنم نظرياً وتطبيقياً؛ بفضل تبني فكرة التكامل بين العلوم. فتحوّلت بالمعجمية العربية من الرواية والسماع إلى تركيزها على معايير لغوية لسانية موثقة معللة، تنطلق من الوصف الصوتي والبنوي والمقارنة والمقابلة بين اللغات، إلى الاستقراء والإحصاء الرياضي، وغايتها أساساً الإحاطة بالخطاب العربي، ومدى قدرة اللغة على التعبير عن معالم المجتمع ومآثره في الماضي والحاضر والمستقبل»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان للجذر وظيفة لغوية (معرفة خصائص اللغة المدروسة - حصر

(١) ينظر: أصناف الجذور في المعجم العربي لـ «محمد الوادي»، ص ١٣٧، وما بعدها، ضمن كتابه أبحاث صوتية وصرافية في اللغة العربية، ط ١، ١٤٤١-٢٠٢٠، دار كنوز المعرفة، بيروت.

(٢) الحمزاوي، رشاد محمد: الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية (مشروع قراءة)، ١٩٩٤، مجلة المعجمية، العدد ٩-١٠، جمعية المعجمية العربية، تونس، ص ١٥.

أصناف الجذور الممكنة)؛ فإن له أيضًا وظيفة تنظيمية منهجية، تتجلى في دوره في تجميع مشتقات المادة الواحدة في مكان واحد. ولهذا دعا محمد الوادي إلى «بناء معجم عربي على أساس جذري، تمثل فيه كل الأصناف الجذرية الواردة في اللغة العربية، وتوضع المشتقات من كل جذر في موضعها الملائم»<sup>(١)</sup>.

نظرًا للوظيفتين السالفتين للجذر في البناء المعجمي العربي، اعتبر يوسف حبص مبدأ الجذرية في النظرية المعجمية العربية يشكل «حجر الزاوية في نظام المعجم»<sup>(٢)</sup>. وقد أخذت كل القواميس اللغوية -أقول اللغوية- بهذا الأساس في دراستها للوحدات المعجمية، ولم تستطع أن تتخلى عنه إلا ما شذ.

قال: يوسف أبو عامر: «وقد اتخذت معظم المعاجم العربية منذ بداية تأليفها جذر الكلمة أساسًا، تورد تحته كافة أنواع المشتقات؛ اعتمادًا على هذين المبدأين الأساسيين:

• الجذر هو الأساس الذي تشتق منه الكلمة.

• المشتقات المختلفة للجذر الواحد تشترك -ولو جزئيًا- في معنى

أساسي يحمله الجذر»<sup>(٣)</sup>.

هذا غيظ من فيض، مما يمكن أن يقال عن الأساس الجذري؛ باعتباره

(١) الوادي، محمد: أبحاث صوتية وصرافية في اللغة العربية، ص ١٦٢.

(٢) حبص، محمد يوسف: نظرية الخليل المعجمية، ص ١٤١.

(٣) أبو عامر، يوسف: بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص ١٠٠.

أصلاً من أصول التقعيد المعجمي العربي، فهو أساس يمدّ اللغة العربية بمخزون لغوي لا ينفد، إنه المادة الخام التي تتشكل منها الأصوات، ومنه تتفرع الدلالات، وبه تتوالد وتتكاثر المفردات والعبارات؛ لذلك لا غرو أن شُبّه «بالعجينة التي تصنع منها الكلمة، ويأتي أصل الصيغة ليمثل القلب الذي تصب فيه العجينة، فتخرج الكلمة على هيئة معينة بدلالة معجمية عامة، ويأتي السياق -بشقيه اللفظي والمقامي- ليعين لها الدلالة أو المعنى المحدد الذي تلعبه في الجملة أولاً، وفي النص أخيراً»<sup>(١)</sup>.

#### الأساس الصوتي:

يعتبر الصوت أول عنصر من عناصر تشكل الوحدات المعجمية؛ فهو عند دارسي اللغة قدماء ومحدثين «أصغر وحدة لغوية» قابلة للدارسة؛ لذلك عدّ مفهوم «الصوت» من المفاهيم المركزية في كل حديث عن بناء المفردات وتحليلها. وقد تبوأ هذا المفهوم في الدرس المعجمي المؤسس مكانة جليلة؛ فعد أصلاً من أصول التقعيد اللغوي والمنهجي، ومردّ ذلك إلى ارتباط نشأة العلوم العربية عامة بخدمة النص القرآني: لفظاً ومعنى. ومما يثبت اعتماد هذا الأساس في البناء المعجمي الخليلي، الأخذ بالمنهج الصوتي في ترتيب المفردات؛ ذلك أن الخليل «أعمل فكره في (الترتيب الألفبائي)، فلم يمكنه أن يبتدئ بالتأليف من أول: أ، ب، ت، ث، وهو الألف؛ لأن الألف حرف معتل، فلما فاته الحرف الأول، كره أن يبتدئ بالثاني إلا بعد حجة واستقصاء

(١) حبلص، محمد يوسف: نظرية الخليل المعجمية، ص ١٤٧.

نظر، فدبر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها، فوجد مخرج الكلام كلّ من الحلق، فصيرّ أولها بالابتداء أدخل حرف منها»<sup>(١)</sup>.

والفراهيدي وإن لم يستعمل مفهوم «الصوت» بلفظه، فقد كان مدرّكاً لمدلوله، فاستعمل لفظ «الحرف»<sup>(٢)</sup>، وهو يقصد الجانب النطقي من الكلمة، لا جانبها الكتابي.

وقد دفع الاختيار السابق الفراهيدي إلى البحث في مخارج الأصوات وبعض صفاتها، وفق قانون «الأرفع فالأرفع»<sup>(٣)</sup>، وإن كان اهتمامه انصب كثيراً على المخارج أكثر من الصفات. وهذا ما ذكره علاء جبر حين قال: «لم تكن عناية هذه المدرسة بصفات الأصوات مثلما كانت عنايتها بمخارج الأصوات؛ إذ إننا أثناء دراستنا للمادة الصوتية عند هذه المدرسة وقفنا على عدد من الصفات المتفرقة في مؤلفاتهم، التي لا يجمعها تسلسل منهجي أو علمي كالذي نجده عند النحويين»<sup>(٤)</sup>.

ولا غرو في ذلك إذا علمنا أن هدف الخليل كان هو معرفة ما يأتلف في بنية المفردات العربية وما لا يأتلف. وتحقيق ذلك يستوجب معرفة مسبقة بمخارج أصوات العربية؛ لاستخلاص آثار التجاور الصوتي في تحديد طبيعة المفردة.

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج ١، ص ٤٧ (من مقدمة المحقق).

(٢) انظر المصدر نفسه، ص ١١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٤) علاء جبر محمد: المدارس الصوتية عند العرب: النشأة والتطور، ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٦.

فالمماثلة في البنية المقطعية أقوى أثراً، وأعسر في التعبير من المماثلة بين الصوامت؛ بسبب التجاور الأمامي أو التداير.

إن هذا الأساس اللغوي والمنهجي جعل الدراسين يعتبرون كتاب «العين» الكتاب المؤسس للمدرسة الصوتية في المعجم العربي، فشاع بين نقاد المعجم ودارسيه أن هذه «المدرسة المعجمية تناولت مخارج الأصوات باهتمام كبير، وجعلت من ذلك المرتكز الأساس في التصنيف المعجمي، ولا سيما عند رأس المدرسة ومؤسسها الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد اعتمد على الترتيب المخرجي اعتماداً كلياً في رصد الألفاظ العربية، وبناء المعجم العربي»<sup>(١)</sup>.

وهذا الإثبات تدعمه مواقف كثيرة، ويثبتها ما في صفحات «العين» من نصوص دالة على ذلك؛ لكن ينبغي التأكيد على مسألة، وهي أن «الرجل لم يقدم في كتاب العين دراسة صوتية خالصة، وإنما كان يعالج إشكالية تفسير نظام المعجم العربي، ومحاولة فهم أسرار البنية المعجمية للكلمة العربية، أو التعرف إلى خصائصها التركيبية ونسيجها الصوتي»<sup>(٢)</sup>. وهذا ما يفسر وجود بعض الاختلاف بينه وبين من تعرض لدراسة أصوات العربية، من علماء التجويد واللغويين بعده.

بعد هذا يحق لنا أن نتساءل عن دواعي الاهتمام الكبير بهذا الأساس، وعن السرّ الكامن خلفه؟

(١) المرجع نفسه، ص ٢٧.

(٢) حبلص، محمد يوسف: نظرية الخليل المعجمية، ص ٣١.

للإجابة عن هذا الإشكال نستحضر ما دار حول اختيار المدرسة الخليلية للمنهج الصوتي من أقوال وانتقادات، بعضها اعتبر ذلك مسلماً وعرّاً، لا يحقق الهدف الأساسي من وضع القواميس اللغوية (تيسير سبل الوصول إلى مدلول المفردات)، وبعضها الآخر حاول البحث عن تعليل لهذا الاختيار. فإذا علمنا أن الهدف العلمي الذي سعى الخليل إلى تحقيقه؛ هو معرفة ما تكلمت به العرب مما تكلم به غيرها، علمنا أن غايته كانت تتمثل في «الكشف عن المحركات، أو الميكانيزمات» التي تتحكم في (مفردات اللغة)، بدل التوقع على القضايا الجزئية، التي لا يمكن بحال أن تصل بالباحث إلى تكوين فكرة عن الفلسفة العامة للغة المدروسة»<sup>(١)</sup>.

وما دام عمله بحثاً في كليات اللغة، فقد حاول التركيز على القضايا التي تؤهله للحديث عن نظامية المعجم، داخل النظام الكلي أو التكاملي للغة، فأخذ من «الدرس الصوتي» ما يراه محققاً للهدف؛ محاولاً تعديل وترك ما لا يحقق مسعاه. ودليل ذلك تعديله للترتيب النطقي للأصوات العربية، فبدأه بصوت «العين» فقال: «بدأنا مؤلفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف، ونضم إليه ما بعد، حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب»<sup>(٢)</sup>.

وهو يدرك أن صوتي «الهمزة والهاء» أبعد من «العين» في المخرج، إلا أن

(١) ابن حمزة مصطفى: نظرية العامل في النحو العربي - دراسة تأصيلية وتركيبية، ط ١، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ص ١٤.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج ١، ص ٦٠.

الهمزة تتعرض للتقلب والتغيير، فتتأثر بحركتها وحركة ما قبلها، والهاء صوت مهموس خفي، والفراهيدي يسعى لاستيعاب الواضح من كلام العرب قبل الغريب؛ لذلك نزل إلى صوت «العين»؛ لأنه أنصعها وأوضحها<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

ومنه نرى أن الغاية من استحضار الفراهيدي للأساس الصوتي تتجاوز البعد المنهجي إلى البعد اللغوي، كمعيار لفهم أسرار التأليف الصوتي للمفردات العربية. أو ما يعبر عنه بـ: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمر مهم، وهو أن الدراسات المعجمية التي أعقبت المدرسة الخليلية اعتقد أصحابها أن اعتماد الفراهيدي على هذا الأساس كان لدواع منهجية، في حين أن الذي نطمئن إليه هو أن البعد المعرفي اللغوي لهذا الأساس أقوى من المنهجي.

يدلنا على ذلك ما عرف عن الخليل من عبقرية وشمولية في دراسة اللغة وتحليلها، ومن توظيف نتائج العلوم في دراسة العلوم الأخرى، والتأسيس لها من منظور تكاملي، وهذا النهج جلي في تقييده لعلم العروض والقافية. فلا أحد من الناس - قديماً أو حديثاً - استطاع أن يطعن فيما نقلته الأخبار مما امتلكه عبقرية العربية من حسّ مرهف وذكاء قلّ نظيره<sup>(٢)</sup>، مما تدلنا عليه أقواله النحوية الواردة في «الكتاب» لسيبويه، وما في علم العروض مما أجمع

(١) انظر أيضاً التفسير الذي قدمه محمد يوسف حبلص: نظرية الخليل المعجمية، ص ٣٨.  
(٢) ينظر: المخزومي مهدي، كتاب «الفراهيدي عبقرية من البصرة»، (د.ط) (د.ت)، عن سلسلة خزانة التراث، وزارة الشؤون العامة، بغداد.

القوم على أنه صاحبه بلا منازع، كما تدلنا على ذلك نتائج الدراسات المُقارِنة بين دراسته الصوتية وما توصلت إليه الدراسات الحديثة في المجال.

### الأساس الصرفي:

يعد هذا الأساس المكون الثاني من مكونات الدليل اللغوي، وخاتمة العقد في الحديث عن الأسس؛ لذلك يعد من صميم المعالجة المعجمية للمفردات؛ باعتبارها: «دليلاً لغوياً، تتكون ثنائياته من وجهين: الدال الذي يمثل الشكل، والمدلول الذي يمثل المحتوى، والدال يتكون من تأليف صوتي عناصره الأصوات، وبنية صرفية عناصرها الوحدات الصرفية ... والمدلول متكون من المعنى أو المفهوم»<sup>(١)</sup>.

بناء على هذه العلاقة المتينة بين الصرف والمعجم، نُظِرَ التقعيد المعجمي الخليلي إلى هذا الأساس، فجاء واضحاً في التنظير (المقدمة) كما في التطبيق. ففي مقدمة «العين» نصوص تدل بوضوح على أن الفراهيدي قد أخذ بهذا الأساس. فهو القائل: «كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي»<sup>(٢)</sup>.

فبعد حصره لأصوات العربية في تسعة وعشرين صوتاً، انتقل إلى حصر الأبنية، في أربعة؛ لأنها لا تقل أهمية عن الأصوات في الكشف عن خصائص

(١) ابن مراد إبراهيم: مقدمة لنظرية المعجم، ط ١، ١٩٩٧، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ٣٧.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج ١، ص ٤٨.

الكلام العربي. لذلك نعتبر أن هذا الأساس يأخذ بنتائج الأساس السابق (الصوتي) ويتكامل معه. كما أن «اختيار المداخل المعجمية قائم على أسس صرفية بحتة»<sup>(١)</sup>. فنجده يعنون الأبواب بقوله: باب المضاعف، باب الثنائي الصحيح، باب الثلاثي الصحيح، باب الثلاثي المعتل ... وكلها تدلنا على حضور الصرف في التبويب والتنظيم، قبل الانتقال إلى الشرح والتمثيل.

هذا عن الوظيفة المنهجية لحضور الصرف في قاموس «العين»، أما عن بعده اللغوي والمعرفي، فلا يختلف عن الأساسين السابقين: «الجزري»، و«الصوتي» في قدرته على تحقيق الغاية، المتمثلة في «معرفة ما تكلمت به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها»<sup>(٢)</sup>.

فهو معيار لغوي يكشف عن انتماء المفردات الجديدة لبنية المفردات المُقَعَّد لها سابقاً، فهو «صمام أمان» للغة العربية، يحفظها من الدخيل، كما يسمح للوافد بالاندماج في معجمها بعد صياغته وفق قوالبها. في هذا السياق يقول: فخر الدين قباوة: «ولو أننا شغلنا طاقات اللغة العربية، الكامنة في توليد ما تحدثه بالاشتقاقات الصغير والكبير والأكبر وحدها، لكان لدينا ملايين المفردات المعاصرة. فإذا أضفنا إلى ذلك احتمالات الصيغ والأبنية المختلفة والمجاز والاصطلاح كان ما لا يمكن حصره في حدود»<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو عامر، يوسف: بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص ٩٩.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج ١، ص ٤٧.

(٣) قباوة، فخر الدين: تطور مشكلة الفصاحة، ط ١، ١٤١٩-١٩٩٩، دار الفكر المعاصر، دمشق،

إن في استثمار الصرفيين الخالفين لفكرة الأبنية كما ذكرها الخليل، بدراستهم لأوزان الأفعال وحصرها، مقابل دراسة أبنية الأسماء، ومحاولة التعييد لمواضع الزيادة فيها، دون ربطها بأبنية محددة لدليل على: «أن المعجم العربي بقي مفتوحاً على استقبال أسماء غير عربية؛ ولذلك حددت الأبنية ولم تحدد لوائح الأبنية المستعملة مثل لوائح الأفعال، ومن هنا جاء التنصيص على ضرورة خضوع الألفاظ لميزان العربية لتأخذ صفة العربية»<sup>(١)</sup>.

لقد مكنت القوالب الصرفية التي أرسى دعائمها علماء الصرف، معجم اللغة من استقبال المفردات المستحدثة في اللغة والمعربة من اللغات الأخرى، كما وقفت سدّاً منيعاً أمام كل «دخيل» قد يفسد رونق اللغة وتفردتها؛ مما جعل المتخصصين في الدراسات الحاسوبية يُقبلون على دراسة اللغة العربية، ومعالجتها، لم توفره «الأوزان الصرفية (من) قدرة على التعامل مع الطبيعة غير التسلسلية للصرف في اللغة العربية... واعتماداً على هذا الاتجاه في التحليل الصرفي صُمم عدد من النظم الحاسوبية لتحليل الكلمات العربية أو توليدها»<sup>(٢)</sup>.

إن في أخذ اللغويين بفكرة الوزن في قبول الألفاظ أو ردّها، احتكام إلى

(١) بودلال عبد الرحيم: القوالب الصرفية ودورها في تنمية اللغة العربية، مقال ضمن ندوة: اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات، ط ١، ٢٠١١، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، وجدة، ج ١، ص ٣٢١.

(٢) أبو عامر، يوسف: بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص ١٠١.

أصل من أصول العربية معجمياً؛ لذلك أحجمت القواميس عن متابعة مفردات عديدة جرت على ألسنة الناطقين بالعربية؛ بل وعبرها الكتاب والصحفيون... لكن سرعان ما تلاشت واندثرت مع الزمن. وهذا ما دفع بعض اللسانيين المنصفين إلى النظر والبحث في القيمة العلمية للأساس الصرفي، كما لغيره في صيانة اللغة وتنمية رصيدها. فهذا محمد الوادي يقول: «إن قواعد بناء المفردات في اللغة العربية تحكمها قيود صوتية وصرفية في الآن نفسه»<sup>(١)</sup>.

فمن شأن إعادة النظر في هذا الأساس وغيره أن يؤهل النظرية المعجمية لاستيعاب البنية الصرفية للمفردات العربية، وهو ما سيخدم المخزون اللغوي للعربية؛ باعتباره مخزوناً لا ينفد؛ بفضل طرق الوضع والتوليد المعروفة، وبفضل بنيتها الصوتية والصرفية والتركيبية ذات الطبيعة التكاملية التساندية، يخدم بعضها بعضاً، وليست مستويات ينزل بعضها عن بعض. فنتائج الدرس الصوتي تعدّ مدخلاً لعلم الصرف، وهما معاً من مكونات النظرية المعجمية؛ باعتباره دراسة للوحدات المعجمية.

وختاماً، نؤكد على أن القصد من دراستنا «للعين» باعتباره قاموساً لغوياً مؤسساً، «هو الإفادة من المعاجم العربية القديمة التي بنيت على مادة لغوية فصيحة من القرآن والحديث والشعر والأقوال والأمثال والمعربات التي أقرها القياس اللغوي، واعتمادها أساساً مرجعياً للمفردات التي يحتاج إليها

(١) الوادي، محمد، أبحاث صوتية وصرفية في اللغة العربية، ص ٢١٤.

الاستعمال المعاصر. فالغاية استعارة (منهج لصناعة) كلمات فصيحة، يدعو المقام وظروف الخطاب والحاجات المتجددة إلى البحث عنها في المعجم؛ لسدّ حاجة الدلالة»<sup>(١)</sup>.

فما كان لهذه الأسس الثلاثة أن تكون وافية وعلمية لولا موسوعية المؤسّس الثقافية والعلمية، «فلم يكن الخليل في هذا الكتاب معجمياً فحسب، ولكنه كان نحوياً، ودارس أصوات، وعالمًا بالصرف، وهو في كلّ هذا مبدع أو مخترع»<sup>(٢)</sup>.

ولذلك نرى أن الأسس اللغوية المذكورة، تشكل أصول التقعيد المعجمي، وهي أصول أدت وظيفتين:

**الأولى:** لغوية: تجلت في قدرتها على المحافظة على خصائص اللغة العربية؛ باعتبارها لغة اشتقاقية، للجذور فيها وظيفية توليدية، كما للأصوات وتأليفها وظيفية تخصيصية تربوية، والأبنية صمام أمان اللغة، ووسيلة لفهم وتقريب معاني الألفاظ إلى الأفهام. وهذا هو سرّ بقائها، واستثمار نتائجها في الدرس اللغوي الحديث.

(١) بودرع عبد الرحمن: المتتقى من فصيح الألفاظ للمعاني المتداولة: نحو معجم عربي دلالي مبني على مبدأ «التداول اللغوي»، وحاجة المتكلم إلى الاستعمال، ط ١، ٢٠٠٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص ٧.

(٢) المخزومي، مهدي: الخليل بن أحمد الفراهيدي - أعماله ومنهجه، ط ١، ١٩٦٠، مطبعة الزهراء، بغداد، ص ١ (بتصرف).

والثانية: منهجية: تتمثل في اعتبارها معايير في تنظيم المادة المعجمية،  
بناء وتبويباً.

ومن ثم، فإن الوقوف عند هذه الأسس وفهمها، والبحث في أبعادها، وما  
تفرزه الدراسة اللسانية من نتائج حولها؛ بفضل ما توفره التقنية اليوم من آليات،  
يمكن معها تجديد النظر في الأسس تجديداً يحافظ على غايتها، ويحقق  
أهدافها، ويسر للباحث في اللغة سبل إدراك فروعها وفهمها في شتى العلوم  
العربية.

### خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة ذكر أسس تقعيد المعجم العربي، كما صاغها الخليل، على نحو يجعلها أسساً وافية بمتطلبات التنظير والتطبيق، وهي أسس تتكامل وتتداخل فيما بينها، فالجذر مقولة مجردة، تتكون من أصوات تأتلف فيما بينها، وفق قوانين التجاور الصوتي المألوفة، لتكون بنية صرفية عربية؛ لذلك نعتبر معرفة الأسس التي بُني وفقها المعجم العربي شرطاً معرفياً ومنهجياً قبل «الشروع في بناء المعجم ذاته»<sup>(١)</sup>، ناهيك عن دراسته، والبحث في جوانب التيسير والتجديد فيه.

وهي أسس في مجملها ذات وظيفتين؛ الأولى: لغوية، والثانية: منهجية تنظيمية، وهذا هو سرّ خلودها، وباب من أبواب التعليل اللغوي لإعادة النظر في بعض القضايا اللغوية عامة، ومنها: قضية الفصاحة، والاحتجاج اللغوي، والمعرب والدخيل، بالإضافة إلى إشكالية التبويب والتصنيف، وفكرة المهمل والمستعمل في اللغة.

وهي قضايا من شأن التفكير فيها وطرحها للنقاش اللغوي الجاد والمثمر، البعيد عن التعصب أو التشكيك والتقليل منها، أن يحقق لنا تنمية معجمية، وفق أصول التقعيد المذكورة؛ خدمة للعربية، وحفاظاً على أسرارها اللغوية الكامنة في النصوص المؤسسة لها.

(١) أبو عامر، يوسف: بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، ص ٩٩.

ومجمل القول إن كلّ تععيد لغوي يسعى لتخطي المنطلقات العامة بدعوى التجديد، وتقديم العربية الفصحى في ثوب جديد؛ إنما يسعى للتأصيل لعربية أخرى، لكن بالمقابل، فإن قراءة التراث اللغوي، واستحضار منطلقاته وأسسه المذكورة، مع تطعيمها بما استجد في حقل الدراسات اللغوية الحديثة، من شأنه أن يؤسس لفكر لغوي عربي واصل ومُستأنف، يستطيع أن يحل الكثير من الإشكالات المتعلقة بموقع الدرس اللغوي العربي عمومًا، والمعجمي على وجه الخصوص، ضمن السياق اللغوي العالمي الجاد والمثمر.

## لائحة المصادر والمراجع

- إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ج ١.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تحقيق وترتيب: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ = ٢٠٠٣.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السمرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د.ط)، (د.ت).
- عبد الرحمن بودرع: المنتقى من فصيح الألفاظ للمعاني المتداولة: نحو معجم عربي دلالي مبني على مبدأ «التداول اللغوي» وحاجة المتكلم إلى الاستعمال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بتطوان، ط. ١، ٢٠٠٨.
- عبد الرحيم بودلال: القوالب الصرفية ودورها في تنمية اللغة العربية، مقال ضمن ندوة: اللغة العربية والتنمية البشرية: الواقع والرهانات، ج ١، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، وجدة، ط، ١، ٢٠١١.
- عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، ط ١، ١٩٨٦.

- عبد القادر عبد الجليل: المدراس المعجمية: دراسة في البنية التركيبية، دار صفاء، الأردن، ط ٢، ١٤٣٥-٢٠١٤.
- علاء جبر محمد: المدارس الصوتية عند العرب: النشأة والتطور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٦.
- فخر الدين قباوة: تطور مشكلة الفصاحة، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط ١، ١٤١٩ = ١٩٩٩.
- محمد رشاد الحمزاوي: الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية (مشروع قراءة)، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية، تونس، العدد ٩-١٠، ١٩٩٤.
- محمد الوادي: بناء الجذر في المعجم العربي، مقال ضمن كتاب: قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٢.
- محمد الوادي: أبحاث صوتية وصرافية في اللغة العربية، دار كنوز المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٤١-٢٠٢٠.
- محمد يوسف حبص: نظرية الخليل المعجمية، دار الثقافة العربية، مصر، ط ١، ١٤١٢ = ١٩٩٢.
- مصطفى بن حمزة: نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٢٥ = ٢٠٠٤.

- المعجمية العربية: قضايا وآفاق، ج، ٢، كتاب جماعي، إعداد وتقديم: منتصر أمين عبد الرحيم، وحافظ إسماعيلي علوي، دار كنوز المعرفة، ط ١، ١٤٣٥ = ٢٠١٤.
- مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، ط ١، ١٩٦٠.
- مهدي مخزومي: الفراهيدي عبقرى من البصرة، عن سلسلة خزانة التراث، وزارة الشؤون العامة، بغداد، ط ٢، ١٩٨٩.
- يوسف أبو عامر: بنية المعجم العربي واستخدامه بين الآلة والبشر، مقال ضمن كتاب المعجمية العربية: قضايا وآفاق، ج، ٢، دار كنوز المعرفة، ط ١، ١٤٣٥ = ٢٠١٤، (د.ط)، (د.ت).



## فهرس الموضوعات

- إهداء ..... ٥
- مراجعة وتقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد أزهرى ..... ١١
- الدراسة الصوتية في رسائل الفلسفة العربية: رسائل إخوان الصفا وابن  
سينا نموذجين ..... ٢١
- التكامل المعرفي في بنية الفكر اللغوي: بناء النظرية النحوية العربية  
أنموذجًا ..... ٤٣
- حدود التكامل المعرفي في الإعراب بين المعنى والعلامة لدى  
عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ..... ٧٥
- الدراسات اللغوية العربية القديمة: النشأة ودواعي التأسيس ..... ١٢٧
- الدرس اللغوي والشرعي .. بين التداخل والتكامل بحث في أصول  
العلاقة بينهما ..... ١٥٧
- المبحث الأول: الدرس اللغوي والشرعي - مقدمات نظرية في طبيعة  
العلاقة بينهما ..... ١٦١
- المبحث الثاني: الدرس اللغوي بين التداخل والتكامل ..... ١٧٣
- بنية الجملة في اللغة العربية دراسة في المرجعيات الصورية المؤسسة  
للغة النحوية ..... ١٨٧

- المبحث الأول: تجليات الفعل التجريدي في النحو العربي ..... ١٩٣
- المبحث الثاني: التصنيف خطوة إلى التجريد ..... ١٩٩
- المبحث الثالث: جملة الابتداء في ضوء نظام المواقع ..... ٢١٣
- الأسس العقلانية المؤسسة للتبويب النحوي السيبويهي ..... ٢٢٣
- البلاغة العربية القديمة: سيرورة التأسيس والتأثر ..... ٢٥٣
- جينالوجيا البلاغة العربية بحثٌ في أصول الدرس البلاغي العربي  
وأُسسه ..... ٢٨٥
- المبحث الأول: أساس الثقافة: نقد الشعر ..... ٢٩١
- المبحث الثاني: أساس الهوية ..... ٣٠٥
- المبحث الثالث: أساس المثاقفة ..... ٣٢١
- الأسس اللغوية والمنهجية المؤسسة للدرس المعجمي العربي قراءة في  
المنجز «الخليلي» ..... ٣٣١
- فهرس الموضوعات ..... ٣٥٩